AMERICAN UNIVERSITY
LIBRARY
OF BEIRUT

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT

A.U.B. LIBRARY

N. MAKHOUL
BINDERY
1 2 MAR 1971
Tel. 260458

Keep cover.

338.956
B397mA
c.2

مشروعات التعمير والانشاء

في البلاد العربية

سلسلة المحاضرات العامة التي ألقيت في
الجامعة الأميركية في بيروت
١٩٥٤ - ١٩٥٥

حسين فهمي (مصر) • عبد الكريم الأزري (العراق) • موريس الجميل (لبنان)
عبد الباسط الخطيب (سوريا) • رجائي الحسيني (السعودية العربية)
حمد الفرحان (الاردن) • سلوى نصار - برهان دجاني
(الجامعة الأميركية في بيروت)

دار الكتاب - بيروت

توطئة

في صيف سنة ١٩٥٤ استقر الرأي في مكتب رئاسة الجامعة الاميركية في بيروت على تنظيم سلسلة من المحاضرات العامة ، للسنة الجامعية ١٩٥٤-١٩٥٥، تدور بحوثها حول موضوع عام هو : « مشروعات التعمير والانشاء في البلاد العربية » ، ويدعى الى القائها كبار المختصين فيعالج كلّ منهم في محاضرته المشروعات والاعمال الخاصة ببلده .

وقد تفضّل بتلبية دعوة الجامعة الى هذه المحاضرات السادة الكرام : حسين فهمي (جمهورية مصر) ، عبد الكريم الأزري (المملكة العراقية) ، موريس الجميّل (جمهورية لبنان) ، عبد الباسط الخطيب (جمهورية سوريا) ، حمد الفرحان (المملكة الهاشمية الاردنية) ، رجائي الحسيني (المملكة العربية السعودية) .

ودعيت الدكتورة سلوى نصار (الجامعة الاميركية في بيروت) الى القاء محاضرة عن « منزلة البحث العلمي في الصناعة والانماء» ، والاستاذ برهان دجاني (الجامعة الاميركية في بيروت) لالقاء المحاضرة الختامية فيجمل فيها القضايا العامة التي اشتركت فيها المحاضرات جميعاً ويعقّب عليها بآرائه .

وقد افتتحت السلسلة في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) بمحاضرة السيد حسين

فهمي ، وزير مالية مصر الاسبق ، ورئيس المجلس الدائم للانتاج في مصر ، ثم توالت المحاضرات الى ختامها في شهر ايار (مايو) ١٩٥٥ .

وليس هذا المقام مقام التعريف الكامل بحضرات السادة المحاضرين ، ولكن لا غنى عن القول بان كلًا منهم له من ماضيه في الخدمة العامة ، والعناية باعمال العمران في وطنه ما يسبغ على محاضرته ، بين ما تحتويه من حقائق وآراء ، اعلى منزلة من التقدير. فالسيد عبد الكريم الازري، كان، علاوة على المناصب الحكومية العالية التي وليها، ذا شأن كبير في انشاء «مجلس الاعمار» في العراق، والشيخ موريس الجميل انفق شطراً كبيراً من جهده ووقته في دراسة المشروعات المائية في لبنان ، والسيد عبد الباسط الخطيب يشغل منصب مدير « مشروع الغاب» في سوريا. اما السيد حسن الفرحان فيلي منصب وكالة وزارة الاقتصاد في الاردن ، والسيد رجائي الحسيني منصب وكالة وزارة المواصلات في المملكة العربية السعودية ، وكلاهما من اخبر الخبراء في اقتصاد البلاد العربية عامة والمملكتين الاردنية والعربية السعودية خاصة .

وتشغل الدكتورة سلوى نصار منصب رئيسة دائرة الفيزياء في الجامعة ، ولها في العلوم الطبيعية الحديثة ، وبخاصة طبيعة الذرّة والنواة وما يتصل بها ، بحوث ومحاضرات تدلُّ على سعة علمها وتمكنها . اما السيد برهان دجاني فاستاذ في دائرة العلوم التجارية في الجامعة ، وامين اتحاد الغرف التجارية العربية .

فاليهم جميعاً توجه الجامعة الاميركية في بيروت اخلص الشكر واصدق التقدير .

وقد نشرت نصوص المحاضرات في مجلة « الابحاث » التي تصدرها الجامعة الاميركية في بيروت اربع مرات في السنة ، ويتولى رياسة تحريرها الاستاذ الشيخ سعيد حمادة رئيس دائرة العلوم التجارية في الجامعة ومؤلف الكتب المراجع في اقتصاد فلسطين ولبنان وسوريا والعراق وغيرها . وهذا الكتاب هو مجموعة النصوص التي نشرت في المجلة، وما يجده القارىء فيها من تفاوت يسير

في الاخراج (مثل اهمال العبارة التي تعرف بالسلسلة واسم المحاضر في المحاضرتين الاوليين) مرده الى نشرها في عددين من المجلة تفصل بينهما ستة اشهر. فمعذرة عن هذه الهفوة وغيرها من هنات الطبع .

ورجاؤنا ان تكون هذه السلسلة قد عرفت تعريفاً علمياً اقتصادياً ، بما في البلاد العربية من موارد طبيعية واقتصادية من شأنهـــا اذا نميّت على الاصول الفنية الحديثة، ان تعود بالخير على اهل المنطقة ، ووصفت المشروعات الكثيرة التي حقّقتها الحكومات العربية ، او هي ماضية في تحقيقها ، او يحسن بها ان تنظر في تحقيقها وتعدّ لها العدة الوافية .

فهذا الكتاب سجلٌ لمـا تم ، وتطلع الى ما ينتظر . وعسى ان يكون صدوره حافزاً لاهل العلم والفكر ، فيتوسعون في دراسة نواحي الموضوع ، فالموارد الطبيعية والبشرية ، هي رأس المال الذي يفضي انماؤه وحسن الانتفاع به الى رفع مستوى العيش ، وعلاج المشكلات الاجتماعية ، وتعزيز الايمان بالقدرة على البناء .

الجامعة الاميركية في بيروت

مشروعات التعمير والانشاء

في جمهورية مصر

سيدي الرئيس

اشكر لكم جزيل الشكر كلمات الاطراء التي وجهتموها الى شخصي الضعيف منة منكم وتفضلاً واني لاغتبط بأن أتحتم الفرصة لي لاخاطب هذا المجتمع السامي الذي يضم نخبة ممتازة من السيدات والسادة من علية القوم وأئمة الرأي في بلاد الشرق العربي فأتحدث اليهم عن بعض نواحي النشاط في مصر في عهدها الجديد وهي كما قلتم بحق جزء مكمل للكتلة العربية التي لا تقوم فواصل بين اقاليمها .

سيداتي وسادتي :

موضوع حديثنا هذا المساء هو مشروعات التعمير والانشاء في جمهورية مصر — وان أداء الحديث بالتفصيل في مثل هذا الموضوع مع الاحاطة بجميع نواحيه قد يطول عليكم ويشق علي ولذلك فاني سأجتزىء الكلام واحاول ان ارسم لكم الخطوط الرئيسية للمشروعات المذكورة، واقدم صوراً تصف بعضها وتبين طبائعها وكنهها والبواعث عليها والغايات التي يرجى بلوغها بواسطتها .

ونحن نعرف جميعاً ان التعمير والانشاء هما همُّ المصلحين من القادة في كل زمان ومكان ولكنهما الآن في مصر بصفة خاصة الشغل الشاغل للقائمين على شئونها لاسباب عديدة اذكر منها ضآلة الدخل القومي ، والقلق المتزايد على مستقبل الشعب من جراء تزايد السكان بصفة مضطردة على الرغم من بقاء الدخل القومي ساكناً في جملته ، الامر الذي ادى بنصيب الفرد من ذلك الدخل الى التناقص المضطرد .

فقد دلت الاحصاءات الحديثة على ان نسبة تزايد السكان في مصر بلغت اثنين ونصف في المائة سنوياً وعدد السكان ٢٢ مليوناً، وقد يصل الى نحو ٣٠ مليوناً في عشر سنين او نحوها ، والدخل القومي مقدر على التفاؤل بمبلغ يتراوح بين ٦٠٠ مليون و ٧٠٠ مليون جنيه فيكون نصيب الفرد منه اذا وزع بالتساوي على السكان حوالي ٣٠ جنيهاً مصرياً في السنة اي ١٠٠ دولار تقريباً ، وهو قدر يقصر عن ان يكفل بعض الحاجات الضرورية لانسان يعيش في عصر الحضارة والعلم. واذا تركنا جانباً لغرض المقارنة الولايات الامريكية المتحدة التي يزيد نصيب الفرد من السكان فيهـــا على ١٤٥٠ دولار في السنة وجدنا ان نصيب ساكن مصر لا يزال ضئيلاً اذا قورن بمثله في بريطانيا حيث يبلغ فيها ٨٠٠ دولار ، او في فرنسا وبلجيكا ويقدر هناك بأكثر من ٥٠٠ دولار .

لذلك انتهى الرأي في مصر الى وجوب المسارعة الى توسيع نطاق الانتـاج القومي في مرافقه الثلاثة : الزراعة والثروة المعدنية والصنـاعة ، والى العمل في نفس الوقت على تيسير المواصلات وتوسيع نطاق استغلال الطـاقة سواء كانت الطاقة الكهربائية ام الحرارية ، بتسخير مساقط الميـاه او بواسطة مواد الوقود الاخرى المستنبطة من جوف الارض . وعلى الجملة تحدد الهدف بخلق مصـادر جديدة للدخل القومي وزيادة غلة المصادر الحالية .

ولما كانت وزارات الحكومة ومصالحها تحمل من اعباء الاعمال اليومية ما لا يدع سبيلاً لاضطلاعها باعمال انشائية جديدة تقتضي التفرغ والتخصيص ، لذلك

انشأ اولو الامر في مصر هيئة كلفت ان تحمل هذا العبء ، اطلق عليها اسم «مجلس تنمية الانتاج القومي» وهو مكوّن من اثنين وعشرين عضواً منهم ستة وزراء، هم وزراء المالية والتجارة والصناعة والزراعة والاشغال العامة (النافعة) والمواصلات والتموين وستة عشر عضواً – منهم ستة متفرغون – يختارون جميعهم من بين المشتغلين بشئون الزراعة والصناعة والمال والاقتصاد والتجارة والجامعيين والفنيين الاخصائيين في الشئون المختلفة .

انشىء ذلك المجلس في اول يناير سنة ١٩٥٣ وعهد اليه في تخطيط المشروعات التي يمكن تنفيذها لبلوغ الغاية المقصودة ، واعطي من السلطات قسطاً اكبر مما اعطيت الوزارات، فله ان يجمع المال وينشىء المؤسسات ويدير شؤونها بالذات او بالواسطة وان يعين الخبراء والمستشارين الوطنيين وغيرهم وهو طليق من قيود المحاسبة « الروتينية » الحكومية .

وقد قطع المجلس منذ انشائه شوطاً لا بأس به نحو غاياته المقصودة .

ففي ميدان الزراعة عالج المجلس متعاوناً مع وزارتي الزراعة والنافعة مشروعات التنمية من الناحيتين الرأسية والافقية .

فأما التنمية الرأسية ويقصد بها زيادة الغلة من المساحة نفسها فقد رسم المجلس في شأنها سياسة بدىء بتنفيذها فعلا ، ترمي الى انتقاء البذور المثلى ، واجود المخصبات واكثرها ملائمة للتربة وللمحصول ، ومكافحة الآفات الزراعية ، وانشاء مراكز لارشاد المزارعين .

وقد ظهرت النتائج مرضية في زراعات القمح والارز والقطن في هذا العام في المناطق التي طبق فيها النظام الجديد .

ومن المشروعات المتعلقة بالزراعة التي بدىء فعلًا بتنفيذها في بعض المناطق، مشروع انشاء مراكز بيطرية للعناية بالماشية وارشاد الفلاحين الى صيانتها وحسن استغلالها ، وسيتم تعميم هذا النظام في انحاء البلاد خلال السنوات العشر القادمة

وسيكون من ثمراته توسيع نطاق انتاج اللحوم واللبن ومنتجاته مع التحسن المضطرد في سلالات الماشية وتعميم اقتناء اكثر الفصائل ادراراً واجودها لحوماً.

وقد انشئت فعلاً مؤسسة جديدة لحفظ اللبن الحليب وتعقيمه بالوسائل الحديثة، واخرى في سبيل الانشاء، ستقوم بتجفيف المقادير التي تفيض عن حاجة الاستهلاك اليومي ابقاء على منتجات الثروة الحيوانية وتشجيعاً على تنميتها.

وأسست ايضاً شركة برأس مال قدره نصف مليون دولار غرضها استغلال المصايد في البحرين الابيض المتوسط والاحمر وعرض منتجاتها في الاسواق المحلية والخارجية واجراء عمليات صناعية على فضلاتها كالجلود والعظام والشحم مما يستغل في كثير من الصناعات.

ذلك فيما يتعلق بالانتاج الزراعي من ناحيته الرأسية والانتاج الحيواني واما التوسع الزراعي الافقي فسيأتي الكلام عليه في صدد مشروعات توفير المياه للري.

وفي ارض مصر منتجات اخرى غير المحاصيل الزراعية في الوسع، اذا حسن استغلالها، ان تساهم في زيادة الدخل. من ذلك المعادن والمواد غير العضوية وهي كما يقول الخبراء الفنيون موفورة، منها الحديد الغفل والنحاس والرصاص والزنك والقصدير والذهب والالمينيت والمنجنيز والكروم والكبريت والنفط وسلفات الصودا والجبس والاستياتيت والطلق والفوسفات وملح الطعام ومن هذه المواد ما هو مستغل الآن ولكن في نطاق ضيق يمكن توسيعه ومنها ما لا يزال مهملاً.

وقد كان من اهم المشروعات التي جاوزت مرحلة التخطيط في هذا الميدان ودخلت فعلاً في دور التنفيذ، استغلال خام الحديد الذي يقول الخبراء ان الموجود منه في ارض مصر يقدر بعشرات الملايين من الاطنان من النوع الجيد، وقد اسست لاستغلاله شركة مساهمة رأس مالها الابتدائي اربعة ملايين من الجنيهات وسيصل قبل مضي سنتين الى حوالي عشرين مليون جنيه. ويساهم في

الشركة كل من مجلس الانتاج (عن الحكومة المصرية) وبعض المصارف والمؤسسات الصناعية المصرية والاجنبية. وسيمتد نشاط الشركة الى تعدين الحديد الخام وانتاج الحديد الزهر واستصناع منتجات الفولاذ من الانواع والاشكال المختلفة التي تحتاج اليها السوق المصرية. وقد تعاقدت الشركة فعلاً مع بيت الماني على توريد الاجهزة والمعدات لهذه المؤسسة ومنها فرنان عاليان لصهر الخام طاقتهما ٢٢٠ الف طن من الحديد في السنة ، وعُدد وآلات لتشكيل المنتجات ومناولتها في المناجم والمصانع، وتبلغ قيمة هذه العدد والاجهزة اكثر من سبعة ملايين من الجنيهات. والمقرر ان يبدأ انتاج المصانع في اواخر عام ١٩٥٦ وتقدر قيمة منتجات المؤسسة على اساس الاسعار الحالية بحوالي عشرة ملايين من الجنيهات سنوياً .

وفيما يختص بالنفط منحت امتيازات لعدة شركات للتنقيب عنه في الصحارى المصرية وعدلت احكام الالتزامات وشروطها بحيث استساغتها المؤسسات العالمية للنفط . فاستأنفت نشاطها في البحث عن النفط واستنباطه واقبلت مؤسسات جديدة على العمل نفسه وهي مستبشرة بانها ستجد في مصر مقادير من النفط تكفي البلاد حاجتها منه ، وتترك فائضاً ذا شأن يعرض في الاسواق الاجنبية على اسس تجعله قادراً على المنافسة .

واما المواد الاخرى فقد استقدمت مصر خبراء اخصائيين لتقدير مقاديرها وانواعها واحتمال استغلالها على وجه اقتصادي «مجد» وتدل التقارير التي قدمت في شأنها حتى الآن على وفرة معدن الالمنيت وجودته ، وهو مادة استراتيجية تحتاج اليها الصناعة الحديثة ، وتدور المفاوضات لاستغلاله بواسطة مؤسسة ذات رأس مال قد يبلغ المليون جنيه، ويساهم فيها مصريون واجانب من الاوربيين والامريكيين . وذلك ايضاً هو شأن النحاس والرصاص والزنك والقصدير ، فهي جميعاً محل ابحاث ودراسات ومفاوضات يقوم بها اخصائيون من رجال التعدين ابتغاء استغلالها بالوسائل الحديثة .

كما انه ينتظر ان يتسع نطاق استغلال الكروم والمنجنيز والفوسفات والجبس

والطلق والرخام والجرانيت وان تتزايد مقادير المنتجات المستصنعة من هذه المواد .

ولتيسير الامر على المشتغلين بأمور البحث والتنقيب في صناعة التعدين ، شكّل المجلس فرقاً من الاخصائيين تقوم باعداد خرائط مساحة جوية لتعرف طبيعة مناطق التعدين من الناحية الجيولوجية والجيوفيزيكية ، ولتقدير ماهية الخامات ليرجع اليها في سهولة المشتغلون بالاستغلال والانماء .

وعنى المجلس ايضاً بتخطيط وسائل المواصلات في مناطق التعدين ليسهل اجتياز فيافيها وبدىء فعلاً بتمهيد بعض الطرق في الصحارى وتعبيد البعض الآخر .

واني اعتقد ان اعادة تنظيم استغلال المعادن على الصورة المتقدمة ستأتي عند استكمال مشروعاتها بغلة لا تقل عن اربعة امثال ما تجنيه مصر منها في الوقت الحاضر ، اي ان الداخل منها سيزيد على ٢٠ مليوناً من الجنيهات في السنة مقابل خمسة ملايين وهي حصيلتها الحالية .

ذلك بيان موجز عن منتجات الارض . واما منتجات الصناعة فاني اورد لكم بياناً عن بعض المشروعات التي اتجه اليها التفكير والتي دخل بعضها فعلاً في دور التنفيذ .

فعدا صناعة الحديد التي سبق الحديث عنها في صدد تعداد المنتجات المعدنية ، اعد مشروع لانتاج المخصبات المركبة (نترات النوشادر) بالتحليل الكهربائي وذلك عن طريق تسخير التيار المولد من مساقط خزان اسوان ومساقط السد العالي الذي سيأتي الكلام عليه فيما بعد .

وفي هذه الساعة يقوم في مصر خبراء فنيون ذوو شهرة عالمية ببحث العروض المقدمة من عشر مجموعات من المؤسسات الكبرى لأقامة مصنع لهذه المخصبات طاقته ٣٧٥ الف طن في السنة من نترات النوشادر التي تبلغ قوة المادة الفعالة

فيها عشرين ونصف في المائة. وهذه الكمية تعادل تقريباً ما تستهلكه مصر من المخصبات الأزوتية في الوقت الحاضر – وتقدر قيمتها على اساس الاسعار السائدة حالياً بحوالي ١٠ ملايين من الجنيهات ، ويقدر رأس مال المؤسسة بحوالي ٢٥ مليون جنيه مصري منه ١٥ مليون جنيه ثمن الاجهزة والعدد والمواد الاخرى التي تجلب من خارج مصر ، وينتظر ان يبدأ الانتاج في هذا المصنع في اواخر سنة ١٩٥٩ وهو قابل لتوسيع نطاقه عندما يبدأ في توليد الكهرباء من مساقط السد العالي .

ومقادير السماد التي سوف ينتجها ذلك المصنع كفيلة بان تسدّ حاجة ملحة تعانيها الزراعة المصرية الآن، فهي لا تجد في الوقت الحاضر القدرة على استعمال المخصبات التركيبية بالقدر الكافي .

ومن المشروعات المتعلقة بالصناعة ايضاً والتي عالجها مجلس تنمية الانتاج وتقدمت عنها عروض لأقامتها ، صناعة الورق من فضلات المنتجات الزراعية كقش الارز ومخلفات قصب السكر . وقد تقدمت عن هذه الصناعة عروض لانتاج ٢٠ الف طن سنوياً من ورق الكتابة وورق الطباعة غير ورق الصحف. وهذه الكمية تعادل ما تستهلكه مصر في الوقت الحاضر وتبلغ قيمتها حوالي مليونين ونصف مليون من الجنيهات ، ويقدر رأس المال للمؤسسة التي تضطلع بهذه الصناعة بحوالى ثلاثة ملايين من الجنيهات، ومن مزايا هذا المشروع الانتفاع بالفضلات التي تذهب الآن هباء فضلًا عن توفير العمل لصناع مصريين والنقص من قيمة مدفوعات مصر الى البلاد الخارجية لشراء هذه المادة – وينتظر البدء بانشاء المصنع خلال سنة ١٩٥٥ .

وقد تبنى مجلس الانتاج صناعة الاسلاك الكهربائية (الاشرطة) المعزولة وغير المعزولة وصناعة الثلاجات الكهربائية وصناعة البطاريات الكهربائية، وقد قامت فعلًا هذه الصناعات في مصر منذ انشاء المجلس وبدأت منتجاتها تعرض في اسواق مصر. وعهد المجلس الى احدى المؤسسات المصرية في اقامة صناعات اطارات

عجلات السيارات في مصر ، بالاشتراك مع بعض البيوت الكبرى الاجنبية ، واخذت آلاتها وعددها ترد على مصر . وينتظر ان يبدأ عرض منتجاتهـــا في اسواق مصر وربما في اسواق البلاد المجاورة ايضاً في اواخر عام ١٩٥٥ .

ولدى المجلس مشروعات صناعية اخرى لا تزال قيد البحث والمفاوضة منها استصناع خيوط النسيج والاقمشة من القطن المصري واصدارها مصنوعة، عوضاً عن اصدار خاماتها ، ويقدر الدخل المنتظر من هـذا العمل الصناعي لو أجري على ربع الكمية التي تصدرها مصر في الوقت الحاضر ، بحوالي ٦٠ الى سبعين مليون جنيه ، يمكن زيادتها على الدخل القومي الحاضر .

اكتفي بما تقدم في صدد الكلام على الصنـــاعة وانتقل بكم الى موضوع المواصلات وهي الشريان الحيوي لاي نظام اقتصادي ولذلك كانت مشروعات المواصلات في طليعة المشروعات التي وجهت اليها عناية خاصة .

فقد تم الارتباط بمبلغ ثلاثين مليون جنيه موزعة على عشر سنوات تنفق في سبيل توسيع شبكة الطرق وتعبيدها واقامة الجسور على المجـــاري المائية وبدىء فعلاً بتنفيذ اجزاء من هذه الاعمال اعتمد لها ستة ملايين من الجنيهات تنفق خلال سنتي ١٩٥٣ و ١٩٥٤ .

واعتمد للنقل المائي بطريق النهر او القنوات مبلغ ١٢ مليون جنيه موزعة على عشر سنوات لتوسيع المجاري وتعميقهـا وتقصير المسافات بين بعض البلاد وبعضها الآخر .

واعتمد لسكة الحديد مبلغ ٢٢ مليون جنيه تنفق خـــلال الخمس السنين القادمة لتحسين الخطوط وتقويتها وابدال وحدات الجر العتيقة باخرى حديثة اكبر قوة واقل نفقة في التشغيل .

ويرجى عند تنفيذ تلك المشروعات ان يصبح نقل المحاصيل والمنتجات اسهل كثيراً مما هو واسرع منه واقل كلفة .

وقد استقدمت مصر لدراسة هذه المشروعات خبراء اخصائيين ذوي دراية بكل فرع من فروع النقل ولهم خبرة خاصة بتنسيق وسائله المختلفة ليعاون بعضها البعض الآخر يعملون مع المسئولين المصريين لاختيـــار امثل الخطط واكثرها ملاءمة لحاجة مصر واحوالها .

ومن مشروعات المواصلات التي بدىء بتنفيذهـا فعلًا مد خط انابيب من السويس الى القاهرة لينقل عليه المازوت وكفايته مليونان وربع مليون طن في السنة ونفقات انشائه تقارب ثلاثة ملايين جنيه ومن ثراته خفض كلفة نقل الطن من ١٣٠ قرشاً مصرياً الى حوالي ٣٥ قرشاً فضلًا عـن سرعة النقل والقصد في استخدام وحدات ناقلات السكة الحديدية والمراكب المائية والسيارات وتوفيرها لتستخدم في نقل منتجات اخرى .

واما الطاقة فذات شعبتين ـ الحرارية والكهربائية . وقد قدمت لسيادتكم فيما سبق من الحديث بياناً عما اتخذ من اجراء لتوفير الوقود لتوليد الطاقة الحرارية.

واما الطاقة الكهربائية فان لها شأنا اجلّ واهم .

ذلك لان مصر تختزن في الوقت الحاضر في خزان اسوان مقادير من مياه النهر تكفي بسقوطها لتوليد حوالي مليارين من الكيلوات ساعة اي ضعف ما تستهلكه مصر من التيار الكهربائي حالياً .

وقد بدىء فعلًا منذ اكثر من عام بتنفيذ مشروع لتوليد الكهرباء مـن سقوط هذه المياه واستخدامها في انتاج المخصبات التركيبية التي تقدم ذكرها .

ويبلغ مقدار رأس المال لعمل توليد التيار الكهربائي من مساقط خزان اسوان ، ٢٧ مليون جنيه مصري تقريباً . اما التيار الكهربائي الذي يزيد على حاجة مصنع المخصبات فسيستخدم لرفع المياه لري الاراضي التي ينتظر استصلاحها لاستغلالها في الزراعة .

الى جانب هذه المشروعات التي تقدم ذكرها مشروع ضخم هو مشروع

السد العالي وقد اعد تصميمه منذ اكثر من سنة ونصف سنة وهو محل دراسة مستفيضة يقوم بها اكبر خبراء الفن في نواحيه المختلفة .

وهذا المشروع يؤدي الى تحقيق الاغراض الآتية .

١) حقن مياه الفيضان التي يلقي بها النهر في البحر في مواسم الفيضان وهي تتراوح بين ٣٥ مليار و١٣٠ مليار متر مكعب في اشهر الفيضان، واختزانها:-

أ) للافادة منها في مشروعات التوسع الزراعي الافقي باستصلاح مساحات من الاراضي القابلة للزرع ولكنها لا تزرع لنقص مصادر الماء .

ب) ولضبط مقادير مياه الري للزراعات الحالية والمستقبلة ووقايتها من مفاجآت النقص من ايراد النهر الامر الذي يعرض المحاصيل الى التلف والاحال.

جـ) وقاية الارض والمزارع شر مياه الرشح التي ترفع من مستوى الماء الجوفي ايام الفيضان فيضار بها النبات .

د) وتوفير المياه في مجاري الملاحة لتنظيم عمليات النقل في النهر وفي القنوات.

هـ) وتوليد الطاقة الكهربائية بكمية وفيرة وبتكاليف مخفوضة فتؤدي الى التعجيل بتحقيق برامج التوسع الزراعي والصناعي وخفض اثمان منتجاتها .

ومشروع السد العالي مشروع ضخم تبلغ نفقاته حوالي ٢٠٠ مليون جنيه نصفها من النقد الاجنبي .

والسد العالي عبارة عن حائط يقام في عرض النهر طوله من احد الشاطئين الى الآخر حوالي ٨٠٠ متر ويمتد في كل من الجانبين حتى يصل طوله في جملته الى حوالي خمسة كيلومترات ويبلغ ارتفاعه من قاع النهر الى قمة الحائط مائة متر وينزل اساسه تحت قاع النهر الى عمق ١٥٠ متراً ويبلغ سمك الحائط عند القاع حوالي الف متر وسمكه في اعلاه اربعون متراً .

وهو يكوّن بحيرة اصطناعية عرضها حوالي خمسة كيلومترات وتمتد من الشمال الى الجنوب الى مسافة ٥٥٠ كيلومتراً منها ١٥٠ كيلومتراً داخل

حدود السودان تحيط بها تلال من الجانبين يبلغ ارتفاعها عن سطح البحر ١٨٠ متراً او اكثر وتبلغ سعتها ١٢٠ مليار متر مكعب منها حيز يبلغ ٣٠ ملياراً يعتبر تخزيناً مفقوداً لا ينتفع به. هذا الحيز سيمتلىء على مر السنين برواسب الطمى في مدة يقدرها الخبراء بحوالي خمسمائة سنة او اكثر والباقي من السعة وقدره ٩٠ مليار متر مكعب هو القدر الذي ينتظر الافادة منه بمشروع السد العالي وسيصل عمق الماء في بحيرة الخزان الى ثمانين متراً وقد يزيد الى ٩٠ متراً او اكثر.

وخزان اسوان الحالي على ضخامته لا يتسع لاكثر من خمسة مليارات من الامتار المكعبة ولا يبدأ في ملئه الا بعد ان يقارب الفيضان نهايته في اوائل فصل الشتاء وبعد ان تتخلى مياه النهر من الطين العالق بها وذلك خشية ان يترسب ذلك الطين في بحيرة الخزان فيصغر حيز التخزين على مر السنين، وذلك عكس تصميم خزان السد العالي الذي يراد منه حجز المياه ابان الفيضان نفسه مع انتفاء المخاوف القائمة بصدد خزان اسوان. وكمية المياه المحقونة حالياً في خزان اسوان كثيراً ما قصرت عن ان تفي بحاجة الزراعة الحالية وتعرضت من نقصها المحاصيل للاحمال وهذه الحال تجعل من المتعذر بطبيعة الاشياء التفكير في تنفيذ برامج التوسع الافقي اي توسيع الرقعة الزراعية باستصلاح الاراضي القابلة للأصلاح مما يجاور البقع المزروعة حالياً.

ويقدر الخبراء المساحة التي يمكن ان يمتد اليها برنامج التوسع الافقي بحوالي مليوني فدان (نحو ٨ ملايين دونم) اي ثلث المساحة المزروعة في الوقت الحاضر منها ٣/٤ مليون فدان تحول في نظام الري الحولي او الحوضي الذي يؤتي محصولاً واحداً في السنة الى نظام الري الدائم الذي يمكن الحصول بواسطته على محصولين او اكثر من محصولين في العام الواحد.

وبواسطة مساقط الماء من خزان السد العالي يمكن توليد تيار كهربائي يقدر في المرحلة الاولى اي بعد خمس سنين او اقل بحوالي ٦ مليارات كيلوات ساعة وينتهي بعد اتمام المشروع الى عشرة مليارات كيلوات ساعة اي حوالي عشرة

امثال الكمية التي تستهلكها مصر في الوقت الحاضر .

وينطوي تصميم المشروع على نقل الطاقة الكهربائية الى اقصى الشمال حتى القاهرة للانتفاع بها على امتداد الوادي في مسافة الف كيلومتر تقريباً. وتبلغ نفقات الشبكة التي ستقام لنقل هذا التيار ٢٠ الى ٢٥ مليون جنيه ويقدر سعر الكيلوات ساعة في اسوان بأقل من نصف مليم اي من نصف قرش لبناني وفي القاهرة بأقل من مليمين ونصف مليم اي بحوالي نصف تكاليف انتاج التيار بالمولدات الحرارية .

ويقدر لاتمام المشروع في جملته حوالي عشر سنوات الا انه ينتظر ان يبدأ تخزين ماء الفيضان بمجرد اقامة النصف الاسفل من حائط السد العالي اي قبل مضي خمس سنوات من بداية البناء وتقدر كمية الماء التي يمكن حجزها في ذلك الجزء من الخزان بحوالي ٨ مليارات من الامتار المكعبة اي اكثر من مثل ونصف مثل ما يخزن من الماء حالياً في اسوان . وهذا التخزين سيساعد على مضاعفة مزارع الارز التي ينتظر ان تزيد محاصيلها نحو نصف مليون طن. قيمتها بحسب الاسعار الحالية حوالي ٢٠ مليون جنيه. وتوفير مياه الري لمحاصيل اخرى مما يساعد كثيراً على تدبير الاموال للمشروع . ويقدر العارفون حصيلة الدخل القومي من مشاريع السد العالي في جملتها بحوالي ١٥٠ الى ٢٠٠ مليون جنيه سنوياً اي بما يعادل ٢٠ الى ٢٥ في المائة من مقدار الدخل الحالي .

تلك المشروعات مشروع السد العالي وما تقدم ذكره من المشروعات الاخرى الزراعية والصناعية ومشروعات المواصلات تحتاج الى اموال طائلة تبلغ مئات الملايين وللسامع ان يتسائل ومن اين سيؤتي بتلك الاموال ؟

الجواب : من المشروعات ما سينفق عليه من الميزانية العامة ، من ذلك مشروعات المواصلات والري والصرف واستصلاح الاراضي التي بدىء فعلاً باصلاحها (وتقدر مساحتها بـ ٣٥٠ الف فدان) اعتماداً على ريها في مواسم الفيضان او سقيها بالماء الارتوازي وغيرها من المشروعات التي تضطلع الحكومة بالانفاق عليها.

هذه كلها قد خصصت لها اموال في ميزانية الدولة في سنتي ١٩٥٣ و ١٩٥٤ وشرع في تنفيذها وتقدر نفقاتها بالتقريب حوالي ٢٥ مليون جنيه في السنة اي ان نصيبها من الميزانية العامة يتراوح بين ١٠ و ١٢ في المائة من مجموع الميزانية وهو قدر معقول خصوصاً اذا علمنا ان جانبـــاً ذا شأن من هذه المشروعات كانت ترصد له في الميزانيات السابقة اموال لتنفيذه ولكنها لا تنفق .

واما المشروعات الصناعية كاستغلال الحديد والثروة المعدنية الاخرى وانتاج المخصبات والورق واستغلال الطاقة الكهربائية والتوسع في انتاج المواد المستصنعة من القطن الخام فهذه كلها مشروعات ذات ايراد ومقدر ان تدر ارباحاً وان تقبل عليها رؤوس الاموال الخاصة اقبالاً يكفل تغطية حاجتها من المال سواء من داخل البلاد او خارجها بعد ان كفلت الحكومة لرأس المال الاجنبي الذي يوظف في مصر لاقامة صناعات جديدة الاعفاء من ضريبة الارباح التجارية لمدة سبع سنين واعفاء المواد الخام والآلات والمعدات التي تحتاج اليهـــا الصناعة المستحدثة من الرسوم الجمركية وحمايتها من المنافسة الخارجية وتيسير اعادة رؤوس الاموال المذكورة الى اوطانها بعملة تلك الاوطان بعد ٥ سنوات من توظيفها في مصر .

واما المشروعات الكبرى كالسد العالي فالرأي ان يكون تمويلها مشاركة بين الميزانية العادية وبين قروض تعقد في الداخل والخارج والامل معقود على ان لا تقوم في سبيل ذلك صعوبات يتعذر تذليلها متى تحقق الخبراء الاخصائيون في شئون الفن والاقتصاد والمال من سلامة تلك المشروعات ومطابقتها للأصول المرسومة ومن صحة تقدير ثمراتها وعلى الجملة الاطمئنان الى كفايتها الفنية من نواحي اسسها وغلتها .

ولعله جدير بالذكر في هذه المناسبة ان في مصر الآن نخبـة من مشهوري الخبراء يدرسون مشروع السد العالي وكهربته وصناعة السماد وان البنك الدولي للانشاء والتعمير قرر ان يوفد في آخر الشهر الحالي بعثة من الفنيين تتلوهـــا

بعثات اخرى لتقدير الكفاية الفنية والاقتصادية لتلك المشروعات توطئة لعقد قرض وتيسير التمويل بالوسائل المختلفة . ولعله جدير بالذكر ايضاً ان القائمين على شئون ذلك البنك يعيرون مشروع السد العالي التفاتهم الكلي وانهم ابدوا غير مرة رغبتهم الصادقة في المعاونة على استكمال دراسته والا يضنوا باي مجهود يبذل لتحقيقه متى ما اطمأنت نفوسهم الى فوائده المرتقبة .

سيداتي وسادتي : لقد اطلت عليكم واني لاشكر لكم صبركم على هذا الحديث الجاف وعلى حسن اصغائكم اليّ كما انني اكرر الشكر لهيئة الجامعة الموقره على تفضلها بدعوتي الى التحدث اليكم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

حسين فهمي
رئيس مجلس الانتاج القومي

توزيعـــاً عادلاً . فنرى الاكثرية الساحقة من العراقيين تعيش في فقر مدقع . ولذلك فان المهمة الاولى لأية حكومة عراقية هي استغلال هـــذه الامكانات الجسيمة وتوجيه رؤوس الاموال لكشفها وجعلها مصدر خير وسعادة ورفـاه لمجموع الناس .

لقد جاء على لسان جلالة ملك العراق في احدى خطب العرش ما يلي :

ان سياستنا في داخل المملكة ترتكز على دعامتين اولاهما سياسة الانمـــاء والاعمـار التي تهدف الى استثمار امكانات العراق المـادية والبشرية الى ابعد مدى مما يؤدي الى زيادة الانتـاج والدخل القومي وينهض بهذه المهمة مجلس الاعمـار والمؤسسات الاخرى المختصة، والدعامة الثانية هي سياسة التوزيع العادل لثمرات سياسة الانماء التي تواكبها وتتحقق بالطرق الخمس التالية :

اولاً ـ نشر الملكية الزراعية الصغيرة لتمكين اكبر عدد ممكن من الزراع الفلاحين من التمتع بحق الملكية .

ثانياً ـ التوسع في الخدمات الاجتماعية للدولة الى اقصى حد ممكن .

ثالثاً ـ تعديل قوانين الضرائب بحيث توزع اعباء الدولة على المـكلفين توزيعاً عادلاً يناسب مدخولاتهم .

رابعاً ـ زيادة حصة الايدي العـــاملة من الدخل القومي بتنمية المنظمات النقابية الحرة وتحقيق حد ادنى من الاجور .

خامساً ـ معالجة مستوى الرواتب في الجهاز الحكومي .

لذلك فان سياسة الاعمار أصبحت الآن سياسة وطنية مقررة واذا ما استعرضنا سير العراق فاننـــا نشاهد منذ سنة ١٩٣١ بعض المحاولات المحمودة في العمل الانشائي البنائي أهمها مشروعات الاعمال الرئيسية كقانون الاعمال الرئيسية لسنة ١٩٣١ الذي خصص منذ ذلك الوقت ايراد الحكومة من النفط خلال السنين ١٩٣١ الى ١٩٣٥ للصرف على المباني الجديدة من مدارس ومستشفيات الى غير

ذلك وعلى انشاء الطرق الجديـــدة والجسور والخطوط التليفونية والبرقية وعلى اعمال الري كمشروع الحبانية ومشروع سدة الكوت وعلى مساعدة الصناعات الاهلية .

ثم صدر في سنة ١٩٣٥ قانون آخر للاعمال الرئيسية ونص على مشاريع مماثلة وأضاف اليها مشاريع جديدة منها جسرا بغداد الحاليين. ثم صدر في سنة ١٩٣٩ قانون آخر للاعمال العمرانية الرئيسية ولكن هذه المرة لاربع سنوات بدلاً من خمس سنوات . وقد نص فيه على صرف ١١،١٣٥،٠٠٠ دينار على الاعمـال العمرانية الرئيسية خلال السنين ١٩٣٩ الى ١٩٤٢ كما نص فيه على تسديد المبلغ المذكور من ايراد الدولة من النفط خلال السنين المذكورة ومن قرض مقداره ثلاثة ملايين دينار عقدته الحكومة مع شركات النفط الثلاث B.P.C. M.P.C.-I.P.C. (شركة النفط العراقية، شركة نفط الموصل ، وشركة نفط البصرة) ومن حصة الخزينة من ارباح العملة ومن بدل مبيع أملاك الدولة . أما الاعمـــال العمرانية المذكورة في القانون فهي تجهيزات ومباني للجيش ، أعمال تخص الري والسداد ، طرق ، جسور ، خطوط برقية وتليفونية ، مـدارس ، مستشفيات ، متاحف ، اندية التهذيب والرياضة ، معاهد الطفولة والامومـة ، تحسين المواشي والتغطيس ، المراعي والآبار الارتوازية، مخازن للحبوب ، قروض لمشاريع النور والماء ولمشاريع بلدية اخرى، قروض للسكك الحديدية ، مصفى للنفط، مصارف حكومية الى غير ذلك وهي قائمة يشرح استعراضها صدر السامع. ولكن اعلان الحرب العالمية الثانية حال دون تنفيذ القانون المذكور . وقد صدرت قوانـين أعمال رئيسية خاصة ببعض المؤسسات كالسكك الحديدية وميناء البصرة مشابهة للقوانين السابق ذكرها .

من هذا الاستعراض التأريخي القصير يتبين لكم وجود تحسس بضرورة انصراف الدولة الى التعمير والانشاء والبناء وضرورة تخصيص ايرادها من النفط لهذا الغرض وواقع الامر ان ادراك الحكومات العراقية في باديء الامر أي منذ سنة ١٩٣١

من ان ايراد الحكومة من النفط –على ضآلته وقتئذ– يجب ان يخصص للتعمير والانشاء وكشف الامكانات ، هو فضيلة يجب ان ننوه بها كما يقتضيني الواجب ان انوه بفضل المرحوم رستم حيدر في هذا الباب ولكن مشاريع الاعمال الرئيسية المارة الذكر كانت ناقصة من عدة وجوه :

اولاً – انها لم تكن في الحقيقة تصاميم اعمارية بالمعنى الصحيح قامت بوضعها لجان تصميم استندت في عملها الى دراسات علمية وانما هي قوائم باعمال ضرورية احضرتها دوائر الدولة ثم جمعت بارتجال وألفت منها مشاريع الاعمال الرئيسية .

ثانياً – لم تؤسس مؤسسة دائمة مركزية تابعة لرئيس الوزراء لتسهر على تنفيذ الاعمال الرئيسية وانما ترك تنفيذها الى دوائر الدولة بدون رقابة ولا تعقيب من سلطة مركزية .

ثالثاً – ان التغير السريع في الوزارات العراقية وقصر عمرها اثر في تنفيذ مشاريع الاعمال الرئيسية فعرضها للتغيير والتعديل عند كل تبدل وزاري تقريباً وحتى عند عدم تبديل القانون عرض تنفيذ المشاريع للتأخير لان لكل وزير رأي في المشاريع المذكورة .

رابعاً – ان روتين الدولة وما يسببه من تأخير وعراقيل في الاعمال كان سبباً آخر في البطء في تنفيذ المشاريع العمرانية .

خامساً – ان كفاءة الموظفين في دوائر الدولة لم تكن تكفي للنهوض بالاعمال الاعتيادية فاحرى بها ان لا تكفي للنهوض بالاعمال الانشائية البنائية التي تحتاج الى مستوى رفيع من الكفاءات الفنية والادارية .

ان هذه النواقص – او هذه العوامل المؤخرة المعرقلة هي بالذات التي حاول قانون تأسيس مجلس الاعمار الذي شرع في سنة ١٩٥٠ ان يتلافاها كما سنوضح ذلك بتفصيل في ما يلي .

وفي اواخر سنة ١٩٤٩ نشرتُ مقالا في جريدة الزمان البغدادية شرحت فيه

هذه العوامل وبينت فيه الاسباب التي تدعو الى تأسيس مجلس ثابت يتولى تنفيذ المشاريع العمرانية اذا كنا نريد حقـــاً ان ننهض الدولة العراقية بعملها البنائي الانشائي كما يجب . ولذلك عندمـا دعيت في سنة ١٩٥٠ لتولي وزارة المالية في وزارة السيد توفيق السويدي كان اول المشاريع التي عزمت على تحقيقها تشريع قانون لتأسيس مؤسسة ثابتة تأخذ على عاتقها النهوض بالمهمة الانشائية وفق تصميم عام يوضع مقدماً وعلى اسس اقتصـــادية علمية وتقوم هذه المؤسسة بالسهر على تنفيذه مباشرة او بالتعاون مع دوائر الدولة الاخرى عـلى ان تجهز بالايرادات الكافية للنهوض بهذه المهمة الجبارة . وتقدمت بعد مضي مدة قصيرة من تسلُّمي وزارة المالية بلائحة قانون مجلس الاعمـار . وبهذه المناسبة اود ان اشير الى ان البنك الدولي للاعمار كان قد اشترط تأسيس مؤسسة في هـــذا القبيل كشرط اساسي لمنح اي قرض اعماري للعراق حرصاً من البنك المذكور على ان يكون انفاق مبالغ القروض التي تعقد معه للاغراض التي عقدت من اجلهـا فاستحضرت اسس لائحة تختلف بعض الاختلاف عن اللائحة التي تقدمت بها والتي بعد اجتياز ادوارها التشريعية اصبحت قانوناً نافذاً في سنة ١٩٥٠ .

لقد نص القانون المذكور في مادته الاولى على تأليف مجلس يدعى مجلس الاعمار برئاسة رئيس الوزراة وعضوية وزير المالية وستة اعضاء اجرائيين يعينون بقرار من مجلس الوزراء من غير الموظفين يكون احدهم نائباً للرئيس يتفرغون لعملهم هذا ويكون ثلاثة منهم من الاخصائيين الاول في الشؤون المالية والاقتصادية والثاني في شؤون الري والثالث في اختصاص آخر يقرره مجلس الوزراء ولهم جميعاً حق التصويت ويكون احد الاخصائيين الثلاثة سكرتيراً عاماً للمجلس وتكون مدة عضوية الاعضاء الاجرائيين خمس سنوات قابلة للتجديد وقد منحهم القانون حصانة كافية تشبه حصانة اعضاء محكمة التمييز (محكمة النقض والابرام) اذ لا يجوز تنحيتهم خلال الخمس سنوات الا لاسباب نص عليها القانون .

وقد عين القـانون في مادته الثانية اختصاصات المجلس وسلطاته فمنحه شخصية

حكمية وخوله الدخول في مقاولات لغرض استئجار الخدمات او شراء اللوازم الخاصة بالتحريات والكشوف مع اي شخص او شركة او مؤسسة في العراق او خارجه كما خوله ان يستأجر او يتملك الاموال غير المنقولة اللازمة لمنهاجه وقد خوله عقد القروض واصدار السندات بعد استحصال مصادقة مجلس الوزراء ومجلس الامة .

وقد عينت المادة الثالثة من القانون واجبات المجلس فألزمته :

١ ـ ان يقدم الى مجلس الوزراء مشروعاً اقتصادياً ومالياً عاماً لتنمية موارد العراق ورفع مستوى معيشة افراده لغرض رفعه الى مجلس الامة ويحدد هذا المشروع منهاجاً عاماً للمشاريع التي ينبغي القيام بها من قبل مجلس الاعمار ويشمل ضمن نطاقه مشاريع تتعلق بوجه خاص بخزن المياه ومكافحة الفيضان ومشاريع الري وتصريف المياه والصناعة والتعدين وكذلك المشاريع التي من شأنها تحسين طرق المواصلات النهرية والبرية والجوية على ان لا يكون المشروع مقتصراً عليها وان يتضمن درجة اسبقية هذه المشاريع في منهاجه وكافة هذه المشاريع التقريبية والمدة اللازمة لتنفيذها . ومن اجل تقديم منهاجه العام على المجلس ان يقوم بكشف عام لموارد العراق المستغلة وغير المستغلة وله ان يستخدم الاخصائيين والمستشارين اللازمين لذلك وبعد المصادقة على المنهاج العام من قبل مجلس الامة يباشر المجلس بتنفيذ المشاريع الوارد ذكرها في المنهاج العام ويقوم باعداد الخطط والمواصفات التفصيلية للمشاريع المذكورة فيه حسب درجة اسبقيتها المقررة .

٢ ـ وقد نص في المادة نفسها على ان يقدم المجلس قبل نهاية آذار من كل سنة الى مجلس الوزراء لعرضه على مجلس الامة :

أ ـ منهاجاً اضافياً يشمل التعديلات والتوسعات الواجب ادخالها على المنهاج العام وذلك على أساس الواردات الجديدة الناجمة بمقتضى هذا القانون .

ب ـ تقريراً عن أعماله للسنة السابقة يبين ما انجزه من المنهاج العام المصادق

عليه سابقاً والمصروفات المقبلة .

٣ – ان يقوم بتنسيق المشاريع العمرانية التي قد تنشأ في الوزارات المختصة والتي تتعلق بمنهاجه كما ينظر في الامور الاخرى التي يعرضها عليه رئيس الوزراء ويعتقد انها تؤدي الى زيادة ثروة المملكة .

٤ – يقوم المجلس بالمشاريع المقررة بواسطة مقاولين محليين او أجانب ذوي شهرة عالمية وباشراف مهندسين استشاريين على ان يشرف هو بدوره على جميع الاعمال الجارية ويستخدم الموظفين والمستخدمين اللازمين لهـذا الغرض ويقرر المبالغ الواجب صرفها على هذه المشاريع ضمن نطاق منهاجه العـام والميزانية المصدقة .

وقد نص القانون في المادة الرابعة على ماليـة المجلس فنص على ان تكون للمجلس ميزانية خاصة وتتأتى وارداته من جميع ما تقبضه الحكومة من شركات النفط ومن المبالغ التي يخصصها له مجلس الامة من وقت لآخر وتدرج في ميزانيته حصيلة القروض الداخلية والخارجية التي يعقدها المجلس وفق قانونه . ومن هذا يتبين :

اولاً – ان المجلس مؤلف من أقلية سياسية متغيرة – رئيس الوزراء ووزير المالية – ومن أكثرية غير سياسية دائمة . لقد رأينا ان هذا خير الحلول لانه لو كان المجلس مؤلفاً من أعضاء دائمين فقط ولم يكن من بين أعضائـه لا رئيس الوزراء ولا وزير المالية فان منزلته كانت تهبط ويكون وضعه غير متناسب مع جسامة الواجبات المودعة اليه. ذلك ان مهمة مجلس الاعمار خطيرة جداً وتشعب أعماله وضخامة المبالغ التي ينفقها والايرادات الموضوعة تحت تصرفه تجعله يفوق حتى مجموع دوائر الدولة – فكيف لا تشعر الوزارة القائمة – لو كانت على غير صلة وثيقة به – بان أخطر الاعمال خارجة عن نطاقها وهذا بطبيعة الحال يولد جواً من الغيرة والريبة والبرودة بين الوزارة القائمة ومجلس الاعمار ممـا يعرقل اعماله وقد يوقفها بل قد يؤدي في النهاية الى الغاء المجلس .

والواقع ان المزج بين العناصر السياسية المتغيرة والعناصر الدائمة من أسباب قوة المجلس ومن مقوماته الاساسية . فالوزارة الجديدة قبل ان تبدي رأياً أو تتخذ قراراً في الشؤون التي يتولاها مجلس الاعمار تجتمع به بواسطة رئيس وزرائها ووزير ماليتها في اجتماعات رسمية وتطلع على أعماله ومقرراته ومناهجه ووجهة نظره وتناقشه الحساب ثم تتخذ بعد ذلك القرار الذي تراه باعتبارها الجهة السياسية ذات الكلمة النافذة في إدارة شؤون الدولة . واذا كانت اعمال مجلس الاعمار قائمة على أسس علمية فمن المستبعد أن تقدم الوزارة على نقض أي قرار بدون أن تكون هناك وجهة نظر قوية جداً تستدعي ذلك .

وقد يتساءل البعض –بالنظر لان قرارات مجلس الاعمار تكون بالاكثرية– ما هو الحل اذا اختلف رئيس الوزارة ووزير ماليته من جهة مع بقية اعضاء مجلس الاعمار من جهة اخرى حول امر من الامور الهامة ! هل يمكننا ان نتصور خضوع الجهة السياسية ذات السلطة النافذة في الدولة الى الجهة الدائمة في مجلس الاعمار .

ان احتمال هذا الاختلاف بعيد جداً جداً – ذلك ان اصرت الجهة السياسية الممثلة برئيس الوزراء على امر خطير فلا يمكن ان نتصور وقوف الجهة الدائمة في وجهها – ومع ذلك ، ولو كان هذا الاحتمال البعيد موجوداً فقد فضلنا ان يقع الاختلاف في داخل مجلس الاعمار لا خارجه وان يقع الاختلاف بعد مناقشات طويلة وبعد تعرف كل من الجهتين على وجهة نظر الجهة الاخرى .

ثانياً– جعل القانون مجلس الاعمار مجلساً تصميمياً توجيهياً من جهة واجرائياً من جهة اخرى أي جعل من صلاحياته ليس فقط وضع المنهاج أو التصميم العمراني العام بل تنفيذه في الوقت عينه على ان ينهض بالتنفيذ مباشرة بنفسه أو بالتعاون مع دوائر الدولة الاخرى والانفاق على ذلك من الايرادات العظيمة الموضوعة تحت تصرفه . وسنأتي على علاقة مجلس الاعمار بدوائر الدولة المختلفة وما نشأ عن ذلك من مشاكل . والواقع ان هذه الصفة الاجرائية لمجلس الاعمار

كانت الهدف الاصلي من تأسيسه وبدونها ما كانت تتكون لمجلس الاعمار هذه المنزلة ولا كنا نتخلص من التأثير السيىء للتبدلات السياسية وعدم الاستقرار على مشاريع الدولة الاعمارية ، وكان منح المجلس هذه الصلاحيات الاجرائية الطريق الوحيد للسير قدماً في تنفيذ المشاريع الاعمارية للدولة – على تبدل الوزارات وقصر عمرها .

ثالثاً – استهدف القانون ان ينقذ مجلس الاعمار وتشكيلاته من القيود الكثيرة التي لا بد من وجودها في أعمال الدولة وخاصة فيما يخص رواتب ومكافآت الموظفين والمستخدمين وغيرهم مما لا مفر منه في الاعمال الاعتيادية للدولة ولكن مما قد يؤثر تأثيراً سيئاً في تنفيذ الاعمال العمرانية التي تحتاج الى الاتقان والسرعة في البت والتنفيذ – خاصة وقد استهدف القانون تسخيراً على الكفاءات الادارية والفنية في الخدمة الاعمارية ودفع المكافآت المغرية للحصول عليها بصرف النظر عن المقاييس المتعارفة في بقية دوائر الدولة .

رابعاً – استهدف القانون أن يجعل من مجلس الاعمار هيئة فوق الوزارات متصلة مباشرة برئيس مجلس الوزراء الذي هو في الواقع من الامر رئيس المجلس ووزير الاعمار الاول – لان أعمال مجلس الاعمار تتصل بجميع الوزارات وقد تستدعي – بسبب كون المجلس هو المشرف على تنفيذ التصميم العمراني – الاشراف على جميع الوزارات فيما يتصل بالشؤون التي يودع مجلس الاعمار تنفيذها الى الوزارات لتمكينها من النهوض بالقسط المودع لها من التصميم العمراني . بل وقد يستدعي الامر اعطاء المجلس المشورة لرئيس الوزراء للقيام باصلاح أوضاع بعض الوزارات لتمكينها من النهوض بالقسط المودع لها من التصميم العمراني – وبعبارة اخرى لا يمكن لمجلس الاعمار أن يقوم بالدور الخطير الذي خصص له الا اذا كان متصلاً برئيس الوزراء مباشرة وعاملاً بسلطة رئيس الوزراء ، وان كان – وهذا شرط أساسي – مؤلفاً من أعظم الكفايات المتيسرة في الدولة. ثم ان هذا يستدعي من جهة اخرى ان يعتبر رئيس الوزراء

أعمال مجلس الاعمار واجبه الاول . وواقع الحال لا يمكننا ان نتصور لرئيس الوزراء في بلد متأخر مهمة أعظم وأخطر من مهمة الاعمار ولذلك فان القانون اعتبره وزير الاعمار الاول . واني آسف جداً لعدم وضع نص صريح بذلك في صلب القانون وعلى كل فان عدم فهم الدور الذي خصص لمجلس الاعمار ولرئيس الوزراء فيما يختص بالاعمار - هو السبب في التعديل الذي جاء به قانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٣ الذي أسس وزارة الاعمار وأنزل مجلس الاعمار من المقام الذي وضعه فيه القانون الاول وخلق تناقضاً صريحاً بين مهمته التي - كما بيّنا سابقاً - قد تستوجب الاشراف على جميع الوزارات فيما يختص بتنفيذ التصميم العمراني - وبين مقامه الجديد باعتباره تابعاً لاحدى الوزارات . وواقع الحال ان قانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٣ أساء الى موضوع الاعمار من عدة نواحٍ سنأتي على ذكرها ويمكن تلخيصها بكونه حاول ان يخضع العمل العمراني الى روتين الدولة الاعتيادي وان يجعله يسير بالشكل والاصول المتعارفة في دوائر الدولة الاخرى في حين كنا نستهدف لمجلس الاعمار في القانون الاول ان ينهض بالتصميم العمراني الذي يتوقف على تحقيقه مستقبل الدولة - وبالنتيجة مستقبل العالم العربي - ويندفع في تنفيذه مزوداً بسلطاته القانونية وبسلطة رئيس الوزراء وبالمال الكافي وبأعلى الكفايات المتيسرة داخل الدولة وخارجها وغير مقيد لا بروتين الدولة الاعتيادية ولا بأنظمتها فيما يخص مكافآت الموظفين والمستخدمين .

خامساً - نص قانون مجلس الاعمار رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٠ على تخصيص جميع ايرادات الدولة من النفط أي ١٠٠ ٪ لمجلس الاعمار لتصرف على تعمير الدولة وكشف امكاناتها وقد جرى هذا التخصيص في سنة ١٩٥٠ عندما كان انتاج العراق من النفط لا يتجاوز السبعة ملايين طن وعندما كان ايراد الدولة من النفط لا يتجاوز مبلغا طائلًا من المال أي قبل ان يتم الاتفاق مع شركات النفط في سنة ١٩٥٢ على مبدأ المناصفة بالارباح وعلى زيادة انتاج العراق الى ثلاثين مليون طن كحد ادنى ويقفز نتيجة لذلك دخل العراق من النفط الى

ستين مليون دينار تقريبا .

وفي سنة ١٩٥١ صدر قانون تعديل قانون مجلس الاعمار الذي خفض حصة مجلس الاعمار من ايراد النفط الى الـ ٧٠ ٪ واعطى الـ ٣٠ ٪ من ايراد النفط الى الميزانية العامة لتصرف على مختلف شؤون الدولة وقد كانت ايرادات الدولة من النفط للسنين التالية كما يلي :

السنة المالية	مجموع ايرادات النفط	حصة مجلس الاعمار	حصة الخزينة العامة
١٩٥٢	٢٨٦ ر٦٦٢ ر٣٢	٥٨٨ ر٢٣٣ ر٢٢	٦٨٠ ر٥٢٨ ر٩
١٩٥٣	٦٠٦ ر٨٦٧ ر٤٩	٤٣٨ ر٨٢٣ ر٣٤	١٦٨ ر٠٤٤ ر١٥
١٩٥٤	٠٠٠ ر٤٢٠ ر٥٥	٠٠٠ ر٧٥٢ ر٣٨	٠٠٠ ر٦٦٨ ر١٦
١٩٥٥	٠٠٠ ر٥٠٠ ر٦٠	٠٠٠ ر٣٠٨ ر٤٢	٠٠٠ ر١٩٢ ر١٨

ملاحظة : ان جدولي سنة ١٩٥٢ و ١٩٥٣ ايرادات حقيقية . وجدولي سنة ١٩٥٤ و ١٩٥٥ ، تخمين .

واذا ما توصل العراق الى تصفية النقاط المختلف عليهـــا بينه وبين شركات النفط اعني مسألة السماح على المبيعات طويلة الاجل ومسألة سعر البيع (Posted Price) ومسائل اخرى لا تزال موضع اخذ ورد واذا مـــا تمكن من تحويل انبوبي نفط حيفا الى الساحل اللبناني فان انتاجه من النفط سيقفز الى ما يقارب الاربعين مليوناً من الاطنـان وايراداته ستقارب التسعين مليوناً من الجنيهات الاسترلينية ومن هذا المبلغ سيصيب مجلس الاعمار مـــا يقارب الثلاثة والستين مليون دينار . من هذا يتبين انه سيكون تحت تصرف مجلس الاعمار مبـالغ غير قليلة لتحقيق الاغراض العمرانية ولكشف الامكانات الكامنة .

سادساً – استهدف القـانون التأكيد على ضرورة السير في النهضة العمرانية البنائية على مبدأ التصميم – اقتصاد في الجهود وفي الوقت وفي النفقات .

وفي سنة ١٩٥١ ولرغبته في الشروع بأعمال الاعمار بسرعة أضيفت لقانون

مجلس الاعمار مادة جديدة أباحت للمجلس الشروع بتنفيذ مشروع الثرثار لدرء اخطار الفيضان الذي سبق ان عقدت الحكومة من أجله قرضاً بمبلغ ثلاثة عشر مليوناً مع المصرف الدولي للاعمـــار كما أباحت له (اي لمجلس الاعمار) تنفيذ المشاريع الداخلة ضمن اختصاصه والتي كملت مواصفاتها وكشوفها دون الانتظار الى حين الانتهاء من وضع التصميم العمراني العـــام . ثم في سنة ١٩٥٣ ألغى قانون مجلس الاعمار واستعيض عنه بقانون جديد نص على تأسيس وزارة للاعمار بالاضـافة الى مجلس الاعمار كما اضاف عضواً جديداً من اعضـاء الوزارة – هو وزير الاعمـار – الى مجلس الاعمار وبذلك اصبح عدد الاعضاء الوزاريين ثلاثة بالقياس الى ستة اعضاء إجرائيين دائمين وقد صدر بالاستناد الى هذا القانون نظام وزارة الاعمار الذي عين علاقة وزير الاعمار بمجلس الاعمار وجرد مجلس الاعمار من جميع الدوائر الفنية والادارية التي كان قد اوجدها والتي كانت مرتبطة به مباشرة وجعلها مرتبطة بوزير الاعمار الذي اصبح صلة الوصل بين مجلس الاعمـار والدوائر الفنية والادارية المختلفة. والواقع ان القانون الجديد اوجد تبدلاً خطيراً في وضع مجلس الاعمار ذلك انه جعل وزير الاعمار اداة التنفيذ لمجلس الاعمـــار وبعبارة مختصرة جعل تنفيذ المنهـاج العام منوطاً بوزير سيـاسي متبدل اذا شاء ان يعرقل تنفيذ مقررات المجلس لعدم قناعته بهـا كان له ذلك فقد جاء في المادة العاشرة من القانون المذكور ان الوزير « يمثل شخصية المجلس الحكمية ويوقع عقوده وينفذ مقرراته » . وكما سبق ان بينا انه ربط مجلس الاعمـار بوزارة من الوزارات بدلاً من رئاسة الوزراء قلل من منزلته وجعله غير قادر على الاشراف على بقية الوزارات فيما يختص بتنفيذ المنهاج العام. ثم انه بالاضافة الى ذلك اوجد رأسين في وزارة الاعمار هما تقريباً في خصومة دائمة – وزير الاعمـــار ونائب رئيس مجلس الاعمار – وكل منهما يعتبر نفسه المسؤول الاول عن سير الاعمـار وهذا الوضع لا بد ان يؤدي الى تأخير في الاعمال كما ثبت ذلك فعلاً .

وقد قسم القانون الجديد مشاريع المجلس المقرر تنفيذهـا الى قسمين همـــا

المشاريع العمرانية الكبرى ويرصد لها في المنهاج العام المبالغ اللازمة تحت باب واحد والمشاريع العمرانية الصغرى وترصد لها المبالغ اللازمة في المنهاج العام تحت باب آخر وينيط المجلس تنفيذها الى الدوائر الحكومية بحسب اختصاصها . ويودع المجلس لدى وزير المالية المبالغ المقررة للمشاريع العمرانية الصغرى ويصرف وزير المالية بدوره المبالغ المخصصة للوزارات المختصة تبعاً لحاجة الاعمال وما يتطلبه تنفيذ المشاريع على الوجه المقرر في المنهاج العام . وقد جيء بهذا الترتيب تلافياً للانتقادات الكثيرة التي وجهت الى مجلس الاعمار من كونه ركز الاعمال جميعها بيده وشل دوائر الدولة الاخرى وانه ضاعف تشكيلات الحكومة بدون سبب وقد ذهب البعض في الانتقاد الى درجة طلبوا فيها ان يكون المجلس تصميمياً توجيهياً وان يقصر مهمته على الاشراف بعد ان يودع التنفيذ الفعلي الى دوائر الدولة الاخرى. وقد سبق أن بينا وجه الخطأ الفادح في هذا الرأي وانه من الارجح ان تكون للمجلس الصلاحية التامة للتنفيذ ويترك له حرية الاختيار في ايداع ما يرى ايداعه من الاعمال الى دوائر الدولة الاخرى. هذا وقد صدر في الصيف الماضي مرسوم قانون أضاف عضواً اجرائياً جديداً الى مجلس الاعمار وبهذا اصبح عدد الاعضاء الاجرائيين سبعة أعضاء يقابلهم ثلاثة اعضاء وزاريين .

هذه نظرة استعراضية مختصرة لتاريخ مجلس الاعمار ومنها يتبين كيف ان الفكرة قد تطورت تطوراً غير محمود .

ومباشره بعد اتمام الخطوات التشريعية لقانون مجلس الاعمار وتمهيداً لتنفيذ فكرة التصميم الشامل اتصلت في سنة ١٩٥٠ بالمصرف الدولي لايفاد هيئة من الخبراء للقيام بدراسة عامة لامكانات العراق الاقتصادية ولتقديم مقترحات تساعد الحكومة العراقية عن وضع منهاج طويل الامد لكشف قابليات البلد الانتاجية على ان يشمل التقرير بصورة خاصة مقترحات تخص : —

أ — درجات الاولوية في استثمار الاموال بين مختلف أقسام الاقتصاد

العراقي وكذلك درجات الاولوية بين مختلف المشاريع في كل قسم من أقسام الاقتصاد المذكور .

ب ـ مقادير رؤوس الاموال التي يمكن أن تستثمر والتي يتمكن الاقتصاد العراقي من استيعابها بدون تأثيرات انتفاخية أو مخربة .

ج ـ الاجراءات الاخرى عـدا استثمار رؤوس الاموال التي يجب أو يستحسن اتخاذها لتحسين الانتاج أو زيادته .

د ـ السياسات المالية والاقتصادية التي يحسن اتباعها والتي لها تأثير مهم في تسريع الاعمار العراقي .

هـ ـ التنظيمات والاجراءات الحكومية التي لها تأثير مهم في الاعمار العراقي.

وكانت الفكرة بعد ان تفرغ لجنة الخبراء المذكورة من دراساتهـا وتقدم تقاريرها ان يدعى عدد من الخبراء البارزين في مختلف الميادين وبالاشتراك مع أعضاء مجلس الاعمار يضعون مسودة للتصميم العمراني ثم يعرضونه على مختلف الاشخاص الذين تؤهلهم خبرتهم ومكانتهم أو ثقافتهم لابداء رأي ذي وزن وعلى مختلف الهيئـات الرسمية وغير الرسمية وذلك بقصد تنقيده ثم بعد ذلك تدرس هذه الملاحظات والتنقيدات وفي ضوئهـا يوضع التصميم العمراني فيخرج عندئذ مشروعـاً تعاونيـاً تضافرت مختلف الجهود واشتركت مختلف الكتل والجماعات والاشخاص الفنيين والسياسيين وغيرهم في وضعه ويشعر كل فرد دعي للادلاء برأيه فيه أنه كان له حصته في هذا التصميم . وكنت أتصور ان هذه الخطوات سوف تستغرق سنة ونصف السنة او سنتين على اقل تقدير قبل أن يأخذ التصميم العمراني شكله النهائي . وفي خلال هذه المدة ولكي لا تقف عجلة العمران يقوم مجلس الاعمار بمختلف الاعمال المتفق عليها والجاهزه تصاميمهـا . غير ان الذي حدث كان خلاف ذلك . فقد ارتجلت الحكومة القائمه آنئذ منهجاً اعمـارياً للسنوات الخمس ١٩٥١ ـ ١٩٥٥ والذي تضمنه قانون المنهاج العـام لمشاريع مجلس الاعمـار لسنة ١٩٥١ حتى قبل وصول هيئة الخبراء التي أوفدهـا

البنك الدولي والتي حين وصلت وجدت أمامها منهجاً مشروعـــاً جاهزاً وكان السبب الاول في هذا الوضع عامل سيـــاسي هو رغبة الحكومة في ان تتقدم بسرعة بمنهج اعماري يعبر عن ارادتها وتصميمها على العمل الانشائي والسبب الثاني تدفق ايرادات النفط بسرعة نتيجة اتفـاقيات النفط الجديدة التي عقدت في سنة ١٩٥٢ والتي تضمنت مبدأ المناصفة بالارباح والتي ضمنت حداً ادنى للانتـاج لا يقل عن ثلاثين مليون طن من النفط كما سبق أن بينا .

اما منهج سنة ١٩٥١ فقد نص على صرف ٠٠٠ ر٦٧٤ ر٦٥ دينار في خلال الخمس السنوات ١٩٥١، ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ منهـا ٠٠٠ ر٩٧٠ ديناراً لنفقات الادارة والتنظيم و ٠٠٠ ر٠٤٤ ر٣٠ ديناراً لمشاريع الري والخزن الخ و ٠٠٠ ر٨٠٦ ر١٥ دينـــار للطرق والجسور ، و ٠٠٠ ر٦١٨ ر١٢ دينار للمباني . (من هذا المبلغ ٠٠٠ ر٨٠٠ ر٣ دينار مستشفيات ومؤسسات صحية و ٠٠٠ ر٨٠٠ ر٣ دينار مدارس) — و ٠٠٠ ر٢١٦ ر٦ دينار لمختلف المشاريع. وقد قدرت بموجب هذا المنهج ايرادات المجلس في خلال السنين الخمس المذكورة بـ ٠٠٠ ر٠٧٥ ر٩٥ ديناراً اي ان الايرادات تزيد على الصرف الوارد في المنهج بـ ٠٠٠ ر٤٠١ ر٢٩ دينار . وهذا ناتج بطبيعة الحال عن السرعة في وضع المنهاج وعدم توفر الدراسات الابتدائية لمشاريع الاعمار واذا مـا دققت فقرات الصرف وحتى في قسم مشاريع الري تجد ان بعض الارقـام الموضوعة وهمية لم تكن تستند الى أية دراسات فقد قدرت تكاليف مشروع دوكان بـ ٠٠٠ ر٣٢٠ ر٣ دينار في الوقت الذي كلف ما يقارب التسعة ملايين دينار مـا عدا البوابات كما ان سد دربندي خان قدرت تكاليفه في ذلك المنهاج بـ ٠٠٠ ر٨٠٠ ر٤ دينـار وتخمين تكاليفه في منهج ١٩٥٥ تزيد على الـ ٢٢ مليون دينار. وقدرت تكاليف سدة العظيم بـ ٠٠٠ ر٣٠٠ دينار بينما تقدر الآن بالملايين .

ثم صدر في سنة ١٩٥٢ قانون تعديل المنهاج العام رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٢ الذي نص على انفاق مبلغ ٠٠٠ ر٣٧٤ ر١٥٥ ديناراً للسنوات ، ١٩٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ،

٥٤ ، ٥٥ ، ١٩٥٦ ، وقد خمن مجموع ايرادات مجلس الاعمار للسنين المذكورة بـ ٠٠٠ ر٧٤٠ ر١٦٨ دينار منها ٠٠٠ ر٦٤٠ ر١٦٤ دينار حصة مجلس الاعمار من ايرادات النفط والباقي حصيلة قرض مشروع الثرثار وموارد أخرى .

وقد أرصد في هذا المنهاج لنفقات الادارة والدراسات والتنظيم وتهيئة الفنيين العراقيين ٠٠٠ ر١٨٠ ر٣ ديناراً كما أرصد لمشاريع الري للسنوات المذكورة ٠٠٠ ر٣٧٤ ر٥٣ دينار ولمشاريع الطرق والجسور ٠٠٠ ر٧٦٦ ر٢٦ دينار وللمباني والمدارس والمستشفيات والدور الى غير ذلك ٠٠٠ ر٠١٨ ر١٨ دينار ولمشاريع مختلفة تخص الزراعة وتربية الحيوانات وتحسينها والمراعي والآبار الارتوازية والمصايف وردم المستنقعات والبرق واللاسلكي والتلفون والمطارات ٠٠٠ ر٦٨٦ ر٢٢ دينار وللمشاريع الصناعية والتعدين ٠٠٠ ر٠٥٠ ٣١ دينار .

لقد كان المقرر أن يصرف على المشاريع العمرانية بموجب هذا المنهج في السنة (١٩٥١ المالية) ٠٠٠ ر٣٦٤ ,٩ دينار وفي السنة ١٩٥٢ المالية ، ٠٠٠ ر٤٦٠ ر٢٠ دينار وفي السنة ١٩٥٣ المالية ٠٠٠ ر ٣٩٠ ر٢٨ دينار وفي السنة ١٩٥٤ المالية ٠٠٠ ر٦٠٠ ر٣١ دينار وفي السنة ١٩٥٥ المالية ٠٠٠ ر٣٣٥ ر٣٢ وفي السنة ١٩٥٦ المالية ٠٠٠ ر٢٢٥ ر٣٣ دينار والواقع ان مجموع ما انفق في السنة الاولى اي ١٩٥١ هو ٠٠٠ ر١٣٠ ر٣ دينار اي ما يقارب ثلث المبلغ المرصد وما انفق في سنة ١٩٥٢ المالية على مختلف الفصول ٣٥٢ ر٨٣٨ ر٨ دينار أي ما يقارب الـ ٣٨٪ من مجموع المبالغ المرصدة . وهذا ناجم عن كون المنهج وضع بدون تقدير جيد ودراسة حقيقية لقابلية الصرف ذلك لان الصرف على المشاريع العمرانية يجب ان يتم وفق تصاميم ودراسات وكشوف يستغرق تحضيرها وقتاً غير قصير واذا لم تكن الكشوف متهيئة والتصاميم والمواصفات حاضرة للتنفيذ لا يمكن ان يتم الانفاق . هذا من جهة ومن جهة ثانية فان اتفاقيات النفط قد فاجأت الحكومة وهي غير متهيئة لانفاق هذه المبالغ بسبب عدم تهيء الدراسات والكشوف والمواصفات والتصاميم للاعمال العمرانية لذلك

عجز مجلس الاعمار عن انفاق المبالغ المرصدة في المنهاج والواقع ما لم يهيء المجلس ماكنة مزوّدة بالكفاءات الفنية والادارية لتقوم بالتعـــاون مع الشركات الاستشارية الهندسية وغيرها باعداد الكشوف والمواصفـات والدراسات اللازمة فان مجلس الاعمار سيستمر في تأخره وبطئه في انفاق المبالغ المرصدة على أن سرعة الانفاق ستزداد بطبيعة الحـــال وبمرور الزمن كلما انجزت الدراسات وأخذت الكشوف والمواصفات تتوارد على مجلس الاعمار .

وقد أعد مجلس الاعمار في أوائل سنة ١٩٥٢ المالية وبعد تصديق قانون وزارة الاعمار منهاجاً جديداً للاعمال العمرانية ولكن هذه المرة لسبع سنوات بدلاً من خمس سنوات نص فيه على صرف مبلغ ٢٥٨٫٧٤٠٫٠٠٠ دينار للسنوات المالية ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨؛ ١٩٥٩ على ان يخصص من هذا المبلغ ٢١٣٫٧٢٠٫٠٠٠ دينار للمشاريع الكبرى التي يضطلع بها مجلس الاعمار نفسه و ٤٥٫٠٢٠٫٠٠٠ دينار للمشاريع الصغرى التي يودع تنفيذها الى الوزارات المختلفة بموجب القانون الجديد، غير ان هذا المنهاج لم يشرع. ويشتغل مجلس الاعمار ووزارة الاعمار باعداد منهج آخر لم تعرف تفاصيله بعد [١] .

«١» لقد قدم هذا المنهج الجديد وهو لا يختلف عن المنهاج العام السابق لمشاريع مجلس الاعمار الا ان ارقامه – نتيجة توسع ايرادات مجلس الاعمار – أضخم من أرقام المنهج العام السابق . لقد نص المنهاج الجديد على تخصيص ٣٠٣٫٣٠٦٫١٠٠ دينـــار أو ٢٧٫٣٠٠٫٠٠٠ ليرة لبنانية لتصرف على مختلف المشاريع وذلك في خلال السنين ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٥٩ ومن هذا المبلغ يخصص ٢٦٦٫١٨١٫١٠٠ دينار للمشاريع الكبرى التي يضطلع بهـــا مجلس الاعمـــار نفسه ، و ٣٧٫١٢٥٫٠٠٠ دينار للمشاريع الصغرى التي يعهد بها الى الوزارات المختلفة . وقد قدرت ايرادات مجلس الاعمار خلال السنين المذكورة بـ ٢٥٢٫٦٨٥٫٠٠٠ دينار وبموجب هذا الحساب سيصـــاب المجلس بعجز مقداره ٥٠٫٦٢١٫١٠٠ دينار وللاسباب التي بيناها سابقاً من غير المحتمل أن يتمكن مجلس الاعمـــار من صرف المبالغ المخصصة لعدم توفر الدراسات والتصاميم والمواصفات لديه اللهم الا ما كان منها خاصاً بالمباني والطرق والجسور .

وقد خصص من مبلغ المشاريع الكبرى ٣٫٢٥٠٫٠٠٠ دينار لنفقات الادارة و ٢٫٢٠٠٫٠٠٠ دينار لاطفاء قرض الثرثار و ١٠٧٫٩٣٥٫٠٠٠ دينار لمشاريع الري والبزل والخزن و ٥٣٫٧٠٠٫٠٠٠

مما تقدم يتبين لنا ان فكرة الاعمار أو الانماء ولو انها ترسخت في الاذهان ولكن تطبيقها تطبيقاً علمياً لا يزال يتعثر ويصطدم بعقبات مهمة أهمهـــا ان الحكومات العراقية لأسباب مختلفة لم تحقق الشرطين الاساسيين لنجـاح مجلس الاعمار في مهمته أولهما استخدام أقدر الكفايات المتيسرة للنهوض بهذه المهمة المعقدة الخطيرة التي تحتاج الى اعداد علمي عالي وخيال واسع وتفكير خصب بل انها (أي الحكومات) قد خالفت حتى نصوص القانون فلم تعين اختصاصياً في شؤون المال والاقتصاد كما نص على ذلك القانون كما ان تعييناتها الاخرى جاءت خالية من ذكر الاختصاص وكانت النتيجة ان خلا مجلس الاعمار من أي اختصاصي عدا اختصاصي واحد في شؤون الري ومما يثير الاستغراب أن يبقى مجلس الاعمار – ومهمته اقتصادية بالدرجة الاولى – لحد اليوم محرومـاً من خبير اقتصادي من بين أعضائه ليبدي رأيه في النتائج المالية والاقتصادية التي تترتب على تنفيذ مشاريعه العمرانية . والشرط الثـــاني الذي لم يتوفر وهو على الاغلب نتيجة لعدم توفر الشرط الاول – وضع تصميم عمراني شامل متوازن الاجزاء مستند الى تفكير اقتصادي علمي آخذاً بنظر الاعتبار النقـاط الخمس التي سبق ذكرها والتي طلبت الى لجنة الخبراء للبنك الدولي تقديم مقترحات بشأنها .

ومع كل ذلك فان مجلس الاعمـــار قد حقق في هذه المدة القصيرة منذ تأسيسه أعمالا مهمة وكان بامكانه أن يحقق أكثر من ذلك بكثير لو كان قد توفر له الشرطان المار ذكرهما .

وأول الاعمال التي يجب أن ينهض بها مجلس الاعمار هو وضع خطة لاعمار

دينار للطرق والجسور و ٥٠٠ر٠٠٠ر٥ دينار للمطارات و ٥٠٠ر٠٠٠ر١٥ دينار للسكك الحديدية و ٥٥٠ر٠٠٠ر٢٨ دينار للمباني الرئيسية و ٥٧١ر١٠٠ر٤٣ دينار للصناعات والتعدين والكهرباء و ٤٧٥ر٠٠٠ر٦ دينار لانماء الثروة الحيوانية والنباتية والمياه المعدنية . وقد خصص من مبلغ المشاريع الصغرى ٢٥٠ر٠٠٠ر٣١ دينار للمباني والطرق والجسور الثـــانوية والبرق واللاسلكي والتلفون الى غير ذلك و ٨٧٥ر٠٠٠ر٥ دينار لاعمال الري الصغرى وتحسين مياه الشرب وردم المستنقعات الى غير ذلك .

المصدر الاول للثروة في العراق اعني الارض الخصبة والماء الذي يأتي به الرافدان وروافدهما. والخطة الاعمارية الخاصة بالاراضي أخذت تتبلور تدريجياً نتيجة دراسات كثيرة قام بها مختلف الاشخاص من زمن العثمانيين لحد الان. وهذه الخطة تقضي:

أولاً – بالسيطرة على مياه الرافدين ودرء أخطار الفيضان .

ثانياً– باختزان المياه في الاوقات التي تفيض بها عن الحاجة الى زمن الحاجة

ثالثاً– بالقيام باعمال الري المختلفة كالسدود والنواظم والقنوات والجداول وغيرها لايصال المياه الى الاراضي .

رابعاً – بتأسيس نظام للبزل لسحب المياه الزائدة وتصريفها وبالاضافة الى ذلك يجب ان تشتمل الخطة الاعمارية على أعمال اخرى كاصلاح الاساليب الزراعية وتدريب المزارعين على الطرق الزراعية الحديثة التي تقضي من جملة ما تقضي به ترك طريقة التبوير أي زرع الارض سنة وتركها في السنة الثانية للراحة لتستعيد قوتها والاستعاضة عن هذه الطريقة بالزراعة الكثيفة وتنويع الزراعة وايجاد أفضل الطرق لاستيطان الاراضي واستغلالها وصيانة المنشآت والاعمال المنجزة وخاصة جداول الري والقنوات والمبازل الى غير ذلك .

ان مجموع مساحة الاراضي القابلة للزراعة في العراق والتي تسقى من مياه دجلة والفرات ، أي عدا الاراضي التي تزرع الان ديما بواسطة الامطار والتي تشمل معظم أراضي لواء الموصل واربيل وكركوك والسليمانية وتقدر مساحتها بـ عشرة ملايين دونم عراقي أي ٢٥ مليون دونم لبناني هي ٢٢٫٠٠٠٫٠٠٠ (اثنان وعشرون مليون) دونم عراقي أو ٥٥٫٠٠٠٫٠٠٠ (خمسة وخمسون مليون) دونم لبناني باعتبار الدنم الواحد الف متر مربّع يزرع منها في الوقت الحاضر بطريقة المناوبة ١٣٫٠٠٠٫٠٠٠ (ثلاثة عشر مليون) دونم عراقي أو ٣٢٫٥٠٠٫٠٠٠ (اثنان وثلاثون مليون وخمسمائة الف) دونم لبناني . واذا ما تم تنفيذ الخطة الاعمارية الخاصة بالاراضي فسوف تتوفر للزراعة ارض جديدة مساحتها ٩٫٠٠٠٫٠٠٠ (تسعة ملايين) دونم عراقي أو ٢٢٫٥٠٠٫٠٠٠ (اثنان

وعشرون مليون وخمسمائة الف) دونم لبناني . وقد قامت شركة نابن تيبتس ابوت ومكارثي Knappen, Tippets & Abbott & Macarthy بدراسة حديثة للنتائج المتوقعة على الدخل الزراعي ليس فقط من توسيع المساحة المزروعة وانما ايضاً من تأسيس نظام التصريف Drainage من جهة ومن تغيير طريقة المناوبة المستعملة في الزراعة حالياً الى طريقة الزراعة الكثيفة ومـــا يتبعها من تنويع المزروعات الى غير ذلك من جهة ثانية فتبين لها : —

اولاً — ان مقادير المياه الممكن الحصول عليها من الرافدين وروافدهما تكفي لتجهيز التسعة ملايين دونم عراقي الجديـدة لتزرع زراعـــة كثيفة وهي تكفي بالاضافة الى ذلك لتحويل تسعة ملايين دونم عراقي من مجموع الثلاثة عشر مليون دونم عراقي من الاراضي التي تزرع حاليـاً بطريقة المناوبة الى الزراعة الكثيفة وتبقى اربعة ملايين دونم عراقي تزرع على طريقة المناوبة . وبعبارة اخرى ان مياه الرافدين بعد تطبيق الخطة الاعمارية الخاصة بالاراضي والمياه ستكون كافية لزرع ثمانية عشر مليون دونم عراقي (اي خمسة واربعين مليون دونم لبناني) زراعة كثيفة وبالاضافة الى ذلك تكفي ايضاً لزراعة اربعة ملايين دونم عراقي (اي عشرة ملايين دونم لبناني) زراعة متناوبة .

ثانياً — ان الدخل الزراعي سيزداد ٦٥ ٪ من الاراضي المزروعة حاليـــاً وبطريقة الزراعة الحالية اي طريقة المناوبة اذا ما تم تأسيس نظام تصريف المياه الزائدة .

وان الدخل الزراعي سيزداد خمسة اضعاف اذا ما اضيفت التسعة ملايين دونم من الاراضي الجديدة بزراعة كثيفة الى الثلاثة عشر مليون دونم من الاراضي المزروعة حالياً بزراعة متناوبة مع اتمام نظام التصريف .

وان الدخل الزراعي سيزداد ستة اضعاف ونصف اذا ما اصبحت ثمانية عشر مليون دونم عراقي تزرع كلها زراعة كثيفة وبقيت اربعة ملايين دونم عراقي فقط تزرع زراعة متناوبة مع اتمام نظام التصريف .

وقد قدرت الزيادة السنوية بالدخل الزراعي بما يقارب المائتي مليون (٢٠٠،٠٠٠،٠٠٠) دينار عراقي .

ومن المناسب ان ابسط لكم بعض المعلومات عن مشاريع درء الفيضان والري الرئيسية قسم منها شرع بها وقسم منها تمت مواصفاتها ولما يتقرر تنفيذها وقسم منها لا يزال في دور الدراسة او دور تحضير المواصفات وقسم منها لا يزال ينتظر قرار مجلس الاعمار للشروع بدراستها .

من اهم المشاريع التي شرع بها هو مشروع الثرثار لدرء اخطار الفيضان — كالفيضان او بالاحرى الطوفان الذي حدث في العام الماضي والذي غمر واتلف من المزارع ما مساحته مليونا دونم عراقي (او خمسة ملايين دونم لبناني) عدا الاضرار الجسيمة الاخرى في الممتلكات غير الزراعية كالبيوت والطرق الى غير ذلك والتي يقدر مجموعها بخمسة مليون دينار . وعندما كنت وزيراً للمالية في سنة ١٩٥٠ وقبل عقد اتفاقيات النفط الاخيرة انجزت عقد قرض من المصرف الدولي بمبلغ ١٢،٨٠٠،٠٠٠ دولار لتهيئة النقد الخارجي للمشروع على ان نهيء من جانبنا المبالغ اللازمة بالدينار للانفاق الداخلي على المشروع . ويتألف المشروع من قسمين منشآت الصدور وهي عبارة عن سد على نهر دجلة امام مدينة سامراء عاصمة المتوكل على الله العباسي مؤلف من اثنتي عشرة بوابة عرض كل منها اثنا عشر متراً ومن ناظم كبير لجر المياه الى وادي الثرثار وبين الناظم الكبير والسد ناظم آخر هو ناظم نهر الاسحاقي لاسقاء الاراضي الواقعة غربي دجلة وجنوب سامراء والقسم الثاني من المشروع هو سدة ترابية تمتد من دجلة غرباً لمسافة ٦٥ كيلومتراً الى وادي الثرثار . وقد اخذ بنظر الاعتبار عند وضع تصاميم السد استعماله لتوليد القوة الكهربائية التي تبلغ ١٢٥،٠٠٠ كيلووات اذا ما انشئت المولدات الكهربائية .

وتتسع بوابات السد المذكور لامرار ٧٠٠٠ متر مكعب من المياه في الثانية اما بوابات الناظم الكبير فتتسع لامرار ٩٠٠٠ متر مكعب في الثانية اي يمكن

بواسطة هذا الناظم سحب اكثر من نصف مياه دجلة في زمن الفيضان الى وادي الثرثار الذي يبلغ استيعابه ٦٧ ملياراً من الامتار المكعبة ، والذي ينحدر قعره الى عمق اربعة امتـــار تحت مستوى البحر بينما ترتفع اطرافه الى علو ٦٣ متراً فوق سطح البحر .

لقد احيل القسم من المشروع الى شركة زوبلن Zublin الالمانية بمبلغ خمسة ملايين دينار تقريباً عدا الابواب الحديدية التي كلفت اقل من ثلاثة ارباع المليون دينار ، وعدا تشييد اسس مشروع الكهرباء التي كلفت ١ر٣٠٠ر٠٠٠ دينار . اما القسم الثاني من المشروع فقد احيل الى شركة بريطانية - بلفور بيتي - بمبلغ ستة ملايين دينار تقريباً . وقد يجوز في المستقبل الاستفـادة من وادي الثرثار كمشروع لخزن المياه اما الآن فهو مشروع للوقاية من الفيضان وكنتيجة لهذا المشروع سوف تتألف شمال السد وعلى حوض دجلة نفسه بحيرة جميلة مساحتهـا مائة وعشرون كيلومتراً مربعاً يدخل النهر في شمالها ويخرج منها في جنوبها تماماً كما يفعـــل نهر الرون في بحيرة جنيف . وسيكون استيعاب هـــذه البحيرة ٦٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ (ستمائة مليون) متر مكعب من المياه ، وكنتيجة اخرى لهذا المشروع سوف يمكن اسقـاء ما يقارب الـ ٤٠٠ر٠٠٠ (اربعمائة الف) دونم عراقي اي ١ر٠٠٠ر٠٠٠ (مليون) دونم لبناني من الاراضي سيحاً بواسطة نهر الاسحاقي الذي مر ذكره . هذا ويؤمل انجـاز مشروع الثرثار في اوائل سنة ١٩٥٦ .

وسوف لا يكفي مشروع الثرثار للقضاء قضاء تاما على كوارث الفيضان في دجلة ولا بد من سدود وخزانات اخرى لخزن المياه في شمالي العراق واول هذه السدود هو سد دوكان. لقد احيل هذا السد في شهر شباط من السنة الماضية الى شركة دوميز Dumez وشركات اربع اخرى متضامنة معها بمبلغ ٨ر٨١٧ر٤٦٠ ديناراً عدا البوابات الحديدية التي ستكون كلفتهـا حوالي الثلاثة ملايين ونصف المليون من الدنانير وقد بدأ العمل في هذا المشروع منذ زمن ويؤمل انجازه في

سنة ١٩٥٧ . ويقع سد دوكان على الزاب الصغير احد روافد دجلة في مضيق دوكان الواقع على بعد ستين كيلومتراً شمالي غربي مدينة السليمانية وسيكون سداً مقوساً من الأبرق (الكونكريت) ارتفاعه (١٠٨) امتار وطوله (٣٢٥) متراً وسمكه (٥٠) متراً في قاع النهر وتسعة امتار في اعلاه وسيستهلك نصف مليون متر مكعب من الأبرق (الكونكريت) وسيغمر من الاراضي ما مساحته خمسين كيلو متراً مربعاً. ولقد اخذ بنظر الاعتبار عند تصميم السد امكان استعماله لتوليد القوة الكهربائية لذا فستبنى خمس منافذ مبطنة بالفولاذ لهذا الغرض ويؤمل انتاج ٢٢٥،٠٠٠ كيلوات عند اقامة المولدات الكهربائية في المستقبل . اما استيعاب الخزان فهو ستة مليارات وثمانمائة مليون متر مكعب من المياه وهذه ستكفي لاحياء ١،٣٠٠،٠٠٠ (مليون وثلاثمائة الف) دونم عراقي او ٣،٢٥٠،٠٠٠ (ثلاثة ملايين ومائتين وخمسين الف) دونم لبناني من الاراضي الجديدة الصالحة للزراعة والواقعة في ألوية أربيل كركوك وديالى على جانبي نهر الزاب الصغير وعلى جانبي نهر العظيم ولكن اسقاء هذه الاراضي لا يمكن ان يتحقق الا باقامة سدود تكميلية اخرى كسد بطمة على الزاب الصغير وسد دمير قبو وسدة اخرى على نهر العظيم وحفر الجداول والقنوات لايصال المياه المخزونة لهذه الاراضي وحفر المبازل لتصريف المياه الزائدة وتقدر نفقات هذه الاعمال التكميلية بثلاثة عشر مليوناً من الدنانير وقد عهد مؤخراً الى الشركة التي قامت بوضع تصاميم السد ان تدرس هذه الاعمال التكميلية كما عهد الى شركة اخرى القيام باعمال تصنيف الاراضي ومسحها .

اما السد الآخر الذي سيشرع ببنائه قريباً فيقع على نهر ديالي احد روافد دجلة في موقع يسمى دربندي خان على بعد ٢٠٠ كيلومتر في الشمال الشرقي لمدينة بغداد وعلى بعد خمسين كيلومتراً في جنوب شرقي السليمانية. وقد شرع ببناء الانفاق التي تسمح بمرور المياه اثناء اقامة السد ويؤمل قريباً انجاز وضع المواصفات كما يؤمل في شهر نيسان من السنة القادمة الاعلان عن وضع بناء السد في المناقصة. وسيكون السد من الأبرق (الكونكريت) وارتفاعه ١٢٠ متراً وطوله ٥١٠

امتار وسيكون مقدار الأبرق المستعمل في بنائه ١٫٦٠٠٫٠٠٠ متر مكعب . وقد اخـــذ بنظر الاعتبار عند وضع التصـــاميم استعمال السد لتجهيز القوة الكهربائية وسيكون بالامكان تجهيز ٧٥٫٠٠٠ كيلووات عند اقامة المولدات وسيكون استيعـاب الخزان الذي سينشأ ثلاثة مليارات وسبعمائة مليون متر مكعب من المياه وستستعمل معظم اوكل هذه المياه في تأمين ارواء وادي ديالى.

وهناك سدان آخران هما تحت النظر الآن : اولهما سد بخمة (وقد انجزت تصاميمه ومواصفاته من قبل شركة هرزا الهندسية الاميركية) على نهر الزاب الكبير احد روافد دجلة في موقع يقع عـلى بعد ١٢٠ كيلومتراً شرقي الموصل وسيكون هـــذا السد من الأبرق وارتفـــاعه ١٩٠ متراً وطوله ٨٤٠ متراً وسيستهلك بناؤه ٢٫٧٥٠٫٠٠٠ متر مكعب من الأبرق وقد اخذ عند تصميم السد امكان استعماله لتوليد القوة الكهربائية في المستقبل وسيكون بالامكان اذا ما وضعت المولدات توليد ٦٠٠٫٠٠٠ كيلووات او ما يعادل ربع مجموع القوة الكهربائية التي يولدهـــا مشروع وادي تنسي بكامله . وسيكون استيعابه ثمانية مليارات وثلثمائة مليون متر مكعب من الميـــاه . وتقدر تـكاليف انشائه بين الثلاثين والخمسة وثلاثين مليون دينار عدا نفقات المولدات الكهربائية التي تقدر بثلاثين مليون دينار .

اما السد الآخر فهو سد اسكي موصل على نهر دجلة على بعد اربعين كيلو متراً شمالي مدينة الموصل وقد تمت الدراسة الجيولوجية لموقع السد وتجري الآن دراسة مماثلة لأرض الخزان . واذا ما تبين امكان اقامة السد فانه سيكون سداً حجرياً ترابياً طوله ثلاثة كيلومترات وسمكه في القعر ٤٣٠ متراً وعلوه ٩٠ متراً واستيعابه ثمانية مليارات متر مكعب من المياه وسيكون بامكانه توليد قوة كهربائية مقدارها ٢٠٠٫٠٠٠ كيلووات .

وهناك موقع آخر على نهر دجلة قد اقر مؤخراً مجلس الاعمار ان يعهد الى احدى الشركات الهندسية في دراسته لأقامة سد عليه — هو موقع الفتحة الذي يقع

جنوبي مصبي الزابين الصغير والكبير وعلى بعد ١٣٠ كيلومتراً شمالي سامراء حيث يشق نهر دجلة طريقه عبر جبال حمرين الى الوادي . واهمية هذا الموقع ناتجة من كونه يسيطر على مياه الزابين ودجلة في آن واحد . وبالنظر لرخاوة ارضه فانه لم يدرس درساً جيداً في السابق. وهو في الواقع اهم واثمن موقع في دجلة على الاطلاق . وامكانياته اضخم واثمن امكانيات متصورة من جميع الوجوه .

والنهر الذي يسبب ازعاجا كبيراً هو نهر العظيم احد روافد دجلة بسبب قربه من مدينة بغداد وبسبب الطمى الذي ينقله، وقد كشف الموقع الذي يعبر فيه نهر العظيم جبل حمرين – اي موقع دمير قابو – فوجد صالحاً من وجهة جيولوجية لأقامة سد حجري ترابي عليه وهذا السد سيكون خزاناً يختزن مياه الفيضان لنهر العظيم نفسه من جهة ويكون خزاناً ثانياً لمياه الزاب الصغير وسيكون ارتفاع السد ٤٢ متراً واستيعاب الخزان ثلاثة مليارات وسبعة وثلاثين مليون متر مكعب وسيكون بأمكان السد توليد قوة كهربائية تقدر طاقتها بـ ١٣٨٫٠٠٠ كيلورات .

هذه خزانات المياه لنهر دجلة وروافده . اما كيفية استعمال مياه الخزانات واي الاراضي ستسقى بها فان هذا الموضوع يحتاج الى دراسات واسعة لا تزال في ابتدائها ولقد بينا سابقاً مساحة الاراضي التي ستستفيد من مياه خزان دوكان وهناك اراضي خصبة تزيد مساحتها على مليون دونم عراقي اي ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ (مليونين وخمسمائة الف دونم) لبناني تقع جنوبي ديالى وشرقي نهر دجلة وتسمى بأراضي النهروان ويدرس الآن ما اذا كان بالامكان نقل مياه خزان دوكان الى خزان العظيم ، ومن هذا الى ديالى ومن هذا الاخير الى النهروان فاذا تبين امكان ذلك امكن عندئذ تأسيس نظام موحد للاستفادة من مياه خزانات ديالى والعظيم والزاب الصغير لاسقاء اراضي العظيم وديالى والنهروان . وقد عهد الى شركة K. T. A. M. الهندسية الامريكية في مسح وتصنيف اراضي مخمور والنهروان والعظيم والاسحاقي .

وتوجد مساحة واسعة جداً من الاراضي وهي التي تقـــع بين الغراف ونهر دجلة وتمتد من الكوت جنوباً الى مسافة ٢٠٠ كيلومتر حتى حـافة بحيرة الحمار ويقع مشروع لدجيلة الحالي في القسم الشمالي من هذه الاراضي اما القسم الاوسط والجنوبي من هـــذه الاراضي فيشتمل على مليون ونصف مليون دونم عراقي (اي ثلاثة مـلايين وسبعمائة وخمسين الف دونم لبنـاني) من الاراضي الجديدة الصالحة للزراعة . وقد قـــامت شركة اميركية كبيرة – بتكليف من مجلس الاعمار – بدراسة مستفيضة لمشاريع نهر الغراف وقدمت بنتيجة دراستها تقريراً مطولاً . وهناك اراض واسعة جداً في لواء العـــمارة ولواء البصرة وخاصة في قضاء القورنة لم تتقدم الدراسات عنها لدرجة تبين مساحتها وامكانياتها .

ان اهم المشاريع على نهر الفرات هي المنشآت الخاصة بالاستفادة من ميـــاه بحيرة الحبانية بالقرب من مدينة الرمادي وهذه البحيرة خزان طبيعي في منخفض قريب من النهر تحيط به السداد . ويؤخذ المـــاء من نهر الفرات بواسطة ناظم الورار وقنـاة قصيرة . ويختزن هذا الماء في ايام الفيضـــان ثم يرجع الى النهر بواسطة قناة اخرى بواسطة ناظم الذبان الذي يقع جنوبي مدينة الرمادي. والمياه الزائدة التي لا يحتاج اليها خزان البحيرة تصرف بواسطة ناظم وقناة المجرة الى منخفض ابو دبس العظيم في غرب مدينـة كربلاء ويجري العمل الآن لتعلية السداد المحيطة بالبحيرة و كذلك بناء سد على نهر الفرات شمالي الرمادي وجنوبي ناظم الورار وذلك لأسالة كمية اكبر من ميـــاه الفرات الى البحيرة وزيادة استيعابها . كما يجري العمل الآن لتوسيع قناة التصريف – المجرة – من ١٣٠٠ متر مكعب في الثانية الى ٢٨٠٠ متر مكعب في الثانية وهذه الاجراءات ستزيد كمية المياه التي تستوعبها بحيرة الحبانية من مليارين وستمائة مليون متر مكعب الى ثلاثة مليارات ومائتي مليون متر مكعب وتدرأ نهائياً اخطار فيضان الفرات حتى في اعلى الفيضانات. ونتيجة للفيضانات العالية في الفرات في السنوات الاخيرة وما نتج عنها من تصريف كميات كبيرة جداً من المياه الزائدة من بحيرة الحبانية الى

منخفض ابو دبس فان هذا المنخفض العظيم الذي يسع اربعين ملياراً من الامتار المكعبة من الميـاه اخذ يمتلىء تدريجيـاً حتى اصبح مستوى الماء اعـلى من مدينة كربلاء نفسها بثلاثة امتـار وستبدأ قريبـــاً الدراسة الفنية بقصد معرفة احسن الاجراءات الممكن اتخاذها لتصريف هذه الميـــاه و كذلك لا كتشاف امكانات الاستفادة من المنخفض لاستيعاب كميات اخرى من المياه .

ولاحكام السيطرة عـلى فيضانات الفرات وزيادة كمية الميـاه المخزونة لاسقاء الاراضي وتهيئة القوة الكهربائية لا بد من ايجاد خزان آخر في نهر الفرات شمالي الرمادي وقد جرى كشف مبدئي لتعيين موقع السد فوجد محلان اما في خـان البغدادي وامـا في راوة وسيعهد الى احدى الشركات في القيام بدراسة للموقعين قبل اتخاذ قرار بشأنهما .

وعندما تكمل جميع الاعمال على الفرات ستكون كميات المياه كافية لارواء اراض جديدة مساحتها ٢ر٨٠٠ر٠٠٠ (مليونين وثمانمائة الف) دونم عراقي او سبعة ملايين دونم لبنـــاني وتزويد خمسين بالمائة من الاراضي المزروعة الآن بكميات اخرى من المياه تكفي لجعلها زراعة كثيفة في جميع ايام السنة . امـا الاراضي الجديدة التي ستحيا بواسطة مشاريع ري الفرات فانها تقع الى شرقي الحلة وفي جنوبي الكفل وجنوبي الديوانية . وبصورة عـامة فان الاراضي المذكورة هي امتداد الاراضي التي تسقى من نهر الحلة الذي يحصل على ميـــاهه من نهر الفرات بواسطة سدة الهندية والذي سيكون مجموع الاراضي التي يسقيها في النهاية ٤ر٥٢٧ر٠٠٠ دونم عراقي او ١١ر٣٠٠ر٠٠٠ دونم لبناني .

وقد شرع الآن بناء النواظم والقنـالات وانهر التصريف لاسقـــاء خمسمائة وخمسين الف دونم عراقي (مليون وثلثمائة وخمسة وسبعين الف دونم لبنـاني) في مشروع اللطيفية والمسيب الكبير وبابل وتجري الدراسات لتصنيف مليون وثلثمائة الف دونم عراقي من الاراضي في الكفل والديوانية . كما قد عهد المجلس بنتيجة المناقصة الى عدد من الشركات بحفر المبازل (اي جداول تصريف المياه

الزائدة) في مختلف جهات حوضي دجلة والفرات واعمال الحفر هذه مستمرة بنشاط .

هذه نظرة مختصرة جداً عن مشاريع الري والتصريف والخزن ودرء اخطار الفيضان لم اتطرق فيها الى العدد العظيم من السدود – منها عدا ما ذكرنا ستة سدود اخرى كبيرة على نهر دجلة وروافده واربعة على نهر الفرات – والنواظم الكثيرة وقنوات الري العديدة ومشاريع التصريف الكثيرة والتي قسم منها لما يشرع في دراستها وقسم منها لا يزال في دور الدراسات وقسم منها في دور وضع المواصفات والتصاميم وقسم منها في دور التلزيم او التنفيذ ، وقد قدرت تكاليف هذه المشاريع بمائتي مليون دينار عراقي . واذا اضفنا الى هذه كلفة الخزانات الكبيرة والتي تقارب المائة وعشرين مليون دينار فان مجموع تكاليف مشاريع درء الفيضان والخزن والتصريف الى غير ذلك سوف تكون بين الثلثمائة والثلثمائة والعشرين مليون دينار او ثلاثة الآف مليون ليرة لبنانية هذا مع العلم بأن مجموع كميات المياه التي ستختزنها الخزانات المذكورة ستكون حوالي الـ ٣٥ مليار متر مكعب ومجموع القوة الكهربائية التي سيكون بالامكان توليدها حوالي المليون وثلثمائة الف كيلووات .

وتطبيق هذا المنهج لا بد ان يستغرق زمناً وتتوقف سرعة تنفيذه على عدة عوامل منها السعة المالية وهذه لم تعد مشكلة مهمة ، ومنها اعداد الفلاحين للحياة الريفية في الاراضي الجديدة وتنظيم قراهم ومساكنهم وتدريبهم على الزراعة العصرية وما يتطلبه ذلك من تنظيمات فنية واجتماعية واقتصادية الى غير ذلك ، ومنها – وهذا في رأيي اهم عامل محدود – الكفاءة الادارية والفنية للقيام بهذا العمل الانشائي الجبار .

ولكن شيئاً واحداً لا يمكن انكاره وهو ان هذه المشاريع مسوّغة اقتصادياً ذلك ان نسبه الفوائد المباشرة الى التكاليف عالية جداً وهذا ينطبق بصورة خاصة على مشاريع التصريف التي تسد تكاليفها في خلال سنتين وتقدر الزيادة

في قيم المنتوجات وكمياتهـــا فيما لو تحقق المنهج الاعماري الزراعي بانفاق ٣٢٥ مليون دينار بمائتي مليون دينار على اقل تقدير وبعبارة اخرى فأن قيمة الزيادة في ناتج سنتين ستسد مجموع التكاليف مع فضلة كبيرة . هـــذا عدا الفوائد الاخرى العديدة صحية واجتماعية وصناعية والتي لا يمكن تقديرها ماليـــاً والتي ستنتج من هذا المنهج الاعماري .

هناك مشكلة خطيرة ستجابهها الحكومة في هذا الباب وهي ان الفوائد التي ستجنى من انفاق الـ ٣٢٥ مليون دينار سيصيب القسم الاكبر منها الاراضي المسقاة حاليـــاً والتي تبلغ مساحتهـــا الثلاثة عشر مليون دونم عراقي او ٣٢،٥٠٠،٠٠٠ (اثنين وثلاثين مليون وخمسمائة الف) دونم لبناني واغلبهـا مملوكة وقسم كبير منها بملكيات واسعة جداً كما ستصيب الاراضي الجديدة والتي ستحيا بالمشاريع والتي تبلغ مساحتها تسعة ملايين دونم عراقي (او اثنين وعشرين مليون وخمسمائة الف دونم لبناني) ومعظمها ان لم تكن كلها اراض اميرية صرفة تعود للدولة ، وبالنظر لاتجاه الحكومة الى توزيع هذه الاراضي على صغار المزارعين فلن تحدث مشكلة بخصوصها . ولكن المشكلة الكبرى هي الخاصة بالاراضي المملوكة . ذلك ان اعمار الدونم الواحد اعمـاراً كاملاً وتهيئته للزراعة الكثيفة مع تصريف المياه الزائدة سوف يكلف الدولة ما لا يقل عن عشرة دنانير وقد يكون الرقم في بعض الاحوال اقرب الى الخمسة عشر ديناراً او ربما يكون معدل ما سينفق لاعمار الدونم الواحد اثني عشر ديناراً ، فاذا كان شخص ما يملك مائة الف دونم عراقي (اي ربع مليون دونم لبنـاني) فمعنى ذلك ان الدولة ستنفق من خالص مالها على اعمـار مجموع اراضيه ما يقارب المليون ومائتي الف دينار او ما يقارب المائة وعشرة ملايين ليرة لبنانية . واذا كان شخص ما يملك عشرين الف دونم عراقي (اي خمسين الف دونم لبناني) فمعنى ذلك ان الدولة ستنفق على اعمار اراضيه ما يقارب الربع مليون دينار . ولا يمكن لاية حكومة ان تنفق امثال هذه المبالغ الجسيمة من خالص مالها على اراضي الملاكين بدون

ان تسترجعها منهم . وقد دلتنا التجارب على صعوبة استرجاع هذه المبالغ بعد انفاقها . كما ان عدم استرجاع هذه المبالغ امر غير ممكن بتاتاً . ومن جهة ثالثة لا يمكن ايقـــاف دولاب العمران تحاشياً من الاصطدام بهذه المشكلة ولذلك عندمـــا توليت آخر مرة وزارة المالية الفت لجنة من بعض الخبراء الاجـانب والعراقيين لدرس هذه المشكلة الخطيرة التي يمكن تلخيصها بالسؤال التالي : اي النفقات يجب ان يتحملها الملاكون اعني نفقات درء اخطار الفيضان وهذه تفيدهم وتفيد غيرهم في المدن ام نفقات خزن المياه ام نفقات الارواء ام نفقات تصريف المياه؟ واية نسبة من هذه النفقات يجب ان يتحملوا وكيف تسترجع هذه النفقات ام توجد طريقة اخرى لمعالجة المشكلة ؟ وطلبت الى اللجنة ان تتقدم بالاقتراحات الايجابية لحلها بعض استعراض الحلول الاخرى التي اقدمت عليها الدول الاخرى التي جابهت نفس هذه المشكلة. ولقد فارقت وزارة المالية ولمـا تنته اللجنة من تقديم مقترحاتها ولكن المفهوم ان مقترحاتها لا يمكن ان تخرج عن الحـلول التي تحققت في الولايات المتحدة الاميريكية والهند مثلاً وهي السماح لكل فرد مالك بحد اعلى من الاراضي الداخلة في مشاريع الاعمار واستملاك ما يزيد على هذا الحد الاعلى بقيمته الحقيقية قبل الاعمـــار بقصد بيعها بعد اعمارها بقطع مناسبة لصغار المزارعين. ولولا سوء توزيع الاراضي لما اصطدمنا بهذه المشكلة. واقرأ عليكم فيما يلي جدولاً يبين لكم عدد الملكيات الزراعية بحسب مساحتها ونسبتها المئوية، على ان هذا الجدول لا يمكن ان يعرفنا حقيقة توزيع الملكية الزراعية في العراق لان الوحدة الواحدة قد تكون مملوكة من اكثر من شخص واحد كما ان شخصاً واحداً قد يملك اكثر من وحدة زراعية ولكنه يعطينا فكرة وان تكن غامضة عن توزيع الارض .

الملكيات الزراعية في العراق – ١٩٥٢

	عدد الملكيات من مختلف الحجوم (١٢ لواء فقط*)	النسبة المئوية من مجموع الملكيات
اقل من ٤ دونمات	٢٢٫٦٥٣	٢٨٫٩
٤ دونمات واقل من ٢٠ دونماً	١٩٫٣١١	٢٤٫٦
٢٠ دونماً واقل من ٤٠ دونماً	٧٫٥٩٥	١٠٫٢
٤٠ دونماً واقل من ٦٠ دونماً	٥٫٠٢٨	٦٫٤
٦٠ دونماً واقل من ٨٠ دونماً	١٫٦٦٣	٢٫١
٨٠ دونماً واقل من ١٠٠ دونماً	٣٫٥١٨	٤٫٥
١٠٠ دونم واقل من ٢٠٠ دونم	٢٫٨٦١	٣٫٦
٢٠٠ دونم واقل من ٤٠٠ دونم	٨٫١٣٣	١٠٫٤
٤٠٠ دونم واقل من ٨٠٠ دونم	٣٫٩٤٧	٥٫٠
٨٠٠ دونم واقل من ٢٫٠٠٠ دونم	٢٫٠٧٢	٢٫٦
٢٫٠٠٠ دونم واقل من ٤٫٠٠٠ دونم	٨٠٤	١٫٠
٤٫٠٠٠ دونم واقل من ١٠٫٠٠٠ دونم	٥٩٣	٠٫٨
١٠٫٠٠٠ دونم واقل من ٢٠٫٠٠٠ دونم	١٥٢	٠٫٢
٢٠٫٠٠٠ دونم فما فوق	١٠٥	٠٫١
	٧٨٫٤٧٥	١٠٠٫٤

ملاحظة : ان هذ الجدول يشمل جميع الملكيات في العراق عد لوائي الموصل واربيل .

* الحساب بالدونم العراقي الذي يساوي ٢٥٠٠ متر مربع .

الصناعة والتعدين :

لقد خص المنهاج الاضافي العام لمشاريع مجلس الاعمار الصناعة للسنوات الست المنتهية بـ ١٩٥٦ بـ (٣١،٠٥٠،٠٠٠) دينار على ان يصرف منهـــا في السنة ١٩٥١ (٥٠،٠٠٠) دينار وفي السنة ١٩٥٢ (٣،٠٠٠،٠٠٠) دينار وفي السنة ١٩٥٣ (٥،٠٠٠،٠٠٠) دينار وفي السنة ١٩٥٤ (٦،٠٠٠،٠٠٠) دينـار وفي السنة ١٩٥٥ (٨،٠٠٠،٠٠٠) دينار وفي السنة ١٩٥٦ (٩،٠٠٠،٠٠٠) دينار .

ولو لاحظنا جداول الصرف للسنين ١٩٥١ ، ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ لوجدنا ان حظ الصناعة في هذ الجدول قليل جداً وذلك ناتج عن عـــدم توفر الدراسات والتصاميم التي يقتضيها تأسيس الصناعات عـلى نقيض ما كان متحققاً في مواضيع الري مثلاً، على ان مجلس الاعمار ودوائر الدولة الاخرى كانت قد خطت بعض الخطوات المحمودة في هذا الباب. قلت ودوائر الدولة الاخرى ذلك ان مسؤولية الصناعة لا تزال موزعة بل مبعثرة بين دوائر مختلفة كل واحدة منهـــا تسير في طريقها بدون ان يكون هناك ناظم كمجلس الاعمار ينسق جهودها في ضمن منهاجه العام ويمدها بالمـال اللازم باعتباره المتمكن مالياً وفنيـــاً وادارياً من النهوض بهذا التنسيق . فهناك المصرف الصناعي الذي يمد الصناعـــات بالسلف ويساهم في بعض الصناعات تشجيعاً لها وهناك مصلحة مصافي النفط الحكومية التي تقوم بتأسيس مصفى النفط في الدورة والتي تستمد رأس مالها مما تمدها به الحكومة ومن القروض التي عقدتهـا مع المصرف الوطني ومع مجلس الاعمـار او بقروض اخرى من السوق بضمان وزير المالية . ثم من جهة اخرى لم توضع سياسة معينة تبين اولا مصير الصناعات التي يؤسسها مجلس الاعمـــار وهل تبقى تحت ادارة حكومية بحتة ام تسلم بعد اكمالها الى المصرف الصناعي ليقلبها الى شركات مساهمة ويبقى مساهماً فيهـــا بنسبة معينة ام يبقى بعضها تحت ادارة حكومة والبعض الآخر يقلب الى شركات مساهمة واي الصناعات تبقى حكومية واي منها تقلب الى شركات مساهمة وما هي الصناعات التي سيقوم مجلس الاعمـار بتأسيسها لكي

يكون رجال الصناعة واصحاب رؤوس الاموال عـلى بينة فيقوموا مطمئنين بتأسيس الصناعـات التي يمتنع مجلس الاعمار من الاقدام عليهـا تاركاً اياها لتشبثات رجال الصناعة . كل هذه الامور لم تتقرر مع ان مجلس الاعمـار خطا بعض الخطوات في الميدان الصناعي .

ومن الخطوات الموفقة التي اقدم عليها مجلس الاعمار هي الاتفاق مؤخراً مع شركة آرثر دي ليتل Arthur D. Little الاميركية – التي قامت بعمل مماثل في مصر – للقيام بمسح شامل للامكانيات الصناعية في العراق وتقديم المقترحـات والتوصيات التفصيلية في هذا البـاب وقد ساهمت الحكومة الاميركية بمبلغ مائة الف دولار في نفقات هذا المسح التي ستبلغ ١٧٥،٠٠٠ دولار وقـد شرعت الشركة في عملها منذ زمن قصير واذا ما صدر تقريرها فسيكون في مقدور مجلس الاعمار السير بهدى وفي ضوء معلومات فنية في موضوع النشاط الصناعي .

وقد عهد مجلس الاعمار الى شركة معروفة اخرى للقيام بمسح معدني لكشف الامكانات المعدنية المخبوءة بغية تمكينه من استثمار معادنه سواء كان للتصـدير او الاستعمال في الصناعات المحلية . وتنص شروط الاتفاق مع الشركة على ان تنجز الدور الاول من هذا المسح اي الفحص الابتدائي في خلال سنتين ثم في الدور الثاني وهو دور الحفريات اللازمة للتدليل على وجود المعدن وكمياته .

ومن صناعات التي اقدم عليها مجلس الاعمار مشروع معمل القير – الزفت – في القيارة في الجانب الايمن من نهر دجلة عـلى بعد ٤٥ كيلومتراً جنوبي الموصل ويؤمل انجاز هذا المعمل في مايس القادم وسيكون بامكانه انتاج ستين الف طن من الزفت في السنة ، وسيوفر انتاجه على العراق كمية كبيرة من النقد الخارجي لان العراق يستورد هذه المادة في الوقت الحاضر من الخارج لاستعمالها في تزفيت طرقه بسعر الطن الواحد ثلاثين ديناراً او اكثر . ويقوم بتشييد المعمل شركة لوموس Lummus الاميركية التي عهد اليهـا في العمل بنتيجة المناقصة بسعر ١،١٥٠،٠٠٠ دينار .

ومن المعامل التي اقدم على تأسيسها مجلس الاعمار معمل الغزل والنسيج القطني في مدينة الموصل لانتاج الغزول والمنسوجات المتوسطة وستكون قابليته الانتاجية خمس وعشرين مليون ياردة سنوياً وسيسد هذا المعمل مع معمل شركة الغزل والنسيج العراقية في بغداد ما يقارب ثلثي استهلاك السوق العراقية من المنسوجات القطنية . وسيشتمل المعمل على خمس وعشرين الف مغزل و٦٣٠ Automatic Looms للنسيج مع جميع ما تحتاج اليه المعامل من وسائط التبييض والصبغ والطبع الى غير ذلك . وقد اجريت مناقصة عالمية لتأسيسه ورسبت المناقصة على شركة افرنسية بسعر ٢و٧٣٤و٠٠٠ دينار بما فيها مولدات القوة المحركة ومن جملة شروط المناقصة تدريب عدد من العمال العراقيين في فرنسا على تشغيل المعمل .

ومن المعامل التي اقدم عليها مجلس الاعمار تأسيس معملين للسمنت واحد في سرجنار على بعد ثلاثة كيلومترات من مدينة السليمانية وستكون قابليته الانتاجية ٣٥٠ طناً في اليوم وسيستعمل السمنت الذي ينتجه في بناء سدى دوكان ودربندي خان، والآخر وهو مماثل لمعمل سرجنار في الموصل وسيستعمل انتاجه في بناء سدى بخمة واسكي موصل وقد اعلنت مناقصة عالمية لبناء المعملين ورسبت المناقصة على شركة فيف ليل Five Lilles بسعر ٣و٥٠٠و٠٠٠ دينار وقد تعهدت الشركة بانجاز العمل في المعمل الاول في خلال ثمانية عشر شهراً والثاني في خلال سنتين وبهذا سيكون في العراق ستة معامل لانتاج السمنت يكون معدل انتاجها اليومي اربعة آلاف طن .

ومن المعامل التي يشتغل بها مجلس الاعمار تأسيس معمل للسكر من البنجر لانتاج عشرة آلاف طن من السكر من البنجر المنتج في العراق و ٢٥و٠٠٠ طن من السكر بنصيفة السكر الخام المستورد من الخارج ولا يزال الموضوع تحت الدرس مع شركة مهندسين بلجيكيين وخبير تشيكوسلوفاكي .

ومن المشاريع الضخمة التي عهد مجلس الاعمار فيها الى احدى الشركات لدراستها

مشروع الاستفادة من الغاز الطبيعي في كركوك ذلك الغاز الذي يذهب الآن هباء في الجو دون ان يستفاد منه بتاتاً مع انه قد اصبح مادة اولية لتركيب كثيراً من المركبات الكيماوية . فقد جاء في تقرير احدى الشركات التي استخدمها مجلس الاعمار ان ٧٠٪ من جميع المركبات العضوية Organic Chemicals التي انتجت في الولايات المتحدة الامريكية كان مصدرها الغاز الطبيعي وان كمية المنتجات البترولية زادت على عشرة ملايين طن وان هذا الرقم سيصبح خمسة عشر مليون طن في سنة ١٩٥٥ ومن جملة منتجات هذا الغاز اللدائن Plastics السماد الكيماوي ، المطاط الصناعي Synthetic Rubber ، المنسوجات الاصطناعية ، المواد الطبية ، مواد قتل الحشرات ، الى غير ذلك . اما كمية الغاز الموجود في العراق فهي عظيمة جداً لا يمكن تقدير كمياتها . وقد تقدمت في العام الماضي مجموعة من الرجال الاميركيين الى الحكومة العراقية باقتراح لاخذ امتياز بمدّ انبوبين من العراق الى اوروبا عبر تركيا والبلقان لنقل الغاز تكون سعتهما مليار قدم مكعب من الغاز يومياً . غير ان هذا الاقتراح قد رفض مؤخراً من الحكومة خوفاً من ان يؤثر انتاج الغاز بهذه الكميات العظيمة على ضخ النفط .

لقد تقدمت الشركة التي عهد اليها مجلس الاعمار بدراسة امكان الاستفادة من الغاز بتقريرين اثنين اولهما يبين امكان تأسيس مجموعة من المعامل لانتاج مائة الف طن من الكبريت سنوياً مع نصف مليون طن من مادة الامونيوم سلفيت Amonium Sulphate احد انواع الاسمدة الكيماوية وذلك بالنظر لوجود كميات جسيمة من الجبسوم بالقرب من الغاز وكذلك انتاج ٣٠٠،٠٠٠ طن من السمنت من مادة الجبسوم التي تبقى . وقد قدرت كلفة المعامل المذكورة بما يقارب الثلاثة وثلاثين مليون دينار . وقد اجل مجلس الاعمار النظر في الموضوع لعدة اسباب منها ضخامة رأس المال المطلوب لهذه المعامل ، ومنها ان الموضوع لم يدرس اقتصادياً الدراسة المطلوبة ، ومنها ان المواصفات والتصاميم مرتبطة بطريقة

انتاجية معينة بحيث اذا اعلنت في مناقصة عالمية فلن يقدم على المناقصة الا شركة واحدة لانها تملك حق امتياز تلك الطريقة الانتاجية . ثم تقدمت الشركة بتقرير ثان ينصح بتنفيذ المشروع بمراحل: اولها استخلاص مادة الهيدروجين سلفايد من الغاز وتحويله الى كبريت وهو مادة يسهل تصريفها في الاسواق ثم تأسيس معمل لتحويل الكبريت الى حامض الكبريتيك Sulphuric Acid الذي يزداد الطلب عليه باطراد في الشرق الادنى خاصة وان مصافي النفط المؤسسة او التي يجري تأسيسها في الشرق الادنى ستحتاج الى كميات عظيمة من هذه المادة ثم – كمرحلة ثالثة – بعد تأسيس معمل استخلاص الهيدروجين سلفايد الاستفادة من الهيدروكاربونات في انتاج ٢٥٠،٠٠٠ طن من الامونيوم سلفات السماد الكيماوي، ثم في المرحلة الرابعة بعد انتاج سلفات الامونيا بنجاح يصار الى انتاج الحامض النيتريك Nitric Acid ونيترات الامونيا والمفرقعات . وفي المرحلة الخامسة توسيع معمل السماد الكيماوي لانتاج ٢٥٠،٠٠٠ طن آخر منه والخطوة السادسة انتاج مجموعة عظيمة جدا من المركبات الكيماوية .

هذا وقد قرر المجلس مؤخراً جلب خبير المماني لدرس المشروع دراسة وافية وتقديم تقرير عنه يمكن المجلس من اتخاذ قرار تنفيذي في ضوئه .

لقد عهد مجلس الاعمار منذ زمن الى شركة جي.جي هوايت الاميركيه J. G. White Corporation المعروفة القيام بمسح شامل كامل لامكانات العراق في انتاج القوة الكهربائية وتقدير حاجات العراق من القوة الكهربائية وتعيين اصلح وارخص الطرق لسد هذه الحاجات وقد تقدمت الشركة مؤخراً بتقريرها المفصل المتضمن توصياتها التفصيلية حول الموضوع . وقد وافق مجلس الاعمار على العمل بالتقرير كما اقر تنفيذ قسم منه وهو القسم الخاص بالمنطقة الشمالية في العراق وسيعهد الى احدى الشركات الهندسية الاستشارية بوضع التصاميم والمواصفات الخاصة تمهيداً لوضعه بالمناقصة العالمية .

لقد بينت الشركة في تقريرها ان قلة اثمان المنتوجات البترولية وقلة الاستهلاك الحالي من القوة الكهربائية وضخامة الكلفة الابتدائية لتوليد القوة الكهربائية من الطاقة المائية – كل هذه تسوّغ الاستمرار في الوقت الحاضر في تجهيز القوة الكهربائية من الطاقة الحرارية . ثم تقدمت باقتراح تأسيس ثلاث محطات رئيسية ذات محركات بخارية واحدة منها في لواء كركوك معتمدة على صرف الغاز لتجهيز القوة الكهربائية للالوية الشمالية اي كركوك واربيل والسليمانية والموصل ، والثانية في بغداد لتجهيز الالوية الوسطى ، والثالثة في البصرة – معتمدة على صرف الغاز من حقلي الزبير وابو رميل – لتجهيز الالوية الجنوبية . ومن هذه المراكز الثلاثة توزع القوة على مختلف اماكن الاستهلاك باعتبار ان هذه الطريقة ارخص الطرق من حيث كلفة التأسيس والتشغيل ثم افترحت وضع منهج يمتد تنفيذه الى عشرين سنة لتوسيع القوة الكهربائية في مراكز التوليد الثلاثة بحيث يصبح مجموع القوة المولدة في نهاية المدة المذكورة ٥١٠،٠٠٠ كيلووات . وقد قدرت تكاليف هذا المشروح بتسعة وثلاثين مليون دينار بما في ذلك كلفة وسائط توزيع القوة من المراكز المذكورة . وقد اقترحت ان يعاد فحص البرنامج المذكور في كل ثلاث سنوات او اربع لمعرفة ما يستجد من تغيير في الاحوال واسعار المحروقات وكميات الاستهلاك اذ قد ينشأ في الاحوال المستجدة ما يسوّغ توليد القوة الكهربائية من الطاقة المائية وفي هذه الاثناء تجري دراسات اضافية لتقرير كميات القوة الكهربائية من الطاقة المائية التي يمكن توفيرها خلال الفترة الواقعة بين تاريخ اكمال سد الخزان الاول الوارد في منهاج مجلس الاعمار وبين تاريخ التوصل الى الاستفادة الكلية من التجهيزات المائية الجديدة لاغراض الري .

ومن اهم الصناعات التي اقدم عليها العراق صناعة تصفية النفط ويكاد ينتهي العمل في مصفى النفط في الدورة بالقرب من بغداد والذي تقوم بانشائه شركة كيلوك الاميركية وستكون كلفته حوالي العشرة ملايين دينار اما قابليته الانتاجية فهي مليون طن سنوياً وهي لا تكاد تكفي حاجة العراق ولذلك

سنضطر الى توسيعه في زمن ليس ببعيد وقد اعلنت مؤخراً مناقصة عالمية لانشاء معمل للدهونات Lubricating Oil في مصفى الدورة وسيحال قريباً المشروع الى احدى الشركات لانشائه والقابلية الانتاجية للعمل المنوي انشاؤه هي ٢٥,٠٠٠ طن من مختلف انواع الدهونات ودرجاتها وستكون هذه الكمية كافية لسد حاجة العراق من الدهونات لزمن ما وسيكون اقتصاد العراق من النقد الخارجي عن هذه الكمية اربعة ملايين دولار سنوياً وسيكون بامكان هذا المعمل بالاضافة الى الدهونات انتاج ما يقارب السبعين الف طن من الزفت الجيد كمادة ثانوية By - Product وبكلفة رخيصة تقارب خمس او سدس كلفة انتاج الطن الواحد من الزفت من معمل الكيارة . وقيمة هذا المنتوج وحده تقارب المليوني دينار اما كلفة معمل الدهونات فتقدر بحوالي الثلاثة ملايين دينار .

ومن الطبيعي ان تنشأ وتتجمع حول مصفى النفط معامل اخرى عدا معمل الدهونات تخص مختلف المنتوجات الكيماوية المستخلصة من النفط Petro - Chemicals والواقع ان الدورة ستكون مدينة صناعية جديدة بالقرب من بغداد .

ولحد الآن لم اتطرق الى المعدن الثاني بعد النفط والذي سيلعب دوراً رئيسياً في بحث النشاط الصناعي في العراق – اعني الكبريت – الذي يعتبر العراق من اغنى مصادره والذي يكاد يكون مادة اساسية في معظم الصناعة العصرية . هذا وتوجد قائمة كبيرة بصناعات اخرى هي قيد الدرس غير ان البت في هذه المشاريع الصناعية لا بد ان يتأجل الى حين انتهاء شركة آرثر دي لتل من تقديم تقريرها وتوصياتها وكذلك الى حين انتهاء الشركة الموكل اليها القيام بالمسح المعدني من تقديم تقريرها .

من هذا تتبين ضخامة الامكانات الصناعية في العراق – القائمة على توفر القوة المحركة الرخيصة سواء من الطاقة الحرارية او الطاقة المائية وعلى المواد الاولية الكثيرة خاصة معدني الكبريت والغاز الطبيعي والنفط . والواقع ان امكانات العراق الصناعية والمعدنية اذا ما استغلت الاستغلال المطلوب فانها ستفوق في

اهميتها الامكانات الزراعية وتجعل من العراق البلد الاول في الميدان الصناعي بين جميع البلدان العربية بل بين بلدان الشرق الاوسط بكامله وستجعل منه قوة وسنداً جباراً للعالم العربي .

لقد خصص للطرق والجسور في المنهج العام لمشاريع مجلس الاعمار للسنين الست المنتهية بـ ١٩٥٦ مبلغ ٢٦,٧٦٦,٠٠٠ دينار[١] وقد اعلنت مناقصات عالمية لعدد من الطرق وتقدمت للمناقصات شركات كثيرة من مختلف الجنسيات اللبنانية والانكليزية والالمانية والافرنسية والايطالية والعراقية الى غير ذلك وبنتيجة هذه المناقصات وقع مجلس الاعمار الى آخر سنة ١٩٥٤ عقوداً لانشاء طرق مجموع طولها ٩٥٠ كيلومتراً بكلفة ١٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار تقريباً . ومن المتوقع أن يعهد بانشاء قسمين كبيرين من الطريق الرئيسي الذي يربط بغداد بالبصرة طولها اكثر من ٢٥٥ كيلومتراً قبل نهاية السنة المالية الحالية .

أما الجسور التي عهد بانشائها الى مختلف الشركات وقد شرع بانشائها وقسم منها قارب الانجاز فان كلفتها تقارب الـ ٥ ملايين دينار منها جسرا بغداد وجسر الموصل على نهر دجلة ، وجسرا الكوفة والهندية على الفرات ، وجسر طقطق على الزاب الكبير ، وجسر السماوة على الفرات والعمل مستمر في تحضير التصاميم والمواصفات لانشاء جسور في العمارة ، وبعقوبة والناصرية وستعلن مناقصاتها قريباً . ويعاد النظر الآن في تخصيصات المنهج السابق للطرق والجسور بالنظر لتوسع ايراد مجلس الاعمار من جهة وفي ضوء كلفة هذه الانشاءات من جهة اخرى . على ان الامر الذي يثير المخاوف الآن هو اننا لسنا مطمئنين من

---

(١) خصص للطرق والجسور في المنهج الجديد لسنة ١٩٥٥ ٥٣,٧٠٠,٠٠٠ دينار في باب المشاريع الكبرى

و ٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار في باب المشاريع الكبرى

للطرق والجسور الثانوية

٥٨,٧٠٠,٠٠٠ المجموع

ان المواصفات والشروط الفنية الموضوعة لانشاء هذه الطرق هي احسن الشروط والمواصفات واحسن ما يوحي به الفن الحديث . وبالنظر لضخامة التخصيصات والنفقات فان الاخطاء التي تقترف ستكلفنا كثيراً .

لقد خصص في المنهاج العام المنقح لسنة ١٩٥٢ ثمانية عشر مليونا من الدنانير لتصرف على بناء المدارس والمستشفيات ودور الموظفين ومبان عامة اخرى وقد امكن عند اول تأسيس مجلس الاعمار الصرف على هذه الاعمال اسرع من غيرها من مشاريع مجلس الاعمار ولا أريد ان ادخل في تفاصيل ما شيد او سيشيد من ابنية في ضمن هذا المنهج سوى ان اقول ان الحكومة مقدمة في منهاجها على بناء مستشفيات ومدارس من احدث ما سيكون في الشرق الادنى . فان مستشفى الكرخ وحده مصمم على احدث طراز وسيكلف بموجب التصميم المرفوع ما يقارب المليوني دينار، ومدرسة الصناعة في بغداد وحدها ستكلف بحسب تصميمها ما يزيد على ثلاثة ارباع مليون دينار . وفي المنهج مستشفيات ومستوصفات ومدارس في جميع انحاء العراق . وكم كنت اتمنى ان يتسع الوقت لاقدم لكم تفاصيل وافية عن هذا الموضوع . على ان توسع ايرادات مجلس الاعمار وما تبين من كلفة الانشاءات قد دفعا بالمجلس الى اعادة النظر في المبالغ المخصصة – خاصة في ناحية الانشاءات الصحية، واعتقد ان المنهج الجديد سيحمل في طياته مخصصات اوسع[٢] .

وفي المنهج مشاريع اخرى كحفر الآبار الارتوازية في المناطق التي لا تصلها مياه النهر. وكما ورد في تقرير مجلس الاعمار عن مشاريع الري ان المجلس كان قد عهد في آب ١٩٥٢ الى خبير جيولوجي في درس المياه الجوفية بغية الاستفادة منها

---

(٢) لقد خصص في منهاج الجديد لسنة ١٩٥٥ ٢٧,٥٥٠,٠٠٠ دينار للمباني الرئيسية منها للمؤسسات الصحية ٧,٠٠٠,٠٠٠ دينار (من هذا المبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ دينار لمدينة الطب و٢,٠٠٠,٠٠٠ دينار لمستشفى الكرخ) وللمعاهد العالية ٣,٥٠٠,٠٠٠ دينار كما قد خصص في باب المشاريع الصغرى للمباني وغيرها ٢٧,٧٥٠,٠٠٠ دينار منها ٣,٧٥٠,٠٠٠ للمؤسسات الصحية و ٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار للمعاهد العالية والمدارس الابتدائية .

في توفير مياه الشرب والاغراض البيتية وارواء الحيوانات والزراعة ان امكن. وفي اوائـــل سنة ١٩٥٣ عهد الى شركة ريسورسس ديفولوبمنت كوربوريشن الاميركية Resources Development Corporation بحفر خمسين بئراً مع نصب المضخات عليها في منطقة سنجار في شمال العراق التي جرى توزيع الاراضي الاميرية فيها على صغار المزارعين، وقد تم حفر جميع هذه الآبار تقريباً . وتقوم الشركة نفسها بحفر ٢٥،٠٠٠ قدم من الآبار التجريبية في مختلف المنـاطق . كما تستمر اعمال التنقيب عن المياه الجوفية في انحاء اخرى في شمال العراق كتلعفر وكفرى الى غير ذلك .

وقد عهد الى شركة عراقية بحفر عشر آبار اخرى في جنوب العراق . كما عهد الى شركة اميركية Ralph M. Parsins للقيام بأعمال التحري عن المياه الجوفية . وقد اعلنت مؤخراً مناقصة حفر مائة وخمسين بئراً ارتوازياً مع نصب المضخات اللازمة عليها. ويؤمل درس العطاءات لتلزيم العمل الى احدى الشركات.

ونتيجة لما خصص في منهاج الاعمار فان الشبكة البرقية والتلفونية وتجهيزاتها المختلفة قد توسعت توسعاً عظيماً ودائرة البرق والتلفون مقدمة على توسع كبير جديد .

وقد خصص مجلس الاعمال مؤخراً مبلغ خمسة ملايين دينار لتصرف في خلال خمس سنين على تجهيز المدن الصغيرة والقرى بالمياه العذبة .

هذا وان الدوائر الحكومية تقوم الآن باعداد منهج اعمـاري لخمس سنوات لتمكين الادارة المحلية والبلديات من النهوض بمشاريعها العمرانية ولمـا يظهر لحد الآن هذا المنهج لحيز الوجود .

مما تقدم يتبين لحضرات المستمعين ان جهوداً غير قليلة تبذل الآن في ميدان التعمير ولكن هـذه الجهود مبعثرة ليست منسقة في تصميم عمراني تفصيلي كامل متوازن الاجزاء واضح الاهداف مدروس دراسة اقتصـادية دقيقة وخاصة من وجهة الاسس الخمس التي طلب الى بعثة البنك الدولي تقديم توصياتها بشأنها. فان

من خصائص مثل هذا التصميم تعيين الاهداف بوضوح لكي يترك جانباً الى وقت آخر كل مشروع لا يتصل بتحقيق هذه الاهداف، كما ان من خصائص هذا التصميم تعيين درجة الاولوية والاسبقية ليس فقط بين مختلف اقسام الاقتصاد بل ايضاً بين مختلف المشاريع من نفس القسم وذلك بغية تقديم الضروري على غير الضروري وتقديم اشدها ضرورة على اقلها ضرورة . وهذه مسألة اساسية نظراً لتزاحم الحاجات والمشاريع في بلد متأخر، كل ناحية فيه تصرخ الى العمل والتعمير. ثم بما ان اقسام الاقتصاد يتوقف بعضها على بعض — فالزراعة مثلاً تحتاج الى طرق مواصلات جيدة لكي يمكن نقل المنتوجات الزراعية الى الاسواق ، والسد الذي يبنى من الابرق مثلاً يجب ان يسبق بناءه تأسيس المعمل الذي ينتج السمنت الذي يستعمل في بناء السد، وعندما يفكر في تأسيس الصناعة العصرية او ادخال الآلة الميكانيكية العصرية في الزراعة يجب ان يفكر في تهيئة اليد العاملة التي تشغل المعامل او الآلات الميكانيكية المذكورة ومعنى هذا تأسيس المدارس الصناعية والزراعية التي تدرب اليد العاملة الفنية ، وعند بناء الخزانات وشق الجداول واحياء الاراضي الجديدة يجب ان يفكر في الوقت عينه في موضوع تهيئة الانسان الذي سيزرع هذه الاراضي واعداده لزراعتها وتهيئة القرى الجديدة وما تحتاج اليه من مرافق كثيرة الى غير ذلك . وهكذا بالنظر لارتباط مختلف اقسام الاقتصاد بعضها ببعض واعتماد بعضها على بعض يجب ان يفكر من بادىء الامر في الموضوع كله تفكيراً كاملاً شاملاً . كذلك من خصائص هذا التصميم معرفة العوامل المحددة Limiting Factors (وخاصة اليد العاملة على مختلف انواعها) مع اتخاذ العدة للتغلب عليها من بادىء الامر ، وعند وضع تفاصيل المنهج لكي لا يتوسع قسم من الاقتصاد على حساب تقلص قسم آخر وانتقال اليد العاملة من قسم الى آخر . ومن خصائص هذا التصميم تهيئة الجهاز الاداري لتنفيذ المشروع — اذ لا يمكن ان ينفذ هذا التصميم بترتيبات ادارية مرتجلة بل يجب معرفة ما يحتاج اليه من ترتيبات ادارية مقدماً واتخاذ العدة لذلك في صميم المشروع كما يجب اتخاذ العدة لتهيئة الجهاز الفني القادر على النهوض

بالمشروع .

ومن خصائص مثل هذا التصميم تقدير قابلية اقتصاد البلد للتحمل من مبالغ الانفاق تحاشياً من الوقوع في تضخم نقدي حاد وما يجره على البلد من مشاكل مع اخذ الاهبة اللازمة لذلك . كما يجب عند وضع مثـــل هذا التصميم تعيين نسبة ما سيصرف على المشاريع الانتاجية المختلفة ـ الزراعية والصناعية وغيرها ـ الطويلة الاجل والتي هي الاساس الذي يعول عليه في زيادة الدخل القومي ونسبة ما سيصرف عـلى المشاريع الترفيهية المستعجلة ترفيهـــاً للنـاس الذين ينتظرون الحصول على نتائج سريعة وتحاشيا من تحميل التضحية كلها على عاتق جيل واحد كما يجب تفهم الترتيبات الحكومية التي قد تقف عائقـــاً في سبيل تنفيذ المشروع بغية اجراء التغييرات اللازمة فيها . ثم ـ وهذا اهم ما في الموضوع ـ يجب ان يكون التصميم مدروساً من وجهة اقتصادية دراسة مستفيضة لمعرفة نتـــائجه الاقتصادية وخاصة تأثيره في زيادة الدخل القومي من جهـة وتوزيع هذا الدخل على مختلف طبقات النـاس من جهة اخرى . كل هذه الامور التي تشكل في مجموعها « السياسة الاعمارية » يجب ان يحسب حسابها بدقة بادىء الامر .

واذا ما فحصنا مناهج الاعمار العراقية الثلاثة او الاربعة المار ذكرها وجدنا انها ليست مستوفية للمقاييس والشروط المذكورة بتاتاً بل هي لا تعـــدو أن تكون مجرد قوائم بمشاريع اعمارية والواقع انه لمـــا تتكون لحد الآن سياسة اعمارية بالمعنى الصحيح . وكم كنت اتمنى لو ان هذه المناهج عرضت على الناس وخاصة ذوي الرأي منهم للتنقيد وابداء الملاحظات تماماً كما فعلت حكومة الهند ـ فانهـــا كانت تكون مستوفية المقاييس المذكورة واقرب الى تحقيق الهدف العمراني منها .

وعلى كل نظراً لتعقد الموضوع وتشعبه وصعوبته حتى بالنسبة للبلدان الراقية المتقدمة ـ ولان العراق يضطلع بمهمة الانشاء والبناء بهمة ونشاط بمقياس واسع لاول مرة، فاننا ما كنا لننتظر كثيراً اكثر مما تحقق. وفي الحقيقة كما قال لي

اللورد سالتر Lord Salter الخبير الاقتصادي البريطاني الذي استقدمته الحكومة العراقية بمهمة موقتة ان العامل المحدد Limiting Factor الرئيسي الذي سيحدد سرعة السير في الاعمـار العراقي – بالنظر الى تعقد موضوع الاعمـــار وتشعبه وصعوبته – هو قلة الكفاءة الادارية والفنية المتيسرة للنهوض بهذه المهمة الخطيرة الشاقة التي تحتاج الى مقياس عال جداً من الكفاءة الادارية والفنية .

عبد الكريم الازري

مشروعات الانماء والتعمير

في الجمهورية اللبنانية

وبخاصة مشروع انماء موارد المياه في لبنان

محاضرة الاستاذ الشيخ موريس الجميل في سلسلة المحاضرات العامة التي نظمتها الجامعة الاميركية في بيروت لسنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥ في موضوع «مشروعات التعمير والانشاء في البلاد العربية.»

نشهد اليوم معجبين مراحل الوثبة المباركة التي تشبهـا بلدان الشرق الادنى والاوسط، تلك الوثبة التي ايقظتها من سبات عميق تركته آثار القرون الوسطى، طيلة اجيال ، اجيال عجائب حققتها انتصارات العلوم واشعاعاتها .

فبعد ان توطدت دعائم الاستقلال في هذه البلدان ، وبعد ان صحت من النشوة التي تبعت هذا الاستقلال ادركت بسرعة ، وهي لا تزال نشوى من

زهو الحرية، بان هذا الاستقلال نفسه يعد وهماً ما لم يرتكز على اقتصاد صحيح، اذ ان السياسة في عهدنا ، اكثر منها في غيره ، ليست سوى قشرة الاقتصاد الخارجية

(Le politique n'est que la superstructure de l'économique)

فالوقت الذي اختارته الجامعة الاميركية لالقاء هذه السلسلة من المحاضرات المتعلقة بالمشروعات التجهيزية الاساسية في البلدان الشرقية ، يتناسب مع مرحلة النهضة والتجديد ، والتعمير، ويبرهن على بعد نظر القائمين باعداد هذه السلسلة، واني اتقدم اليهم بالمناسبة باكرامي الصادق قبل البدء بموضوع محاضرتي .

واحب ان الفت نظر المستمعين الكرام الى ان موضوعاً كهذا يستغرق ساعات طوالاً لو تعمقنا بالتفاصيل ، ولذلك سوف اكتفي هذه الليلة بفكرة عامة اجمالية خاطفة، فاوفر عليهم عناء التوغل في الارقام التفصيلية والاحصائية .

ان جميع المشروعات يمكن وصفها بتجهيزية او انشائية — فالتجهيزية منها هي القاعدة التي ترتكز عليها المشاريع الانشائية وانني اعتبر ان المشروع المائي في لبنان هو المشروع التجهيزي بالدرجة الاولى وان جميع المشاريع الاخرى بالنسبة اليه هي مشاريع انشائية .

فلنبدأ اذن بالتعرف على المياه اللبنانية ما دامت هي الاساس الذي ترتكز عليه المشروعات الاخرى ومن ثم ندرس مشروع انماء موارد المياه داخل حدود لبنان ، ونختتم المحاضرة بالقاء نظرة على اشعاعات هذا المشروع ضمن نطاق الشرقين الادنى والاوسط .

القسم الاول

المياه اللبنانية

ان الطبيعة قد خصت لبنان بمجموعة استعدادات ، تعطيه في عالم الشرقين، الادنى والاوسط ، صفة خاصة .

فموقعه الجغرافي ، ومرتفعاته ، وقواعد الرياح التي تتلاقى فيه ، جعلت من لبنان حاجزاً محولاً لرطوبة الجو ومياهه الآتية من البحر نحو الداخل .

يتبين لنا اولاً من ميزان هبوط الامطار ان لبنان وحده ، بين الاراضي التي يحيط بها :

١) البحر المتوسط ، المنبع الرئيسي لامطارنا ،
٢) وجبال طوروس ،
٣) والمحيط الهندي ـ الخليج الفارسي ،
٤) والسودان المصري ،

نقول ، ان لبنان وحده يتلقى بصورة متواصلة مقادير لا يستهان بها من مياه المطر . ولكن لبنان لا يختزن مياهه في فصل الشتاء وحسب وانما يحتبسها في جميع فصول السنة .

لقد بين العالم المعروف، ماكس سور (Max Sorre) ، ان جبال لبنان، بحسب تكوينها الجيولوجي، طبقات كلسية وطبشورية، (Massif Calcaire) تلعب دور المخزن والمحول الحقيقي لرطوبة هـواء البحر الذي تحتجزه (condenseur de l'humidité) . ولذلك يلاحظ في الصيف ان الضبـاب والغيوم الخفيفة التي ترتفع دائماً من البحر وتتجه نحو الجبال ومن ثم تتوغل في الوديان ، تختفي بصورة عجيبة ، ولكنها لا تتبخر كما يعتقد البعض بل تمتصها الجبال وتختزنها وفقاً لنظرية (Max Sorre) .

وعليه يمكن القول ان هذا التموين ، من هطول الامطـار ومن تحويل رطوبة الجو وتخزينها قد اكسب لبنان :

اولا: انهراً عديدة اهمها ثمانية وعشرون منها ثلاثة في البقاع والباقي ساحلية.

ثانياً : مجاري مياه جوفية مهمة ، اوحت الى الاستاذ عبد العال ، العـالم المائي في الشرق الادنى والاوسط ، قوله « بان لبنان يسبح ، اذا صح القول،

على بحر باطني » .

وبالمناسبة اود ان اعرب عن تقديري للعلامة الاستاذ عبد العال، الذي كان اول من درس بصورة علمية الاوضاع المائية في لبنان ، مما سمح فيما بعد بوضع المشاريع المائية الاساسية ، ومنهـــا التصميم الشامل للمياه اللبنانية ومشروع الليطاني وغيرهما .

ان هذه الثروة المائية تزداد قيمتها بالنظر لعاملين هامين :

الاول : قحط البلدان المجاورة وحاجتها القصوى الى المياه ،

والثاني : علو مياه لبنان المتدفقة غالباً من اعلى جبالنا ، بالنسبة للبلدان العطشى .

فهذه المجموعة من العوامل والاستعدادات ، اكسبت لبنان صفته كخزان المياه الاكثر ارتفاعاً للشرق الادنى . (Chateau d'eau du Proche Orient) وعملت على خلق سياسة وطنية وعربية لمياهنا . وانني اعتذر عن استعمال كلمة « سياسة » غير انني متأكد من ادراكم ان المعنى المقصود هنا هو علمي بحت ولا يتعداه الى المعنى العامي لهذه الكلمة .

فهـذه السياسة المزدوجة ، اعني الوطنية والعربية ، تستوحى من اقوال جان برون : (Jean Bruhnes)

« كل دولة او بالاحرى كل تكتل بشري ان هو الا مزيج بعض من انسانية ، وبعض من ارض وبعض من ماء » .

«Tout Etat ou même toute installation humaine est l'amalgame d'un peu d'humanité, d'un peu de sol et d'un peu d'eau » .

جان برون
الجغرافية البشرية – مطبوعات فرنسا الجامعية
طبعة ١٩٤٧ صفحة ١٣٣

القسم الثاني

السياسة الوطنية

المياه اللبنانية في الاقتصاد الداخلي

كنت اود لو سمح لي الوقت ان اكلمكم عن جميع المشاريع التجهيزية والانشائية ، في جميع الحقول المتعلقة بالاقتصاد اللبناني ، التي تعمقت بدرسها وبوضع تصاميم تفصيلية عن كيفية تحقيقها ، ولكنني اذا فضلت مشاريع المياه وعلقت اكبر شأن عليها وقدمتها على جميع المشاريع الاخرى ، فلأن التعمق في درس هـذا البلد يجعلنا ندرك ان اقتصاده وازدهاره يرتكزان في الدرجة الاولى على مياهه .

ان القادم الى لبنان ، يلاحظ من النظرة الاولى مظهرين غريبين اصبحا عاديين للمقيمين فيه :

المظهر الاول: هو الشح في المياه لدى اغلب القرى اللبنانية — الامر الذي يؤسف له — بالرغم من النهضة التطورية الناجمة عن تجديد اقتصادنا وبالاخص عن امكانياتنا المتزايدة في حقل السياحة .

ففي مصيف عاليه يأخذ الحريصون مياههم من بيروت مع ان بيروت هي نفسها بحاجة الى المياه .

هذا مثل واحد من الوف الامثال مع الاسف، ولكنه برهان كاف للخطر المحدق .

والمظهر الثاني : هو منظر الاراضي الشاسعة المهجورة الممتدة من الساحل الى اعلى الجبال ، تلك الاراضي التي نعدُّها ثمرة الجهد المضني والصبر المشدود طوال قرون ، ونتيجة التضحية التي لا يمكن تقديرها اذ ان جدودنا بنوها

بعرق جباههم فعملوا منهـــا مرتفعات متدرجة العلو تصلح للزراعة وكسوها باشجار التوت المنتجة عندما كان الحرير في ذروة مجده .

غير ان تلك الاراضي قد أهملت وضاع نتاجها منذ ان دخل موسم الحرير في طور النزاع ، ولم تعد اشجار التوت خاصة وجميع المزروعات الفقيرة عامة تعطي نتائجهـــا المنشودة ، وقد كانت تكتفي لتروي عطشها برطوبة جونا وبالقليل القليل مما تختزنه الطبقة السطحية من ارضنا .

فرائدنا الاول اذن هو تعميم المياه ، منبع الحياة ، في جميع انحاء لبنان ، وفي الدور الثاني ، تعميم الطاقة الكهربائية من الفائض عن منبع الحياة ، تلك الطاقة التي يمكن الاستفادة منهـا في طريقنا ؛ فتكون استفادة تكميلية متممة لهدفنا الاول .

وعلى اساس هذا الرائد نظم الاستاذ جوزف نجار الجدول التالي ليظهر قيمة المياه في لبنان :

ان المزروعات الفنية في الاماكن التي ترتفع عن سطح البحر بين صفر و ١٣٠٠ متر تتطلب الري في الفصول الجافة مما يؤدي الى زيادة الانتاج بنسبة ٥ الى ١٠ .

« فالاستعمال المنزلي والصناعي للطاقة الكهربائية قد زاد بنسبة سريعة جداً في لبنان بحيث اصبح الانتاج اربع مرات اكثر منه منذ عشر سنوات ، فمن المهم اذن ان ننتج القوة المائية — الكهربائية (hydro - électrique) باسعار منخفضة .

«اما الدراسات المرتكزة على الزراعة فتبين ان الارباح الصافية التي يعطيها مدرار متواصل من كل ليتر ، ثانية (I L/S) طوال السنة هي :

مزروعات الربيع	١٨٥	الى	٢٦٠	ل.ل.
مزروعات الصيف	١٥٠٠	الى	١٧٠٠	ل.ل.

المزروعات الشجرية :

على الساحل	٣٥٠٠	الى	٥٥٠٠	ل.ل.
في الجبال لغاية علو ١٥٠٠ متر	١٠،٠٠٠	الى	١٤٠٠٠	ل.ل.

« – الدراسات المتعلقة بمنتوجات القوة المائية – الكهربائية تبين ان مدراراً متواصلاً لليتر واحد في الثانية (I L/S) ينجرف عن علو متر واحد ، يعطي ربحاً سنوياً معدله ١٨٥ ل.ل.

« مما يعادل اذا كان العلو ١٠٠ متر والمدرار متراً مكعباً واحداً في الثانية (I m3/S) ١٨٥،٠٠٠ ل.ل.

« ففضلاً عن الري الحاصل حالياً ، ان برنامج الحكومة يستدرك ري ٣٧٠٠٠ هكتار موزعة ما بين الساحل والداخل ،

القاسمية	٥،٠٠٠	هكتار
عكار	١١،٠٠٠	«
البقاع الجنوبي	١١،٠٠٠	«
اليمونة	١٠،٠٠٠	«

« ولزيادة الايضاح ، نذكر ان مشروع القاسمية ، الذي انتهى القسم الاكبر منه ، يستعمل ٥٠٠٠ ليتر في الثانية .

« اما الارباح السنوية المنتظر اجتناؤها من استثمار هذا المشروع بكامله فتبلغ ١٥ مليون ليرة لبنانية اي ما يفوق تكاليف الاشغال بكاملها .

« وهكذا نتبين النتيجة المادية الملموسة التي يكسبها الاقتصاد اللبناني بتحقيق مشاريع الري ، فهذه النتيجة تبلغ ٧٥ مليون ليرة لبنانية سنوياً .

« ويظهر ايضاً ان تحسين الاراضي الجبلية لغاية علو الف متر يمكّن من

مضاعفة هذه النتيجة والحصول على ارباح تقارب المـــاية وخمسين مليون ليرة لبنانية سنوياً » .

فاذا كانت هذه الارقام لا تحتاج الى تفسير ، فانها تحتم علينا واجب ادراك الحل الذي يمكّن :

اولا : من تخزين الكمية القصوى من المياه تأميناً للحاجة اليها في الفصول التي تبلغ فيها هذه المياه ذروة قيمتها اي في الصيف .

ثانياً : ضبط اكبر كمية من المياه على الارتفاع الضروري الذي يعطيها قيمتها القصوى .

فأن هاتين القاعدتين اوحتا « التصميم الشامل للميـــاه اللبنانية » فيما يتعلق بالاراضي اللبنانية نفسها . وهو حل يعدُّ الميـاه اللبنـــانية وحدة لا تتجزأ تمكننا من الانتفاع بالمواهب الطبيعية الموجودة في لبنـان انتفاعـــاً شاملاً ينسجم مع التخزين الافضل وعلى اعلى ارتفاع ممكن .

ومن الاطلاع على خرائط دوبرتري (Dubertret) الجيولوجية يتضح ان جنوبي لبنـــان بنوع خاص يضم الاراضي التي تسمح بتخزين كمية كبيرة من المياه فضلاً عن الصفة الخاصة المتميزة بها هذه الاراضي اي وجودها على ارتفاع موافق وكونها مؤلفة من مرتفعات متدرجة العلو .

امـا في المناطق الاخرى فلا يوجد سوى القليل القليل من هذه الاراضي التي تسمح بالتخزين وهي غالباً على ارتفاعات منخفضة .

وهناك صفة خاصة اخرى جادت بها الطبيعة على لبنان وهي ان انخفاض مياه الانهر والمياه الاخرى الى مستواها الادنى ، يحصل في اوقـات وفصول تختلف بحسب المناطق الموجودة فيها هذه الانهر ، مما يسمح بالانتفاع بهـا انتفاعاً شاملاً إما لتأمين مياه الشفة والري وإما لتوليد القوة على انواعها .

فحسب التصميم الشامل ، تخزن في الجنوب مياه نهري الليطاني – حاصباني

في فصل الشتاء الى اقصى حدود التخزين الممكنة وفقاً للدروس الجيولوجية وبعد تأمين الحاجة المحلية في ذلك الفصل .

واما نهر ابراهيم الذي لا يمكننا ان نخزن منه في هذا الفصل سوى كمية قليلة جداً ، في سلسلة من خزانات صغيرة وعلى ارتفاعات منخفضة (٨٠ متراً تقريباً) ، فيكون خلال هذه الفترة في ذروة عمله ويمكنه اعطاء المياه الكافية لتوليد الكهرباء عندما تكون جميع المحطات (Centrales) قليلة الانتاج نظراً للتخزين الذي تكلمنا عنه في الجنوب ولانخفاض مياه الانهر الى مستواها الادنى بسبب الجليد في الشمال .

واريد ان ابين لكم هذا على الخارطة اذ انني اعتقد اعتقاداً راسخاً بالمبدأ المعروف « ان رسماً عاطلاً افضل بكثير من خطاب شائق » .

وقد لاحظتم ولا شك ان التصميم الشامل ، نظراً لهذا الانسجام الموفق ، يتيح لنا سدّ حاجة لبنان من مياه الشفه والري دون ادنى تفريط ، وتوليد قوة كهربائية في نفس الوقت تفوق كثيراً القوة المولدة والممكن توليدها بالطرق البالية القديمة ، التي تخصص زبدة المياه للقوى الكهربائية ضاربة عرض الحائط بمشاريع الشفة والري منبع الحياة، مستثمرة كل نهر على حدة غير معتبرة انسجام الانهر جميعها الذي خلقته العوامل الطبيعية على اختلاف انواعها .

واما النتائج بالارقام فهي كما يلي :

١) من جهة مياه الشفة : ان جميع القرى ، دون استثناء تزود بما يكفيها وما يلزم لتطورها وتقدمها ، فتصبح جنات للاصطياف .

٢) اما من جهة الحاجة الزراعية فاليكم الارقام :

الاراضي المزروعة : ٢٥٠ الف هكتار

الاراضي الممكن كسبها وتهيئتها للزراعة : ٢٠٠ الف هكتار

اي ما مجموعه اربعماية وخمسون الف هكتار تسقى جميعها في حال تطبيق

التصميم الشامل بينما لا يوجد اليوم سوى خمسة واربعين الف هكتار تنتفع من الري .

وأما القوة الكهربائية التي نحصل عليها من الانشاءات المائية وما يلزمها من قوة تكميلية حرارية فهي بمثابة خمسة مليـــارات وثلاثماية وعشرين مليون كيلوات على اقل تعديل .

فان هذه الارقام الناطقة هي « الثورة اللبنانية الحقيقية » .

ونظرة بسيطة الى النتائج المادية والمالية تبين الافاق الواسعة والامكانيات الحقيقية المنبسطة امامنا ، وهذا ما حدا بنا ان نسمي المشاريع المائية مشاريع تجهيزية رئيسية بالدرجة الاولى .

فلو اضفنا غرشين فقط على ثمن كلفة الكيلوات الواحد ، لغطّت الارباح ميزانية الدولة بكاملها، ولكنا نستغني عن الضرائب الفادحة . هذا فضلاً عن ان سعر الكهرباء عندنا يبقى ادنى سعر للكهرباء في العالم باجمعه .

وعندمـا تتمكن دولة من الاستغناء عن الضرائب تصبح ملتقى رؤوس الاموال الكبرى التي تأتيها من جميع انحاء العالم .

ومتى اضفنا الى ذلك نتائج الري ونتائج الحركة الصناعية والتجارية والمالية التي تصبح في ذروتها ، تتمكن الدولة اللبنانية من تحقيق اهم عناصر الخدمـات الاجتماعية وارقاها في العالم (الضمان الاجتماعي – الضمان الصحي – ضمان الشيخوخة – حماية الامومة – حماية الطفولة – مدارس ومستشفيات مجـــانية – مآوى عجزه – الخ...)

هذا مع العلم اننا نصبح بغنى عن معظم هذه الخدمات اذ ان بحبوحة الدولة معناها بحبوحة الافراد الذين يؤلفون هذه الدولة ، وينتج ذلك عن ازدهـــار المشاريع الخاصة والعامة والقضاء على البطالة والتبختر .

والان بعد ان اطلعنا على الدور الذي تلعبه المياه اللبنانية في اقتصاد لبنان الداخلي وضمن حدود هذا البلد، فلندرسها في اشعاعها خلال العالم الذي يحيط بنا.

القسم الثالث

السياسة العربية

المياه اللبنانية في اقتصاد الشرق الاوسط

لا شك ان اشعاع المياه اللبنانية على البلاد العربية انجع بكثير ، للوصول الى تفاهم صحيح وتضامن حقيقي واخاء متين مجرد عن كل غاية ، من الخطب الرنانة للتغني بالامجاد التاريخية وبالاهداف السياسية العالية .

فلنر مثلًا ما وهبته لنا الجغرافيا من استعدادات يمكنها ان تقرب فيما بيننا ولنأخذ اساساً مياه لبنان مع اعتبار اوضاع البلدان الاخرى وامكانياتها .

أ – لجهة الشمال :

اولا : فيما يتعلق بعلاقات لبنان وسوريا بسبب المياه : ان نهر العاصي الذي يروي ويخصب مناطق سورية مهمة يدمر مناطق سورية اخرى لا تقل شأناً عن الاولى وذلك بسبب فيضان مياهه في فصول الشتاء .

فمستنقعات « الغاب » و « عشارنة » يكونها هذا النهر ويغذيها ، اذ يصبح مجراه في بعض الاماكن المنخفضة متعرجاً وملتوياً مما يعرقل جريانه الطبيعي فتتجمع مياهه وتكون تلك المستنقعات وتغذيها كل سنة ، بينما تنتظر مساحات اخرى شاسعة دون امل ، قليلًا من المياه لترتوي وتعود الى الحياة . واقول تعود ، لانها لم تكن دائماً صحراء ظمأى .

فالحل الحقيقي الوحيد ، هو ان لا نكتفي لتخدير الالم بعلاج متواصل ، وانما ان نعمل على استقصاء السبب المؤدي لهذا الداء ، فنمنع تكراره الى الابد، وهذا الحل موجود في لبنان كما ادركه الرومان قبلنا وما علينا الا ان نأخذ به من جديد مع اعتبار الامكانيات العصرية .

ان الحل المنوه به هو العمل على توزيع المياة بصورة اكثر انسجاماً اعتباراً من نقطة مرتفعة، وقد ادرك صديقي الفاضل المرحوم البير نقاش، هذه القاعدة مستوحياً خطوطها من الرومان .

فلما كان مجرى العاصي يضيق فترة من السنة بمياه هذا النهر المتدفقة ، ولما كانت الاعوجاجات التي يتبعها في الغاب وعشارنة تؤخر سيره ، فقد اقترح المرحوم البير نقاش تخزين المياه قدر المستطاع وذلك بزيادة حجم بحيرة ديوكلسيان (Diocletien) المعروفة اليوم ببحيرة حمص ، ومن ثم بانشاء قرحتين اي محريين للمياه الواحدة تتجه نحو سهول عكار الغنية وسهول « الزاوية » و « الكورة » في لبنان فتمر بنفق حمص – طرابلس ثم بنهر الكبير . والثانية تتجه لناحية الشرق نحو خزانين يمكن انشاؤهما في وادي « الميداني » ومن هذين الخزانين يصار الى احياء جنائن تدمر المشهورة وجنائن زينب المعروفة اليوم « بخربة زينب » .

فاعتباراً من المجرى اللبناني لهذا النهر الذي يتحكم بباقيه نظراً لارتفاعه يمكن ان يحقق هذا المشروع ذو النتائج الجبارة وهي : كسب ثمانين الف هكتار من الاراضي تنتج عن تجفيف المستنقعات وعن رى الصحراء من جهة سوريا. اما من جهة لبنان فكامل لبنان الشمالي المنخفض العلو ترتفع قيمته من كل النواحي ، عدا عن اننا نبعد بذلك حدود الصحراء المتوغلة في البقاع من جهة الهرمل بعد قطع الشجر في هذه المنطقة في بدء الجيل الحالي .

فكل ذلك اذن :

« شفاء داء وابداله بانشراح

تحويل عنصر ضرر الى منبع بحبوحة وغنى»

ب – لجهة الجنوب الشرقي :

يقول الاستاذ جوزف نجار اننا نستفيد اليوم من جزء من مياه المطر فقط.

فيبقى علينا اذن استعمال المياه الجوفية والرصيد الباقي من مياه المطر التي يمكن تخزينها او تسييرها رأساً باقنية الى اتجاهات مختلفة .

ولما كانت الفكرة الجريئة لا تلاقي عادة سوى الانكماش والتحفظ اذا لم اقل اكثر من ذلك ، فاسمحوا لي ان اسرد على مسامعكم امثولة من استراليا لانني لا اريد التعرض الى امثولات اسرائيل .

فاستراليا ارادت ان تؤمن ميـــاه الشفة فقط للمدينة الجديدة في منطقة كلجورلي كولجاردي (Kalgoorlie - Coolgardie) فمدت انابيب عبر الصحراء يبلغ طولها ستماية كيلومتر .

(انظر كتاب « R. Loubére » استراليا صفحة ٣٨ Amiot Dumont ١٩٥٣) .

اما نحن فنقترح اضافة انابيب المياه الى انابيب البترول . لايصال هذه المياه الى الرياض، بقوة الانحدار ابتداء من لبنان، الخزان الطبيعي المرتفع، فنخلق خطاً اخضر على الجانبين من هنا الى هناك .[1]

وهناك قاعدة لا شك فيها وهي ان المصاريف العامة الاساسية لا تتبدل ان كانت لمشروع واحد او لعدة مشاريع من نوع واحد .

فلو فكر المسؤولون عند تركيب انابيب البترول باضافة انابيب الماء اليها لما كانت الزيادة في التكاليف تشكل سوى ثمن انابيب المياه ومدها فقط ولجاء التوفير عظيم الشأن .

فيجب الا نقع اليوم في الخطأ نفسه . وان نعرف كيف نوفق بين بعض المشاريع الكبيرة وندمجها ببعضها فتصبح مشروعاً واحداً من حيث التحقيق ،

---

(١) وذلك وفقاً للطرق الحديثة : بزرع الصحراء وريها فى فصول فيضان المياه ، ومن ثم وضع قشرة خفيفة من الاسفلت تمنع انجرافات الرمال القوية التي تعري البزور المزروعة ، وتذوب هذه القشرة (التي هي من نوع اسفلت خاص لهذه الغاية) بعد مدة ، تكون فيهـــا البزور قد تمكنت وبرزت على سطح الارض ولم تعد تؤثر عليها الانجرافات .

والتنفيذ ، والتكاليف ، وتبقى مشاريع مختلفة من حيث الغاية .

فمشروع الطريق الدولية « Autostrade » الخليج الفارسي – البحر المتوسط قرب من طور التحقيق .

وقد الم المحاضر السابق السيد عبد الكريم الازري في محاضرته بهذه السلسلة بمشروع الغاز الطبيعي الذي يدرس امكانية مد انابيب ضخمة لايصال الغاز الطبيعي من العراق الى الاسواق الصناعية في اوروبا الشمالية والغربية ومنها الى باريس .

وهذه الانابيب يبلغ طولها ٢٥٠٠ ميل ما عدا التفرعات ، تعمل بواسطة خمس عشرة محطة للضخ (Station de Pompage) تمكنها من تسيير خمسماية مليون قدم مكعب من الغازالطبيعي بينما اليوم تجد بلاد الشرق الاوسط الغنية بالغاز الطبيعي كالعراق ، تحرقه في الحقول للعجز عن التصريف .

فلماذا لا نفكر نحن بمد انابيب للغاز الطبيعي من المملكة العربية السعودية حتى لبنان فقط ؟

وهل تتصورون التوفير الذي نحرزه والنتائج التي نحصل عليها لو دمجنا مشاريع ثلاثة، فأضفنا الى الطريق الدولية انابيب المياه وانابيب الغاز الطبيعي؟

اولا : نكون قد روينا الرياض ابتداء من لبنان وخلقنا الخط الاخضر الذي تكلمنا عنه والذي يسقى في الفصول التي تفيض فيها المياه .

ثانياً : نكون قد اشركنا القوى الحرارية الناتجة عن الغاز الطبيعي مع القوى المائية الناتجة عن شلالات لبنان فنجعل من هذا المخزن المائي محطة توليد كهرباء يمكن ايصال نتائجها حتى القطر المصري بقطع النظر عن باقي النتائج التي اشرنا اليها .

اما الطريق الدولية فهي ليست موضوع بحثنا اليوم . ولا يخفى عليكم شأنها في الانعاش الاقتصادي فضلاً عن اهميتها الستراتيجية .

الخـــاتمة

ان هذه النظرة الخاطفة التي القيناها اليوم تكفي لتبين لكم حاجتنا الماسة الى الكف عن التغني بالامجاد الغابرة والتبجيل بالاجداد لنعود الى حاضرنا فنفكر قليلًا بمستقبل هذه البلاد وليكن رائدنا الى الامام ، فنوسع آفاق نظراتنا لتصبح شاملة مفيدة رحبة سمحـــاء ونخرج من نطاقنا الضيق الذي تعتوره العصبيات المسمومة الى مجالاتنا الواسعة فنستفيد منها على ضوء الحقائق والوقائع مستندين الى العلم الصرف والفن المجرد فيأتي استثمارنا لمواردنا كاملًا جريئـــاً يعطي ثماره لابنائنا واخواننا .

هذا هو المجد الحقيقي وهذا هو المستقبل الذي علينا ان ننشده للمصلحة العامة وللصداقة الصحيحة وآلاخاء المجرد .

موريس الجميل

مشروع الغـــاب

محاضرة السيد عبد الباسط الخطيب في سلسلة المحاضرات العامة التي نظمتها الجامعة الاميركية في بيروت لسنة ١٩٥٤ – ١٩٥٥ في موضوع « مشروعات التعمير والانشاء في البلاد العربية . »

يطيب لي ان احدثكم هذه الامسية عن اكبر مشروع انشائي تحققه سوريا الان ، واعني به مشروع الغاب ، وهو جزء من سلسلة مشاريع عمرانية تعتزم الحكومة السورية تحقيقها في برنامجها الانشائي كمشروع سد يوسف باشا على الفرات للري وتوليد الطاقة الكهربائية ومشروع الخطوط الحديدية ومرفـــأ اللاذقية ومشروع الغاب .

يهدف مشروع الغاب الى استصلاح مساحات واسعة من الاراضي المغمورة بالمياه بتحويلها من مستنقعات ضارة تكمن فيها مختلف الجراثيم فتنشر الامراض الفتاكة بين الاهلين الى اراضٍ مستصلحة قابلة للري والزراعة – تسقيها اقنيـة واحواض وتقام فيها سدود لتخزين المياه وتأمين الري لاراضٍ تبلغ مساحتها حوالي ثلاثة ارباع المليون دونم وتوليد طاقة كهربائية تقدر بثمانين مليون كيلووات ساعة كما تنشأ فيها طرق وجسور لتأمين المواصلات .

يقع سهل الغاب في وسط البلاد السورية بين محافظات حلب وحماه واللاذقية وهو جزء من مجموعة انهدامات وزحلات امتدت شمالاً وجنوباً وتكون منها سهل العمق ووادي الغاب وسهل البقاع ووادي الاردن والبحر الميت .

يشمل المشروع سهول منطقة طار العلا العشارنة الواقعة مـا بين نجد حماه مصياف من الجنوب وجبل الزاوية من الشمال وتبلغ مساحتها ٣٣٠ الف دونم ،

كما يشمل سهل الغاب الواقع بين سلسلتي جبال العلويين من الغرب وجبل الزاوية من الشرق ويبلغ طوله ٥٠ كيلومتراً وعرضه الوسطي عشرة كيلومترات ومساحته نصف مليون دونم .

ومعظم سهل الغاب بحيرات واملاك دولة خاصة تقدر بـ٣٥٠ الف دونم يجف بعضها في فصل الصيف فيستفيد سكان المنطقة من الزراعة الصيفية وخاصة الذرة البيضاء الا انه مؤخراً اخذ الفلاحون بزراعة قسم كبير من الاراضي الجافة بالقطن ، وقد انتجت محصولاً جيداً .

اما القسم الجاف من الاراضي فهو املاك خاصة يزرع معظمها قطناً باستعمال الالات الزراعية الحديثة ويجني مالكوها ارباحاً طائلة .

يكثر في وادي الغاب الزل والقصب وكذلك طيور الماء من البط ويسكنها من الحيوانات الخنزير البري وتكثر فيها الافاعي .

ويسكن الاهالي اكواخاً حقيرة من اللبن والخشب والقصب وهم صفر الوجوه مصاب اكثرهم بالملاريا يعيشون على محاصيلهم الصيفية والبان الجاموس ويتنقلون في معظم ايام السنة على زوارق طويلة يسمونها (جروفا) .

ويمتاز وادي الغاب :

١ – بتوسطه قلب البلاد السورية

٢ – بقربه من الساحل لنقل محصولاته وقرب مواصلاته من المدن الكبرى كحلب وحماه واللاذقية

٣ – بخصب تربته وجودتها

٤ – بتوفر الماء فيه لشؤون الري .

ولمشروع تجفيف الغاب ، واستصلاح اراضيه ، قيمة اجتماعية كبرى . وقد برزت فكرة تجفيفه في زمن الدولة الرومانية عندما حول الرومان مجرى العاصي في القسم الاسفل من الغاب بفتح قناة مستقيمة شمال قرية القرقور بطول

١١٠٠ م غير انها لم تتم ، ثم ظهرت للمرة الثانية في زمن السلطان عبد الحميد وبعدها في عام ١٩٢٤-١٩٢٥ وبين عام ١٩٣٤ - ١٩٣٦ بغية اسكان اللاجئين الآشوريين ، وعهد الى شركة فرنسية بوضع المخططات الطوبوغرافية للمنطقة وقامت المندوبية الفرنسية بوضع مشروغ تجفيف وارواء بانشاء سد في منطقة العشارنة يبلغ طوله ٣،٥ كيلومتر وتخزين ٩٠٠ مليون م ٣ لتأمين الري وتوليد الطاقة الكهربائية، غير ان هذا المشروع غير عملي بسبب المستنقعات التي ستحدث من جراء هذا التخزين وكذلك غمر ما يقرب من عشرة الآف هكتار من اخصب اراضى الوادي واجودها .

وقد توقف تنفيذ هذا المشروع بعد ان سكن الآشوريون منطقه الجزيرة والخابور ونفدت المخصصات المرصدة له .

وبعد ان بدأت سوريا بنهضتها العمرانية والزراعية ، فكر اولو الامر بضرورة تنفيذ مشروع الغاب والاستفادة من اراضيه الخصبة ، وفي اوائل عام ١٩٥١ صدر قانون باحداث ادارة الغاب ، ثم عين مجلس الادارة في الربع الاخير من العام نفسه وقد استهل المجلس عمله برحلة دراسية في منطقة الغاب لاحظ فيها الامور التالية :

١ - وجود مساحات واسعة من المستنقعات هي مرتع خصب للبعوض والملاريا ، وكذلك وجود ينابيع عديدة في سفح جبلي العلويين والزاوية تقدر بحوالي ١٢ م ٣ في الثانية ، وهي احد اسباب المستنقعات ، ويمكن الاستفادة منها للزراعة .

٢ - ان سرعة جريان مياه النهر قليلة جداً كما ان ضفاف مجرى نهر العاصي اكثر ارتفاعاً من السهول المجاورة وان اتساع المجرى في القسم الاكبر منه وخاصة في الشمال لا يستوعب اكثر من ٢٥ م ٣ في الثانية ، بينما يفوق الحد الاعظم لتصريف المياه ٢٠٠ م ٣ في الثانية .

٣ - وهنالك مساحات شاسعة من الاراضي الخاصة والعامة تروى عن

طريق النضح بينما يمكن ارواؤها بالسارح .

٤ – طرق المواصلات صعبة جداً وخصوصاً اثناء موسم الامطار .

٥ – ان معظم سكان الغاب يعيشون حياة بدائية ومستوى معيشتهم سيء.

وبنتيجة هـذه الرحلة قامت الادارة باذاعة طلب عروض لوضع الدراسة الاولية، في مختلف البلدان العربية والاجنبية، وفي مطلع عام ١٩٥٢، تمّ التعاقد مع شركة هولندية لوضع الدراسة التمهيدية للمشروع ، وقد تناولت :

١ – طرق تجفيف مستنقعات الغاب ودراسة امكانية درء الفيضانات.

٢ – ايجاد احسن الوسائل لتأمين ارواء المنطقة ارواء كاملاً .

٣ – ايجاد الخزانات اللازمة لتأمين الارواء والمساقط المائية لتأمين الطاقة الكهربائية.

٤ – وضع شبكة طرق .

٥ – تعيين مواقع القرى ووضع مساكن حديثة للفلاحين تتلاءم واحوال الفلاح العادية .

٦ – دراسة امكانية تربية الاسماك .

٧ – واخيراً وضع برنامج استصلاح الاراضي وجعلها قابلة للزراعة وطرق استثمارها .

وقد اتمت الشركة اعمالها المطلوبة في اواخر عام ١٩٥٣ ، ومن ثم تابعت الادارة الدراسات التفضيلية التي اوجزها بما يلي .

١ – اعمال التجفيف

اتضح ان فيضان نهر العاصي ناشيء عن هطول الامطار وتفجير الينابيع في الغاب وعدم تصريف هذه المياه بسبب ضيق مجراه ووجود عتبة بازالتية مرتفعة في قعر المجرى عند قرية الكفير ، وكذلك ارتفاع اكتاف مجرى العاصي مما يعرقل تصريف المياه ويجعلها تطغى على قسم كبير من اراضيه ، فتحولها الى

مستنقعات لا ينتفع بها، لذلك كانت الخطوة الاولى من المشروع اتخاذ التدابير التالية :

اولا – تعميق وتوسيع مجرى العاصي بين قريتي قرقور والكفير بطول اربعة كيلومترات ونصف تقريباً وعمق يتراوح حتى العشرة امتار وعرض يتراوح بين ١١ و ٢٠ متراً ، وكذلك كسر العتبة البازالتية في قعر المجرى ليستوعب المجرى هنالك تصريف المياه في حدها الاعظم المقدر بحوالي ٣٥٠م٣ في الثانية .

وقد قامت الادارة باتمام الدراسة التفصيلية لهذا القسم ولزمته الى شركة يوغلاسلافية في مطلع عام ١٩٥٤، بحوالي ثلاثة ملايين ونصف مليون ليرة سورية، ومن المقرر ان يتم تنفيذه في اواخر صيف هذا العام ، وينتظر ان يجف بعد انجاز هذا المشروع حوالي خمسين الف دونم من الاراضي المجاورة له ، وتقوم الادارة حاليا بتهيئة الطرق اللازمة لاستثمار هذه المساحة .

ثانياً – تحويل مجرى العاصي في جنوب الغاب بالقرب من قرية عمورين الى الاراضي المنخفضة في وسط السهل بين مجري العاصي الحالي وسفح جبل العلويين، ويخترق المجرى الجديد هذا السهل شمالاً حتى قرقور ويبلغ طوله ٣٠٠ + ٥٢ كيلومتر وعرضه في القعر يتراوح بين ٢٨و٣٠ متراً وكذلك تصحيح منعطفات مجرى العاصي بين العشارنة وعمورين وتقدر حفريات هذا المشروع بحوالي احد عشر مليوناً من الامتار المكعبة .

ثالثاً – انشاء سد على مجرى العاصي بالقرب من قرية محرده في قضاء حماه لتخفيف وطأة الفيضانات عن سهلي العشارنة والغاب ، وقد تم التعاقد مع شركة سويسرية لاعداد الدراسة التفصيلية لهذا السد بالاضافة الى الدراسة التفصيلية لسدين تحويليين ينشآن بالقرب من قرية العشارنة وقرية عمورين ، مع مآخذ الري والاعمال الصناعية الاخرى الواقعة بالقرب من هذين السدين التحويليين بغية تأمين الري لمنطقة الغاب .

رابعاً – انشاء مجرى اخر في وسط السهل الكائن بين مجرى العاصي الحالي وسفح جبل الزاوية مجتازاً نهر الشريعة عند قرية الجماسة ومتجها الى الشمال حتى مصبه في مجرى العاصي الجديد وطوله حوالي ٢٣ كيلومتراً يبدأ بسعة عشرة امتار مكعبة في الثانية وينتهي بسعة ٦٠م٣ في الثانية .

خامساً – انشاء شبكة تصريف من اقنية ثانوية وفرعية بطول ٧٠٠ كيلو متر تقريباً .

٢ – انشاء السدود واحواض التحزين :

قدر مقدار المياه اللازمة للارواء في منطقة الغاب بحوالي ٥٤٢ مليون متر مكعب منها مقدار ٢٤٢ مليون متر مكعب يمكن تأمينها من الينابيع الموجودة في الغاب والباقي وقدره ٣٠٠ مليون يجب تأمينه من نهر العاصي نفسه ومن بعض سدود التخزين .

وقد دلت الدراسات الجيولوجية والهيدرولوجية والاقتصادية على انه لا يمكن انشاء اي سد على العاصي يؤمن الغايات الثلاث وهي تخزين المياه للارواء وتوليد الطاقة الكهربائية وتنظيم مجرى العاصي في آن واحد ، غير انه يمكن في بعض المواقع تأمين غايتين ، وانتقى موقعان احدهما على العاصي بالقرب من قرية الرستن للتخزين بغية الارواء وتوليد الطاقة الكهربائية والاخر بالقرب من محرده بغية درء الفيضانات، اما سد الرستن فقد ارجئت دراساته التفصيلية موقتاً (وسيكون ارتفاعه حوالي ٥٦ متراً وطوله حوالي ٤٠٠ متر) والغاية منه تخزين حوالي مائتي مليون متر مكعب من المياه ، وزيادة الطاقة الكهربائية الى حوالي ٨٠٠٠ كيلووات دائمة و ٥٠٠٠ كيلووات موسمية وسيكون هنالك نفق بطول ٣٠٠ م لتصريف ٣٥٠م٣ في الثانية ويشكل بحيرة بطول ١٣ كيلومتراً .

والسد الاخر هو سد محرده لتنظيم جريان مياه العاصي وتخفيف وطأة الفيضانات (من ٣٢٠ م٣ الى ١٤٥ م٣ في الثانية) وتغذية الطبقات الجوفية بالماء.

وسيكون ارتفاع هذا السد حوالي ٤٠ متراً وطوله ٢٠٠ متر وسينشأ هناك نفق بطول ٢٠٠ متر تقريباً لاستيعاب ١٥٠ م ٣ في الثانية ويشكل بحيرة بطول ١٢ كيلومتراً .

٣ – اعمال الري :

تقسم شبكة الارواء الى قسمين :

الاولى – شبكة ارواء منطقة طار العلا – العشارنة ومساحتها حوالي ٣٣٠ الف دونم وسيتم انشاء هذه الشبكة في المراحل الاخيرة من المشروع ، اذ ان معظم هذه الاراضي املاك خاصة بالافراد، وتروى هذه الاراضي بالطرق الاتية :

١ – الارواء على السارح
٢ – الارواء بطريق النضح
٣ – الارواء بواسطة السارح والنضح معاً

ان معظم اراضي هذه المنطقة تروى حالياً بطريق النضح مما يكلف ما ينوف عن نصف مليون ليرة سورية من القطع النادر وفي حال انشاء نفق بالقرب من قرية محرده لرفع منسوب قنـــاة الري يستغنى عن القسم الاكبر من آلات النضح . وسيكون هنالك قناتان احداهما على الضفة اليمنى من النهر بطول ٥٦ كيلومتراً وتبدأ بسعة خمسة امتار ونصف متر مكعب في الثانية لارواء اراضٍ مساحتها حوالي عشرة الاف هكتـــار ، والثانية على الضفة اليسرى من النهر بطول ٨١ كيلومتراً وبسعة تسعة امتار لارواء حوالي ١٨ الف هكتار .

واما طول اقنية الري الثانوية والفرعية لهذه الشبكة فتبلغ حوالي ٢٧٠ كيلومتراً .

والشبكة الثانية تستهدف ارواء منطقة الغاب نفسها وهي قيد التنفيذ . ان القسم الاكبر من هذه الاراضي يروى على السارح ، سوى قسم ضئيل من منطقة نجد العشارنة وآخر في منطقة قسطون سيروى بطريق النضح وتبلغ

مساحة الاراضي المروية في الغاب بحوالي ٤٥ الف هكتار اي ٥٤٠ الف دونم .

وسينشأ على مجرى العاصي بالقرب من قرية العشارنة سد تحويلي ومأخذان احدهما على الضفة اليمنى من النهر مع قناة ري بمحاذاة سفح جبل الزاوية تنتهي بالقرب من قرية قرقور في قضاء جسر الشغور وطولها خمسون كيلومتراً وسعتها سبعة امتار مكعبة في الثانية لارواء ١٢ الف هكتار، والقناة الاخرى بمحاذاة سفح جبل العلويين وطولها ٥٩ كيلومتراً وسعتها ٥و٥ م ٣ في الثانية ، يضاف اليها مياه الينابيع الواقعة في سفح جبال العلويين لارواء عشرة الاف هكتار .

وسينشأ ايضاً سد تحويلي بالقرب من قرية عمورين لتحويل مياه العاصي في مجراه القديم بسعة خمسة امتار مكعبة في الثانية وبطول ٧٤ كيلومتراً لارواء ضفتي نهر العاصي الحالي حتى قرية قرقور ومساحتها ١٧٥٠٠ هكتار ولم تقرر طريقة الارواء بعد .

وهنالك قناة ري رئيسية رابعة تبدأ من ينابيع قلعة المضيق وعين الطاقة سعتها ٥،٦متر مكعب في الثانية وطولها ٢٣ كيلومتراً لارواء الاراضي الواقعة بمحاذاة مجرى التصريف الرئيسي ومساحتها ٤٠٠٠ هكتار ، وكذلك تغذية احواض الاسماك الواقعة بجوار هذه القناة .

واما طول اقنية الري الثانوية والفرعية في هذه الشبكة فتبلغ حوالي ٥٦٠ كيلومتراً .

٤ – الطاقة الكهربائية :

ان تقدم منطقة الغاب من الناحيتين الصناعية والزراعية يعتمد الى حد كبير على الطاقة الكهربائية وبصورة خاصة فيما يتعلق في الصناعات الزراعية كالسكر والزيوت النباتية وصناعة الالبان وانتاج السماد اذ ان نجاح هذا متوقف الى حدّ كبير على توفير الطاقة الكهربائية .

وقد تبين من الدراسة الاولية انه من الصعب ايجاد طاقة كهربائية دائمة تفي بحاجة الغاب في المستقبل ولا بد من ايجاد مركز لتوليد الطاقة الحرارية بالاضافة الى الطاقة الموسمية الممكن انتاجها في موقعي محرده وجسر الشغور ، غير ان انشاء سد الرستن يمكن من مضاعفة الطاقة الكهربائية الحالية وتوليد طاقة كهربائية موسمية ايضاً تعوض النقص الموجود حالياً في مدينتي حمص وحماه .

وان ما يمكن توليده عن طريق مشروع الغاب هو ما يلي :

محطة رقم ١ بالقرب من سد الرستن	٢٧ر٥ مليون كيلووات ساعي
محطة رقم ٢ سد الرستن	١٩ مليون كيلووات موسمية
محطة محرده	١٣ر٧ مليون كيلووات موسمية
محطة جسر الشغور	٢٠ر٣ مليون كيلووات موسمية
المجموع	٨٠ر٥ حوالي ثمانون كيلووات ساعي

وقد قدرت تكاليف الكيلووات ساعي بحوالي اربعة قروش سورية ، وقدرت تكاليف الكيلووات ساعي للطاقة الحرارية بعشرة قروش سورية .

٥ – احواض الاسماك :

ان تجفيف منطقة الغاب واستثمارها زراعياً سيؤدي الى القضاء على الثروة الحيوانية ، لهذا جنحت الادارة الى إيجاد بحيرات اصطناعية لتربية الاسماك على طرق حديثة لتعوض ما ستخسره من جراء التجفيف. وبعد دراسات دقيقة للمياه ودرجة حرارتها وتركيبها وما تحتويه من مواد عضوية وكيماوية ونوع التربة الخ .. انتقي حوضان :

الاول – بالقرب من قرية الحواش بمساحة حوالي خمسة الآف دونم

والثاني – بالقرب من قرية الشريعة الجماسة بمساحة ٢٠٠٠ دونم

ويغذى هذان الحوضان من ينابيع قلعة المضيق عين الطاقة نهر الشريعة ومن الينابيع الاخرى الواقعة في هذه المنطقة .

ويقدر انتاج الاسماك في هذين الحوضين بحوالي (٤٥٠) طناً سنوياً .

٦ – شبكة الطرق :

ان فكرة انشاء شبكة طرق بنيت على اساس ربط القرى ومدينة الغاب بالطرق الرئيسية المؤدية الى مدن حماه حلب اللاذقية وكذلك بغية الوصول الى مختلف مناطق الغاب ومراقبة اقنية الري والتجفيف وغيرها ، وقد صنفت هذه الطرق كما يلي :

١ – الطرق الرئيسية او الصنف الاول : وهي الطرق التي تربط القرى الرئيسية في منطقة الغاب بالطرق العامة ويتراوح عرضها حتى الخمسة عشر متراً يزفت منها تسعة امتار .

٢ – الطرق من الدرجة الثانية : وهي الطرق التي تربط القرى بعضها ببعض وبالطرق العامة ويتراوح عرضها حتى العشرة امتار يزفت منها ستة امتار .

٣ – الطرق من الدرجة الثالثة : وهي الطرق التي توصل القرى بمختلف مناطق الغاب وتنشأ بمحاذاة اقنية الري ويتراوح عرضها حتى العشرة امتار يعبد منها ثلاثة امتار . ومجموع هذه الطرق الثلاث ٣٨٠ كيلومتراً .

٤ – وهنالك الطرق من الدرجة الرابعة : هي طرق ترابية تستعمل فقط لسير الالات الثقيلة كالتراكتورات والآت الحراثة وعرضها تسعة امتار .

٧ – الزراعة واستصلاح الاراضي :

تضم اراضي الغاب :

١ – الاراضي المروية بالطرق القديمة كاستعمال الناعورة واكثرها يزرع خضراوات .

٢ – الاراضي المروية حديثاً باستعمال اجهزة النضح ومعظمها تزرع قطناً.
٣ – الاراضي البعلية ويزرع بعضها مواسم شتوية او صيفية .
٤ – الاراضي البور التي تترك مراعي .
٥ – المستنقعات التي يجف قسم منها ويزرع بعد جفافها قطناً او ذرة .
٦ – المستنقعات الدائمة التي لا تجف مطلقاً .

وتقسم هذه الاراضي الى المناطق التالية :

١ – منطقة سهل الغاب ومساحتها	٥٠٠٠٠٠	دونم
٢ – منطقة قسطون الى الشمال الشرقي من سهل الغاب	١١٠٠٠	دونم
٣ – سهل طار العلا العشارنة	٣٣٠٠٠٠	دونم
	٨٤١٨٥٠	دونم

وعلى ضوء مختلف العوامل الجوية ونوع الاتربة وطرق استعمال الاسمدة ونوع الزراعة واليد العاملة وحجم المزرعة والقرية والاسواق المحلية بالنسبة للبذار والحيوانات والالات الزراعية والمحاصيل ومستوى المعيشة وحياة الفلاح الى آخره اتضح ان زراعة الحبوب كالحنطة والشعير والاقطان ، وكذلك الفول السوداني والشوندر والقطن تعطي اوفر المحاصيل وان اشجار الزيتون واللوز والمشمش والتين والكرمة تعطي احسن النتائج ولا بد من تحريج بعض المناطق من الاراضي الضعيفة بشجر الحور والاوكلبتوس لحفظ التربة وتحسين المناخ وتأمين الاخشاب والمحروقات .

ومن المقرر ان تنسق زراعة الغاب وتقسم الى فئات لكل فئة دورة زراعية خاصة ويوجه الفلاحون على الزراعة بموجب هذه الدورات الزراعية .

٨ – القرية النموذجية وحجم المزرعة :

ان من بين المشاكل التي نقوم بمعالجتها اثناء فترة التأسيس القرية النموذجية، لذلك كان من الواجب دراسة بيئة القرية ومستقبلها وعدد سكانها والاصلاح الاجتماعي الملقى على عاتق الدولة ونتائج الاقتصاد الجماعي من جراء تحسين

اراضي الغاب وانشاء الصناعـــات الريفية والهجرة والقرية المستحدثة والمزرعة النموذجية وبيوت السكن الخ ...

وان من اهداف المشروع ايجاد قرى ومزارع نموذجيه تتوفر فيها الشرائط الصحية والاجتماعية والثقافية فالمشروع يهدف بنوع خاص الى تجديد قرية الغاب تجديداً شاملاً تختفي معه القرية القديمة وتقوم على انقاضها القرية الحديثة .

استثمار الاراضي :

اما طريقة توزيع اراضي الغاب واستثمارهـا فاننا نقوم حاليـــاً في فترة التأسيس باجراء بعض التجارب وسنعد قريباً بعض المراكز الزراعية بمساحات مختلفة لاجراء مختلف التجارب عليها .

وعلى ضوء نتائج هذه التجارب القـائمة للمشاريع المماثلة في الشرق الاوسط والسودان ، سيصار الى وضع قانون خاص بتوزيع واستثمار الاراضي العائدة للدولة .

ولا بد من الاشارة الى انه سينتهي تنفيذ هذا المشروع في عـــام ١٩٦٠ وينتظر استثمار حوالي مئة الف دونم في العام القادم بنتيجة الاعمـال التي نقوم بها حالياً وقد حققنا لغاية عام ١٩٥٤ واردات بقيمة ٧٠٠ الف ليرة من بعض الاراضي التي تجف موسمياً .

والسؤال الاخير الذي يتبـادر الى الاذهـــان هو ، هل تنفيذ مثل هذا المشروع رابح ؟

تقدر الشركة التي قامت باعمـال الدراسة الاولية ان مجموع مختلف المحاصيل حوالي ٦٥٠ الف طن منها ٤٣٥ الف طن في سهل الغاب قيمتهـــا حوالي ٦١ مليون ليرة سورية و ٢١٥ الف طن في منطقة طار العلا قيمتها ٣٠ مليون ليرة سورية .

وقد اثبتت الدراسات ان سهل الغاب نفسه يتطلب انجازه نفقـات قدرها

تسعون مليون ليرة وان كامل المشروع تقدر نفقاته بـ ١٤٠ مليون ليرة بما فيه شبكات التجفيف والري والطرق وانشاء السدود واستصلاح الاراضي . وعلى هذا تقدر تكاليف الهكتار الواحد بما لا يزيد عن الفي ليرة بينما يبلغ الدخل السنوي المرتقب للهكتار الواحد ١٣٠٠ ليرة منها ٤٥٠ ليرة مجموع مختلف نفقات اليد العاملة والآلات الزراعية وثمن الاسمدة والبذار والصيانة الخ .. والربح الصافي حوالي ٧٥٠ ليرة سورية .

واذا ما ارادت الدولة أن تبيع هذه الاراضي للفلاحين فان سعر الدونم الواحد لا يقل عن الف ليرة نظراً لقيمة الارض الانتاجية الكبيرة الملموسة .

وعلى هذا تقدر قيمة الارض المعدة للبيع بما لا يقل عن ٣٠٠ مليون ليرة تضاف اليها الواردات التي ستجنيها الدولة لقاء ري وتحسين الاراضي الخاصة بالافراد وتخزين الماء لتوليد الطاقة الكهربائية في سد الرستن .

وان ما يمكن تأمينه من ضرائب مباشرة يبلغ بين ١٢ و ١٥ مليون ليرة سورية سنوياً ، بغض النظر عن تحسين الاحوال الصحية نتيجة التجفيف وانه من الممكن توطين ٢٥ الف عائلة بمعدل اربعة اشخاص للعائلة الواحدة بمعنى ان عدد الذين سيوطنون في سهل الغاب سيبلغ حوالي مائة الف شخص بصورة اولية .

هذا هو مشروع الغاب الذي تقوم الحكومة السورية بتحقيقه لحل مشكلة اجتماعية كبرى ورفع مستوى المعيشة لسكانه وانشاء الجمعيات التعاونية ونشر الصناعات الريفية بينهم والسلام .

المدير العام لادارة مشروع الغاب
عبد الباسط الخطيب

مشروعات التعمير والانماء

في المملكة العربية السعودية

محاضرة السيد رجائي الحسيني في سلسلة المحاضرات العامة التي نظمتها الجامعة الاميركية في بيروت لسنة ١٩٥٤ – ١٩٥٥ في موضوع « مشروعات التعمير والانشاء في البلاد العربية.»

لقد اولتني عمدة الجامعة الاميركية شرف التحدث اليكم هذا المساء عن مشروعات التعمير والانماء في المملكة العربية السعودية غير انها احرجتني بوضعها اياي في مصاف من سبقني من رجالات البلاد العربية الشقيقة الذين حاضروكم عن مثل تلك المشروعات في بلدانهم . على انني مع اعترافي بقصر باعي في هذا المضمار بادرت الى تلبية الدعوة شاكراً حامداً اذ اتاحت لي الفرصة لاستعادة ذكريات الدراسة وذكريات التدريس في هذا المعهد الجليل وفي هذا الجو العلمي النبيل ولاطلاعكم على تباشير نهضة شاملة مباركة في مهد العروبة تثلج الصدور وتبعث الامل في النفوس . فان انا وفقت فحسبي رضاءكم وان انا اخفقت فدونكم الاستاذ صروف فهو المسؤول الاول عن سوء التقدير .

٢ . على انني قبل ان ادخل في صلب الموضوع اود ان أطمئنكم الى انني ساحاول ان اوجز ما امكن الايجاز وان اتفادى ارهاقكم بالارقام والتفصيلات جاعلاً هدفي الاول ان اضع امامكم صورة عامة مجملة عن تلك النهضة المباركة مكتفياً بخطوطها العريضة تاركاً لمن رغب في التوسع الرجوع الى التفصيلات والارقام في مظانها علماً بانه سيكون من دواعي سروري ان ابحث في التفصيلات فيما بعد مع من يرغب في ذلك .

٣ . ايها السادة :

كانت الجزيرة العربية حتى الامس القريب عبارة عن بيداء مترامية الاطراف كثيرة المجاهل يتنازع النفوذ في ارجائها عدد من السلطات المتناحرة ممن لا هم لهم غير تثبيت سلطانهم ونفوذهم . وكان القسم الاكبر من سكانها يعتمد في معيشته على السلب والنهب وعلى النزر اليسير مما تجود به الواحات المتناثرة في تلك الارجاء وعلى الكلأ الذي تأتي به الامطار التي تقع فيها بين الفينة والفينة. وظلت الجزيرة العربية على هذا الحال من التفرق والتناحر والفقر وفقدان الامن الى ان اتاح الله لها جلالة المغفور له الملك عبد العزيز آل سعود فوحد الجزء الاكبر منها في مملكة واحدة ووطد الامن فيها حتى اصبحت مضرب المثل في الامن واشاع العدل فمهد السبيل بذلك الى انتعاشها . ثم التفت الى موارد الثروة فيها واستعان بالخبراء على التنقيب عنها فجاء اليمن على يده الكريمة واكتشف الزيت . فتكاملت بذلك العناصر الاساسية لنهضة واسعة شاملة. ثم التفت الى التنظيم والتنسيق فرسم لهما الاسس . وجاء من بعده جلالة الملك سعود فنهج نهج والده العظيم واتبع خطاه وعمل على اتمام رسالته فوضع في سبيل ذلك برنامجاً واسعاً للتعمير والانماء والتنسيق والتنظيم واقبل على تحقيقه بعزيمة صادقة تبشر بالخير العميم للمملكة العربية السعودية وللعرب اجمعين .

٤ . الهدف البعيد :

فما هو هذا البرنامج ؟ وما هو الهدف البعيد الذي يرمي الى تحقيقه ؟

ايها السادة :

يقدر احتياطي الزيت الذي ثبت وجوده في المملكة العربية السعودة حتى الآن بنحو (٣٦) مليار برميل وذلك عدا مليار برميل ثبت وجودها في المنطقة المحايدة الواقعة بينها وبين الكويت حيث تتمتع الحكومتان بحقوق متساوية . ولا تزال اعمال التنقيب جارية في كلتا المنطقتين وتشير جميع الدلائل الى احتمال العثور على مقادير اخرى من الزيت ، والى ان الاحتياطي المذكور

سوف ترتفع ارقامه ارتفاعاً ملحوظاً مع الايام ... على ان اولي الامر يدركون ان هذه الثروة العظيمة، مهما بلغ مداها ومهما طال بها الزمن، انما هي ثروة موقتة زائلة سوف ينضب معينها يوماً من الايام . فعمدوا الى اتخاذ الاسباب الكفيلة بتحويلها الى ثروة ثابتة ذات ريع دائم يكفل للجيل الحاضر وللاجيال القادمة العيش الرغيد ولهذا البلد المقدس المنعة والعزة والازدهار... ولذلك يمكننا تحديد الهدف الاسمى البعيد للسياسة الاقتصادية في المملكة العربية بجملة واحدة وهي :

تحويل هذه الثروة الموقتة الزائلة الى ثروة ثابتة ذات ريع دائم .

٥ . الوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الهدف :

على انه لم يخف على اولي الامر بان هذا الهدف بعيد المدى ، يتطلب تحقيقه برامج طويلة الامد متشعبة الجوانب متشابكة الاطراف، تشمل جميع عناصر النهوض . فلم يحصروا همهم في تنمية الموارد المادية فحسب بل تعدوها الى الاهتمام ايضاً بالنواحي الثقافية والنواحي الصحية وبتقوية الجيش وبتعزيز الجهاز الحكومي، باعتبار هذه النواحي عناصر اساسية في اية نهضة اقتصادية، ورصدوا لهذه الاغراض الاموال الطائلة، واتخذوا من الوسائل ما يبشر بنهضة شاملة قوية الدعائم والاركان. وسأحاول ان استعرض بما امكن من الايجاز، نواحي هذه النهضة متمثلة باهم المشروعات التي يقوم بتنفيذها الجهاز الحكومي، علماً بان بحثنا هذا المساء سيكون مقتصراً على المشروعات الرئيسية فقط .

٦ . تقسيم المشروعات

وهذه المشروعات يمكن تقسيمها الى ثلاثة اقسام رئيسية :

(أ) المشروعات الخاصة بالتنقيب عن موارد الثروة الكامنة وامكانيات تلك الموارد .

(ب) المشروعات الخاصة باستثمار موارد الثروة المعروفة .

(ج) المشروعات الخاصة بتنظيم جهاز الدولة وتعزيزه .

(أ) المشروعات الخاصة بالتنقيب عن موارد الثروة الكامنة

٧ . فالمشروعات الخاصة بالتنقيب عن موارد الثروة الكامنة – او الثروات الدفينة – تستهدف ثلاثة امور : التنقيب عن البترول والتنقيب عن المعادن والتنقيب عن المياه .

٨ . **فالتنقيب عن البترول :** – او بالاحرى عن المزيد من البترول – تقوم به شركتان : شركة الزيت العربية السعودية المعروفة بارامكو وشركة Pacific Western فمنطقة امتياز ارامكو تبلغ مساحتها نحو (٤٠٠) الف ميل مربع تقع في المنطقة الشرقية من المملكة وتشتمل فيما تشتمل عليه تلك المجاهل من الصحراء التي تعرف بالربع الخالي . ومع ان هذه الشركة بدأت اعمال التنقيب منذ عام ١٩٣٣ فحفرت في هذا السبيل ما لا يقل عن (٢٥٠) بئراً حتى نهاية عام ١٩٥٣ فان عملية التنقيب ستظل مستمرة مدة طويلة . ومن الجدير بالذكر في هذه المناسبة ان هذه الشركة ملزمة بموجب شروط امتيازها ان تطلع الحكومة على كل ما تكتشفه من خامات ومن مياه اثناء تنقيبها عن البترول وان الشركة المذكورة قد قدمت فعلاً كثيراً من المعلومات القيمة في هذا الشأن ولا سيما عن الربع الخالي حيث اكتشفت في كثير من ارجائه مياهاً جوفية ومعادن يرجى ان يكون لبعضها قيمة تجارية .

اما الشركة الثانية – Pacific Western – التي تقع منطقة امتيازها في المنطقة المحايدة بين المملكة السعودية والكويت فقد بدأت اعمال التنقيب في عام ١٩٤٩ ولا تزال مستمرة في تلك الاعمال .

٩ . **اما التنقيب عن المعادن الاخرى** فتقوم به الحكومة بنفسها مستعينة بالخبراء الاجانب . وقد تم حتى الآن في هذا السبيل تصوير جزء كبير من

المملكة تصويراً جوياً كما تم فحص عدد من المنـــاطق . وقد تبين من هذه الدراسات ان هناك مواقع كثيرة تحتوي على رواسب معدنية وخامات اهمها الحديد والنحـــاس والرصاص والزنك والذهب والفضة وخـامة الالومنيوم والجبس والتالك والملح الصخري وخامة الباريوم والاسبستس والصلصال الصالح لصناعة الخزف والفخار والآجرّ . كما تبين من تلك الدراسات ان بعض تلك المواقع تحتوي على كميـات وانواع من تلك المعادن والخامات تبشر بالقدرة على استغلالها تجارياً بينما البعض الآخر يحتاج الى مزيد من الدراسات .

١٠ . **التنقيب عن المياه :** على ان ما اولاه اولو الامر اكبر قسط من العناية في التنقيب هو المياه . فالمـــاء هو اشد ما تفتقر اليه البلاد وهو عنصر اساسي من عناصر نهضتهـا ولا سبيل الى تحقيق اهدافهـا الاقتصادية على الوجه الاكمل قبل توفره ... ولذلك فقد عمدت منذ زمن طويل الى الاستعـــانة بالخبراء العالميين في هذا السبيل فضلًا عن اعمال التنقيب عنه التي ما زالت تقوم بها شركة ارامكو ضمن نطاق امتيازها .

فقد وضعت الحكومة في اواخر عام ١٩٥٠ بالتعاون مع منظمة التغذية والزراعة وبعثة النقطة الرابعة برنامجاً لاستكشاف المنطقة الغربية ودراسة ما قد يوجد من موارد المياه والرواسب المعدنية وغير ذلك من الموارد الطبيعية وكان من ضمن هـذا البرنامج حفر آبار تجارب ارتوازية في كثير من الاماكن اهمها الرياض ووادي فاطمة وهدى الشام ووادي خليص والطائف وجيزان والقنفده وينبع ورابغ وعفيف والقصيم . وقد تكللت كثير من هذه العمليات بالنجاح . كما ان شركة الزيت العربية الاميركية قد اكتشفت عدداً لا يستهان به من الاماكن التي تتوفر فيهـا المياه ومن ضمنها الربع الخالي الذي كان حتى الامس القريب احد المجاهل الخطرة. وحفرت عدداً كبيراً من الآبار في مختلف انحاء منطقة امتيازها . وكان من بين ما تركته لاستعمال سكان البادية في تلك المنطقة (٤٦) بئراً تخرج منها المياه بفعل الضغط الطبيعي و (١٥٤) بئراً كاملة

البناء لا يحتاج استخراج الماء منها الا الى تركيب المضخات اللازمة لذلك .

وقد كانت آخر بعثة قامت بالتنقيب عن المياه والمعادن بعثة المانية وذلك في ربيع عام ١٩٥٤ . وقد قدمت البعثة المذكورة تقريرها مؤخراً . ومن المفهوم ان فيه الكثير مما يبعث على الامل ولا سيما فيما يتعلق بمنطقة جيزان الواقعة في الجنوب الغربي من المملكة وبالاودية الواسعة التي تتخلل سلسلة الجبال الغربية) .

* * *

هذه لمحة عابرة عن المشروعات الخاصة بالتنقيب عن موارد الثروة الكامنة. فما هي اهم المشروعات الخاصة باستثمار الموارد الطبيعية المعروفة ؟

(ب) المشروعات الخاصة باستثمار موارد الثروة المعروفة

١١ . يمكن تقسيم هذه المشروعات الى خمسة اقسام رئيسية :

(١) المشروعات المتصلة بالنواحي الزراعية

(٢) مشروعات النقل والمواصلات

(٣) المشروعات المتصلة بالحج

(٤) المشروعات المتصلة بالتطور الصناعي

(٥) المشروعات الصحية والثقافية

(ب) المشروعات المتصلة بالنواحي الزراعية

١٢ . ففيما يتعلق بالنواحي الزراعية تقوم السلطات المختصة الآن بعدد من المشروعات الاساسية البعيدة الاثر التي لا بد منها لاية نهضة زراعية وذلك فضلاً عن اعمالها العادية المتعلقة بالارشاد الزراعي وبمكافحة الامراض النباتية وانشاء الوحدات الزراعية النموذجية وما الى ذلك . واهم تلك المشروعات هي الخاصة بالري ... فالثروة المائية المعروفة في المملكة تتركز في ثلاثة مناطق رئيسية وهي : منطقة جيزان الواقعة في الزاوية الجنوبية الغربية من المملكة. ومنطقة

الخرج والافلاج الواقعة في اواسط نجـد ومنطقة الاحساء الواقعة على ساحـل الخليج الفارسي .

١٣ . منطقة جيزان : فمنطقة جيزان تحتوي على اراض زراعية واسعة خصبة وعلى مياه غزيرة . ويعتقد الخبراء انه اذا احسن استغلال القدرة الزراعية في هذه المنطقة استطاعت تأمين جزء كبير من حاجة البلاد من المنتجـات الزراعية ولا سيما المواد الغذائية الضرورية . وتقدر مساحة الاراضي المروية في تلك المنطقة في الوقت الحـاضر بنحو (٣٠٠) الف فدان . ولكنها تعتمد في ري هـــذه الاراضي على مياه السيول التي تسببها الامطار الموسمية التي تقع في اعالي جبال عسير . وهذه السيول ينظم المزارعون سيرها في الوقت الحاضر بواسطة سدود طينية بسيطة تعرف بالقموع . على ان تلك السيول كثيراً ما تكون من القوة والاندفاع بحيث تطغى على تلك القموع فتسبب للسكان خسائر كبيرة في الاموال والارواح فضلًا عن ضياع مياهها هدراً بانسيابها الى البحر .

ولذلك فقد عمدت الحكومة منذ بضع سنوات بالتعاون مع منظمة التغذية والزراعة الى دراسة الخطوات الواجب اتخاذها لمعالجة هـذا الموضوع ووضعت لذلك مشروعاً طويل الامد ينطوي على بناء سلسلة من السدود في اودية تلك المنطقة . على انه نظراً لعدم وجود تقديرات دقيقة وافية عن كمية الامطـار المتساقطة على تلك الجبال وعن مجرى السيول تعذر عمل التصميمات اللازمة قبل جمع قياسات دقيقة عن ذلك . وقد بلغت الآن المعلومات التي بدىء في جمعها منذ ذلك التاريـخ درجة من الدقة يمكن معهـــا عمل الخرائط والمواصفات النهـــائية . ومن المنتظر ان يصل جدة في غضون بضعة اسابيع خبير منظمة التغذية والزراعة المنتدب لانجـاز هذا الموضوع تمهيداً لاخراج المرحلة الاولى من ذلك المشروع الى حيز الوجود . وهذه المرحلة تتلخص فيما يلي :

اولا : انشاء سد متوسط الارتفاع في وادي جيزان – وهو اضيق اودية تلك المنطقة واغناها – على ان تكون اساساته من القوة بحيث تسمح بزيادة

ارتفاعه اذا اثبتت التجـــارب ضرورة ذلك . وستكون سعة هذا السد نحو (١٣١) مليون متر مكعب من الماء ويستغرق بنـاؤه نحو سنة واحدة وتبلغ تكاليفه بموجب التقديرات الاولية نحو (٨) ملايين دولار .

ثانياً : انشاء سدود ثانوية وعقوم دائمة في بعض المواقع الخطرة .

ثالثا : تقسيم الاراضي الزراعية الواقعة على جانبي هذا الوادي وتخطيطها تخطيطاً فنياً لتوزيع قنوات الري فيهـــا بشكل يضمن تزويدها بالكميات اللازمة لريها دون اسراف او اجحاف .

رابعاً : انشاء ميناء صغير في مدينة جيزان يكون صالحـــاً لرسو السفن الصغيرة وذلك تيسيراً للاعمال الانشائية في تلك المنطقة ولتصدير محصولاتهـا . وقد رصد مبلغ مليون ريال سعودي لهذا الغرض في ميزانية هذه السنة .

خامساً : تعبيد الطريق الموصل بين جدة وجيزان تسهيلًا للمواصلات بين هذين البلدين وتمشيا مع مـــا تقتضيه النهضة الزراعية المرتقبة في هذه المنطقة . وقد رصد في ميزانية هذا العام مبلغ (٢٠٠) الف ريال لدراسة هـذا الطريق وتخطيطه .

وهذا المشروع هو كما قلنـا المرحلة الاولى في انشاء سلسلة من السدود في هذه المنطقة ويعتبر تجربة ينسج على ضوئها في تنفيذ المراحل التالية .

١٤ . **سدود الحجاز :** والى جـــانب هذه الدراسة كانت تجري دراسات اخرى للاستفادة من بعض السدود التاريخية القديمة الموجودة في جبـال الحجاز كسد عكرمة بجوار الطائف وسد ثمالة (ببلاد ثقيف) وسد العـاقول بجوار المدينة المنورة . وقد اتم الخبراء الآن وضع التقارير والخرائط والمواصفات الخاصة بسد عكرمة وطرح في المناقصة العـــامة . ومن المنتظر ان يباشر في التنفيذ في غضون ايام معدودات .

١٥ . **منطقة الخرج – الافلاج :** امـــا في منطقة الخرج والافلاج فتتألف

الثروة المائية من آبار طبيعية واسعة تستمد مياهها من الامطار الغزيرة المتساقطة على جبال الطويق الواقعة في اواسط نجد . فهنـــاك اربعة مجموعات من تلك الابار يتراوح قطر كل منها بين (١٥٠) قدماً و(١٥٠٠) قدم . ويبلغ عمقها نحو (٤٢٠) قدماً . كما ان المياه الجوفية في تلك المنطقة قريبة المنال . وقد نشأ عن ذلك نشاط زراعي في تلك المنطقة كان ابرز مظاهره مشروع الخرج الذي تقوم به الحكومة مستعينة على ذلك بعدد من الخبراء في شتى نواحي الانتاج الزراعي .

وهذا المشروع يعتبر مختبراً زراعياً كبيراً ومزرعة نموذجية تستفيد منه المنطقة باجمعهـــا . وذلك بالاضافة الى قيمته من الناحية الانتاجية . اذ تبلغ مساحة الاراضي المزروعة في هذا المشروع نحو (٣) الآف فدان يستعمل قسم منها للتجارب الزراعية ولتربية الدواجن والابقـار ولبعض الصناعات الزراعية وتقدر منتجاته بنحو (٨) ملايين ريال في السنة . وقد تمت الترتيبات مؤخراً مع منظمة التغذية والزراعة على جعله مركزاً للتدريب العملي على الاعمـــال الزراعية ريثما يصبح من الميسور انشاء مدرسة زراعية بالمعنى الكامل .

١٦ . **منطقة الاحساء** : اما منطقة الاحساء فتعتبر بحق مستودعـاً طبيعياً عظيماً للمياه . ففضلا عن ان المياه الجوفية في تلك المنطقة قريبة المنال فانهـــا تحتوي على كميات كبيرة من المياه المتفجرة من الينابيع. فهناك عدد كبير من هذه الينابيع في واحات الهفوف والقطيف وصفوة وتاروت . ويتراوح تفريغ كل من الينابيع الكبيرة منها بما بين (٢٠) الف و(٢٢) الف غالون في الدقيقة الواحدة . اما الينابيع الصغيرة فيتراوح تفريغ كل منها ما بين (٨٠٠) غالون و(٤٠٠٠ر) غالون في الدقيقة .

وهذه المنطقة هي من المناطق الزراعية ذات الامكانيات الكبيرة . غير ان غزارة المياه فيها وقربها من سطح الارض قد جعل تلك المياه مصدر شر بدلاً من ان تكون مصدر خير. وذلك بسبب صعوبة تصريفها ممـــا يتعذر معه

استغلالها زراعياً على الوجه الاكمل ومما يجعل منهـــا خطراً جاثماً من الوجهة الصحية في تلك المنطقة .

ولمعالجة هذا الموضوع قامت الحكومة بالتعاون مع ارامكو بدراسات واسعة كان من نتائجها اتجاه النية الى مشروع يرمي الى تخفيض مستوى الميـاه في واحة القطيف من منسوبها الحالي وقدره قدم واحدة تحت سطح الارض الى قدمين او ثلاث اقدام . ويعتبر هذا المشروع تجربة تشمل فوائدهـــا واحة القطيف – التي تبلغ مساحتهـــا (٩) الاف فدان – بصورة خاصة والمنطقة الشرقية بصورة عامة. فاذا نجحت هذه التجربة مهدت الطريق لفتح آفاق واسعة من التطور الزراعي في تلك المنطقة ولتحسن الصحة العامة .

١٧ . غابات الزيتون : وهناك مشروع زراعي هام اخر لا يزال في طور التكوين لا بد لنا من الاشارة اليه قبل الانتقال في حديثنا الى موضوع آخر. فقد اكتشفت اخيراً في جبال الحجاز مساحات شاسعة من اشجار الزيتون البري يقدر عددها بالملايين . وتقوم الآن وزارة الزراعة بأعداد مشروع لتطعيمهـا واستغلالها. فاذا ما تم لها ذلك عـــاد هذا المشروع على البلاد في برهة وجيزة بثروة طائلة يبلغ ريعها السنوي الملايين من الريالات .

* * *

(٢) مشروعات النقل والمواصلات

١٨ . ايها السادة

لئن كانت مشكلة الميـاه في المملكة العربية السعودية مشكلة اساسية هامة في نهضتهـا الحديثة فما لا يقل خطورة عنهـــا مشكلة النقل والمواصلات ... فمساحة المملكة تبلغ نحو (١٫٦٠٠٫٠٠٠) كيلومتر مربع يتـــألف القسم الاكبر منها من الصحاري القاحلة والجبال البركانية الشاهقة الوعرة . ويتركز معظم النشاط الزراعي والاقتصادي فيها على شواطىء البحر الاحمر وشواطىء

الخليج الفارسي او بالقرب منهما . ويفصل بين هذين الشاطئين صحراء مترامية الاطراف تتخللها بعض المواقع الآهلة بالسكان . ولا سبيل الى نجاح اية نهضة زراعية كانت ام صناعية ام اجتماعية مـــا لم تيسر اسباب الاتصال بين اجزاء البلاد . فما هي اهم المشروعات الرامية الى معالجة هذه المشكلة .

١٩ . مشروعات السكك الحديدية : ففيما يتعلق بشبكة السكك الحديدية لقد تمت في مطلع عام ١٣٧١ هـ. الحلقة الاولى من بناء خط حديدي يصل بين الخليج الفارسي والبحر الاحمر . وذلك باتمام الخط الحديدي الذي يصل الرياض بميناء الدمام. والخط المذكور يبلغ طوله (٥٥٦) كيلومتراً وقد بلغت تكاليفه نيفـاً و(٢٠٠) مليون ريال عربي سعودي . وهـــذا الخط فضلًا عن خدمته للرياض يمر بمنـاطق زراعية غنية وباهم حقول الزيت وتمتد خطوطه مسافة اثني عشر كيلومتراً داخل مياه الخليج الفارسي حيث يقع ميناء الدمـــام وحيث يمكن تنزيل البضائع رأساً من البواخر الكبيرة الى عربات السكة الحديدية .

وقد تمت الآن الدراسات التفصيلية ووضعت التخطيطات والمواصفـات النهائية لتمديد هذا من الرياض الى جدة ماراً بعنيزة والمدينة. ويبلغ طول هذا الخط الف وعشرة اميـال منها (٨٥٤) ميلًا للخط الرئيسي و(١٥٦) ميلًا من الخطوط الفرعية والخطوط الجانبيـة الخـــاصة بالتحويل والدوران وخطوط المحطات . وسيتفرع من الخط الرئيسي ثلاثة خطوط فرعية : احدها الى ظرمة وبريدة والثاني بين المدينة وينبع والثالث من جدة الى مكة المكرمة .

وتقدر تكاليف هذا الخط بنحو (٥٠٠) مليون ريال سعودي . وموضوع تنفيذه هو الآن قيد النظر من قبل الجهات الحكومية المختصة .

وبالاضافة الى ما تقدم هناك مشروع لاعادة تسيير خط سكة حديد الحجاز الذي يربط المدينة المنورة بدمشق عن طريق عمان . وقد كان امر اصلاح هذا الخط واعادة تسييره من اوائل المشروعات التي عنى بها حضرة صاحب الجلالة الملك سعود بعد اعتلائه العرش نظراً لمـا لهذا الخط من اثر في تيسير الحج للمسلمين

وفي توثيق الروابط بين المملكة العربية السعودية والاقطار الشقيقة . فقد دعا جلالته الى مؤتمر عقد في الرياض في شتاء السنة الماضية بين الحكومات الثلاث المعنية في الامر وتعاقبت بعد ذلك الاجتماعات بين ممثلي تلك الحكومات وكان آخرها اجتماع وزراء مواصلات الدول الثلاث منذ ثلاثة اشهر في الرياض . وقد توصل الوزراء المذكورون في هذا الاجتماع الى مقررات من شأنها - اذا ما ابرمت من قبل حكوماتهم - ان تمهد السبيل الى المباشرة فوراً في تنفيذ المشروع . وريثما يتم ذلك فقد تبرع حضرة صاحب الجلالة الملك سعود بمبلغ مليوني ريال سعودي لمتابعة الدراسات ووضع المواصفات النهائية اللازمة لاجراء الاصلاحات المطلوبة. كما ادرجت الحكومة العربية السعودية في موازنتها لعام ١٣٧٤ مبلغ (٥٠) مليون ريال سعودي لحساب هذا المشروع ومشروع خط سكة حديد الرياض - جدة السالف الذكر . وتقدر تكاليف اعادة تسيير خط سكة حديد الحجاز بما بين (٤٠) و(٥٠) مليون ريال سعودي .

٢٠ . مشروعات الطرق :

اما مشروعات الطرق فاهمها مشروع طريق للسيارات عبر الجزيرة العربية يبدأ من ثغر جدة على شاطىء البحر الاحمر وينتهي بالدمام على شاطىء الخليج الفارسي ماراً بمكة والطائف والرياض والاحساء . ويقدر طول هذا الطريق بنحو (١٫٥٠٠) كيلومتر وتكاليفه بنحو (١٧٥) مليون ريال سعودي .

وتعتبر طريق جدة - مكة الحلقة الاولى من هذا المشروع . والطريق المذكورة قد تم تعبيدها بالاسفلت بعرض ٨ امتار . كما تم ادراج المبالغ اللازمة في موازنة هذا العام لتخطيط اقسام اخرى تقع بين مكة والطائف وبين الرياض والخرج وللبدء في تعبيدها .

هذا وستقوم بعثة فنية بعد شهر رمضان القادم بدراسات واسعة تهدف فيما تهدف اليه اجراء باقي التخطيطات الاولية لهذا الطريق ودراسة انشاء طريق آخر يصل شمال المملكة بجنوبها وجمع المعلومات اللازمة عن كثافة السكان

وطبيعة الارض والموارد الطبيعية وذلك من اجل وضع برنامج شامل لانشاء شبكة من الطرك في جميع انحاء المملكة تنفذ تدريجياً بالنسبة لاهميتها على مدى عدة سنوات .

٢١ . ويلي هذا المشروع في خطر الشأن مشروع طريق السهل الساحلي الممتد من المدينة المنورة شمالاً الى جيزان جنوباً . ويبلغ طول هذا الخط نيفاً والف كيلو متر وهو على قسمين :

القسم الاول : وطوله (٤٣٠) كيلو متراً يقع بين جدة والمدينة المنورة . فقد بوشر بانشاء هـــذا القسم منذ ثلاث سنوات وتأخر انجازه بسبب ظروف قاهرة والهمة مبذولة الان لانجـازه وتعبيده بالاسفلت قبل حلول موسم الحج القادم اي في غضون اربعة اشهر . وتقدر تكاليف هذا القسم بما بين (٢٥) و(٣٠) مليون ريال .

اما القسم الثاني : وطوله نحو (٧٠٠) كيلو متراً فيقع بين جدة وجيزان . وقد بوشر بتخطيطه تمهيداً للمباشرة بتنفيذه في السنة القـادمة . ولهذا المشروع منزلة خاصة من الناحية الزراعية اذ انه يساعد على فتح سوق كبيرة لحاصلات جيزان الزراعية . كما انه يساعد على تخفيض تكاليف المعيشة في كل من جـدة ومكة اللتين تعتمدان في سد حاجتهما الى المواد الغذائية على ما تستوردانه من الخارج .

٢٢ . هذا وهناك عدد من المشروعات الاخرى لا تزال تحت التخطيط كطريق ينبع المدينة وطريق الرياض ـ الدرعية وطريق الطائف بيشه والطرق التي تقوم بفتحها شركة الزيت العربية الاميركية في منطقة امتيازها مما لا يتسع المقام الى ذكره .

٢٣ . مشروعات المواصلات البريدية واللاسلكية

اما فيما يتعلق بالمواصلات البريدية واللاسلكية فهناك عدد من المشروعات الخاصة بتوسيع شبكة التلفونات وتحسينها وتنظيم البريد وسرعة نقله وتوزيعه

كمشروع تلفون جدة الاوتوماتيكي الذي اشرف على التمام ومشروع تلفون الرياض الذي بوشر بتنفيذه وفتح خطوط جوية جديدة لنقل البريد داخل المملكة ومشروع المحطات اللاسلكية البحرية وما الى ذلك . على ان اهم هذه المشروعات هو مشروع شبكة المحطات اللاسلكية الذي تقوم على تنفيذه الآن شركة سيمنز هالسكة الالمانية .... وهذا المشروع يهدف الى انشاء شبكة لاسلكية يمكن بواسطتها الاتصال تلفونياً وبرقياً بجميع انحاء المملكة وبجميع انحاء العالم . ويشتمل هذا المشروع على انشاء اربع محطات رئيسية في كل من جدة والمدينة والرياض والدمام وعدد من المحطات الفرعية . وقد بدء بتنفيذ هذا المشروع منذ نحو (١٨) شهراً ومن المقدر ان يتم انجازه في غضون مدة لا تتجاوز الـ (١٥) شهراً .

وهذا المشروع الذي تقدر تكاليفه بما بين (٣٠) و (٤٠) مليون ريال سوف يكون مصدر ايراد كبير لخزينة الدولة ولا سيما من مخابرات الترانزيت التي تجري عبر الجزيرة العربية . وذلك فضلاً عما سيكون له من الاثر من الناحية الاقتصادية .

٢٤ . الموانىء البحرية والجوية : هذا ولا بد لنا قبل ترك مشروعات النقل والمواصلات من الاشارة اشارة عابرة الى المشروعات الخاصة بالموانىء البحرية والجوية . فهناك عدة مشروعات تتناول توسيع ميناءي جدة والدمام وهما الفرضتان الرئيسيتان في المملكة العربية السعودية ولادخال بعض التحسينات على ميناء جيزان وميناء ينبع وميناء الخبر وميناء القنفده . كما ان هناك عدداً من المشروعات الخاصة بتقوية النقل الجوي وذلك عن طريق توسيع المطارات وتحسينها وزيادة عددها وتعزيز الاسطول التجاري الجوي وما الى ذلك مما لا يتسع المقام لتفصيله .

– مشروعات الحج

٢٥ . ايها السادة

القسم الثالث من المشروعات الرئيسية يتعلق بالمشروعات المتصلة بالحج . فأشهر الحج في المملكة العربية السعودية لا ينحصر خطر شأنها بناحيتها الدينية . فهي فضلاً عن ذلك مواسم لها مكانتها الكبيرة من الناحية الاقتصادية وقد كانت حتى الامس القريب من الموارد الرئيسية لسكان الحجاز .

ونظراً الى ذلك فقد انشئت مديرية عامة مهمتها الاشراف على شؤون الحج والحجاج والقيام بشتى المشاريع الكفيلة بتسهيل الحج وتيسيره كفتح الطرقات والشوارع التي من شأنها تسهيل حركة السير وتوفير المياه واقامة المستوصفات المكيفة بالهواء وانشاء المظلات الوافية من الشمس وما الى ذلك من الخدمات التي تؤمن راحة الحجاج ومصالحهم والمحافظة على الصحة العامة . وقد رصد في ميزانية هذا العام مبلغ (١٥) مليون ريال لمثل هذه المشروعات وذلك عدا ما رصد من الاموال لاصلاح شوارع مكة ولاصلاح طريق مطار المدينة ولانشاء طريق للسيارات بين ينبع والمدينة وما الى ذلك من المشروعات التي تدخل ضمن اختصاص الجهات الحكومية الاخرى .

وقد كان لهذه المشروعات ولتوطيد الامن في البلاد اثر كبير في ازدياد عدد الحجاج فقد ارتفع عدد الحجاج الوافدين من الخارج من نحو (٧٫٠٠٠) في سنة ١٣٤٣ الى نحو (١٥٠٫٠٠٠) في سنة ١٣٧٣ ، اي بزيادة تتجاوز العشرين ضعفاً .

ومع ان هذه المشروعات تقام في الاصل بقصد تيسير اداء فريضة الحج للمسلمين – الا ان اثرها الاقتصادي في حياة البلاد لا يحتاج الى تبيان .

٢٦ . المشروعات المتصلة بالتطور الصناعي

القسم الرابع – ايها السادة – من المشروعات الخاصة باستثمار موارد الثروة

المعروفة يتعلق بالمشروعات المتصلة بالتطور الصناعي. فالقدرة الاقتصادية الكامنة في المملكة العربية السعودية لا تقتصر على ما سبق لنا الاشارة اليه من المشروعات فهنـــاك نواحٍ صناعية ايضاً عنى اولو الامر في تمهيد السبيل لابرازها الى حيز الوجود .

وقد سلكت الحكومة في سبيل تحقيق ذلك عدة طرق . فقد عمدت في بادىء الامر الى الاستعانه بالخبراء العالميين لدراسة شتى نواحي القدرة الصناعية في البلاد ووضعت تلك النتائج تحت تصرف ارباب المال والاعمال . واهم الامثلة على ذلك الدراسات التي جرت ولا تزال جارية من اجل استثمار الغاز الطبيعي المتولد من آبار الزيت والدراسات الخاصة بصناعة الاسمدة والدراسات الخاصة بصناعة الاسمنت والدراسات الخاصة بمصائد الاسماك والدراسات الخاصة بتعبئة التمور .

وقد كان من نتائج هذه الدراسات ان قامت شركة اهلية برأسمال قدره (١٦) مليون ريال لصيد الاسماك وتجفيفهـا وتعليبها وبيعها وتصديرهـــا الى الخارج . كما قامت شركة اهلية لانتاج الاسمنت . وقد تم الاتفاق مؤخراً مع الحكومة وبعض اصحاب رؤوس الاموال لانشاء مصنع للسماد الكيماوي في منطقة الظهران حيث يمكن الاستفادة من الغـــاز الطبيعي المتولد عن آبار البترول .

اما فيما يتعلق بتعبئة التمور فقد قامت الحكومة نفسها بهذا المشروع. وقد تم حتى الآن انشاء مصنعين لهـذا الغرض احدهما في المدينة المنورة والآخر في الهفوف . وهما اكبر المراكز واهمها في انتاج التمور .

اما الطريق الثـــانية التي سلكتها الحكومة في سبيل تشجيع المشروعات الصناعية فهي قيـــام الحكومة نفسها بتنفيذ المشروعات التي تحجم عنها رؤوس الاموال الخاصة . مثال ذلك مشروع تعبئة التمور الذي سبقت الاشارة اليه ومشروع كهرباء جدة ومشروع كهرباء الرياض ومشروع مصنع الصابون

فاذا ما ثبتت سلامة صناعة ما تنازلت عنها الحكومة لاحدى الشركات المحلية او سمحت لاحدى تلك الشركات بالمساهمة فيها وبادارتها .

ومما يدعو الى الاغتباط ان عدداً كبيراً من اصحاب رؤوس الاموال قد اصبح بفضل هذه السياسة يقبل على المشاريع الصناعية .

المشروعات الصحية والثقافية

٢٧ . ايها السادة

قلت في مطلع هذا الحديث ان هذه النهضة الشاملة المباركة الممثلة في شتى المشاريع لا تنحصر في الناحية المادية . بل ان للناحيتين الثقافية والصحية منها نصيب كبير . ومع ان المقام لا يتسع الى الافاضه في هذا الموضوع فأنه لا بد من الاشارة اشارة عابرة الى مدى الاهتمام به .

ويكفي لذلك ان اقول ان ميزانية وزارة المعارف قد بلغت في هذا العام اربعة اضعاف ما كانت عليه في العام الماضي وان جزءاً كبيراً منها قد خصص لاستحضار عدد كبير من المدرسين من الاقطار العربية الشقيقة ولارسال بعثات الى الخارج . وان برنامج هذه الوزارة يشتمل على انشاء (٣٦٩) مدرسة في شتى انحاء البلاد في غضون السنوات القليلة القادمة وان ما رصد لهذا الغرض في ميزانية هذه السنة قد بلغ نحو (١٢) مليون ريال سعودي .

٢٨ . اما فيما يتعلق بوزارة الصحة فيشتمل برنامجها الذي ترمي الى تنفيذه خلال مدة تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس سنوات على انشاء :

٧٧ مستشفى تضم نيفا و (٥٬٣٧٢) سريراً
و ٦٠ مستوصفاً
و ٢٣ وحدة سيارة
كما يتضمن انشاء مصنع للقاح

وتحقيقاً للمرحلة الاولى من هـــذا البرنامج فقد طرح للمناقصة منذ نحو اسبوعين بناء :

٣٤ مستشفى بعضها بسعة (٢٠٠) سرير وبعضها بسعة (١٠٠) وبعضها بسعة (٥٠) سريراً والبعض الآخر بسعة (٢٠) سريراً .

و ٤٦ مستوصفاً

موزعة على شتى انحـــاء المملكة . وقد رصد بهذا الغرض في ميزانية هذه السنة نحو (١٦) مليون ريال سعودي .

المشروعات الخاصة بتنظيم جهاز الدولة وتعزيزه

ايها السادة

٢٩ : — هذه لمحة عـــامة عن اهم مشروعات الاعمار والانماء في المملكة العربية السعودية — تلك المشروعات التي سيكون لها اكبر الاثر في تغيير معالم الجزيرة العربية وفي تطورها وتقدمها ووصولها الى المكانة اللائقة بها .

غير ان هذه النهضة المباركة وهذا التطور الشامل لم يقتصر على النواحي المادية والثقافية والصحية التي اشرنا اليهـا في هذا الحديث . فقد صاحب ذلك ايضاً تطور كبير بعيد المدى في تنظيم جهاز الدولة وتعزيزه اوجبته المسؤوليات الكبيرة التي فرضتها تلك النهضة. فقد بدأت تباشير هذا التطور في اواخر عهد المغفور له الملك عبد العزيز آل سعود ولكن مظاهره البارزة لم تتبلور بشكل واضح جلي المعالم الا في اوائل عهد حضرة صاحب الجلالة الملك سعود . ولئن جـاز لنا ان نصف عهد المغفور له الملك عبد العزيز بعهد الانشاء والتوحيد فان جميع الدلائل تشير الى ان ابرز مظاهر عهد حضرة صاحب الجلالة الملك سعود ستكون التنظيم والتنسيق والتدعيم . ولعل ابرز تلك المظـــاهر هي الخطوة التنظيمية الجبارة التي صاحبت اعتلاءه العرش والتي ارتكزت على اربعة دعائم..

فالدعامة الاولى : كانت انشاء مجلس للوزراء يساهم في تحمل عبء شؤون

الدولة ومسؤولياتها وتكون احدى مهامه تنسيق المشروعات التي تقوم بها الوزارات المختصة . فقد كانت وزارة المالية قبل ذلك هي المسؤولة عن معظم مشروعات الدولة . ولئن كان هناك ثمة مسوّغ لهذا الوضع في بادىء الامر فان التطور السريع الشامل الذي شهدته البلاد في مدى السنوات العشر الاخيرة أوجب تطوراً في الجهاز الحكومي يتناسب والوضع الجديد فسد مجلس الوزراء هذه الحاجة وكان الدعامة الاولى في صرح التنظيم الجديد .

اما الدعامة الثانية: في هذا الصرح فقد كانت ارساء الاسس السليمة لوضع ميزانية الدولة على قواعد حديثة تكفل رصد موارد الدولة على خير المشروعات وتضمن انفاق تلك الموارد في وجوهها الصحيحة . وتعدُّ ميزانية هذه السنة اول ميزانية وضعت ويجري تنفيذها على هذه الاسس .

اما الدعامة الثالثة : في هذه الخطوة التنظيمية الجبارة فهي انشاء ديوان مراقبة حسابات الدولة . ومهمة هذا الديوان تدقيق جميع حسابات الدولة والتحقق من صحة قيود دخلها وخرجها في جميع الوزارات والدوائر والمصالح التي تنفق عليها الدولة – بما في ذلك وزارة المالية .

ورئيس هذا الديوان يضطلع بجميع المسؤوليات ويتمتع بجميع الصلاحيات التي يضطلع ويتمتع بها اقرانه في الدول العربية الشقيقة ويجري تعينه بمرسوم ملكي ويكون مسؤولاً امام جلالة الملك .

اما الدعامة الرابعة : فقد كانت انشاء ديوان للمظالم اشبه في مهمته بمجلس الدولة بمصر . ورئيس هذا الديوان كرئيس ديوان مراقبة الحسابات يجري تعينه بمرسوم ملكي ويكون مسؤولاً امام جلالة الملك .

ومن مهام هذا الديوان قبول الشكاوى والمظالم والتحقيق فيها واقتراح الاجراآت اللازمة بشأنها . وقد اعطيت لرئيس هذا الديوان ولموظفيه الصلاحيات الكاملة في البحث والتنقيب في الوزارات والمصالح المختلفة واستدعاء الموظفين المسؤولين للتحقيق معهم. وعليه ان يرفع الى جلالة الملك تقريراً وافياً

كل ستة اشهر عن اعمال الادارة وملاحظاته عن المظالم والمسؤوليات الواقعة على الموظفين وعلى الجهات الحكومية المختصة وما يقترحه من التدابير الكفيلة بتقويم الامور .

الخاتمة

٣٠ : وبعد فهذا عرضٌ عام لاهداف السياسة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية ولأهم الوسائل والمشروعات الرامية الى تحقيق تلك الاهداف وانني وان كنت لا اطمع في ان اكون قد وفيت الموضوع حقه الا انني آمل ان اكون قد وضعت امامكم صورة عامة تبين الخطوط العريضة للنهضة المباركة الشاملة في تلك البلاد العزيزة وللجهود التي تبذل في سبيل تحقيقها في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك . تلك النهضة التي تحمل في طياتها الخير العميم للمملكة العربية السعودية وللعرب اجمعين . والله ولي التوفيق .

نيسان ١٩٥٥ — **رجائي الحسيني**

مشروعات الانماء في الاردن

محاضرة وكيل وزارة الاقتصاد في شرقي الاردن السيد حمد الفرحان في سلسلة المحاضرات العامة التي نظمتها الجامعة الاميركية في بيروت لسنة ١٩٥٤ – ١٩٥٥ في موضوع « مشروعات التعمير والانشاء في البلاد العربية » .

الاردن وبتعبير ادق «المملكة الاردنية الهاشمية» هي مصطلح سياسي اكثر منها حقيقة جغرافية . كيانها المستقل هو نتيجة لخطأين من اخطاء الاستعمار البريطاني في وطننا العربي . خطأين لم يقعا عفواً وانما حدثا بقصد ووفق سياسة مرسومة . اولهما حدث سنة ١٩٢١ ، وفي تلك السنة ولدتُ في عجلون شمال الاردن وكان والدي يعود في منازعاته الى حكومة دمشق كما كان اجداده لاجيال من قبله ، في تلك السنة – ولعلها سنة مشؤومة في تاريخنا – قيل لنا: انكم انفصلتم عن دمشق وأُحدث لنا كيان اسمه « شرقي الاردن » رسمت حدوده بغير منطق جغرافي او تخطيط اقتصادي قابل للحياة ، بل بخطوط رسمت على الخارطة ولوّن داخلها بالاحمر الخفيف للدلالة على انها ضمن نفوذ الامبراطورية .

والحادث الثاني من تاريخ تكوين الاردن كان سنة ١٩٤٨ – وهي ايضاً سنة مشؤومة في تاريخنا – في تلك السنة اسدل الستار على مأساة ثانية من مآسي الاستعمار في بلادنا بانتهاء الانتداب عن فلسطين ، وقد دخلته سنة دخولنا فيه،

وخرجت منه وقد وفى الاستعمار فيها اغراضه وشطرها جزئين اعظمهما اقيمت فيه دولة اليهود التي ارادهـــا الانتداب ، وثانيهما رسمت له حدود ليست اقل شراسة واعتباطاً من حدود الامارة الشرقية بل اشد وانكى ، فصلت فيهـــا القرى عن اراضيها وموارد خيرها ومائها وفي حالات عن مدرستها ومسجدها ، وفي حالات فصل الاب عن ابنه في القرية الواحدة وضم هـــذا الجزء الذي حددته الخطوط المفتعله سنة ١٩٤٩ الى الامارة المولودة سنة ١٩٢١ واصبحت الرقعة التي تكونت من الشطرين « المملكة الاردنية الهاشمية » ، وبقيت مع ذلك مظللة بلون احمر خفيف .

هذا هو سفر التكوين في الاردن ، اهم ما فيه كما ترون انه تاريخ لخطأين بسيطين .

وصف الاردن :

جربت ان افترض ان احداً منكم لا يريد ان يحفظ رقماً ولكني ما نجحت في قبول هذا الافتراض على اطلاقه اذ لا بد لنقل الحقائق من الاستعانة بالارقام وقد امعنت في تخفيف ذلك ومع هذا سترون ان الارقام كثيرة .

مساحة الاردن (٩٦٥٠٠) كيلومتر مربع (٩١٠٠٠٠) كم ما كان يسمى امارة شرقي الاردن و(٥٥٠٠) كم الرقعة المقتطعة من قلب فلسطين (وتعادل حوالي خمس مساحتها السابقة) . من مساحة الاردن البالغة (٩٦٥٠٠) كم مربع هناك (١٢٠٠٠) كم تقريباً قابلة للزراعة منها حوالي ٢٣٠٠ كم حراج وغابات والباقي ومساحته (٩٧٠٠) كيلومتر مربع يزرع فعلاً . اي ان الارض المنتجة من الاردن تعادل ١٠٪ من مجموع مساحتها ومن ذلك نصف بالمائة (اي حوالي ٥٠٠ كيلومتر مربع) تحت الري . والمنطقة الزراعية في الاردن هي الرقعة المسكونة وتشكل مستطيلاً اخضر محصوراً بين خط الصحراء من الشرق وخطوط الهدنة من الغرب يمتد من شمال البلاد الى جنوبها طوله حوالي ٤٥٠ كيلومتراً وعرضه يتفاوت بين ٢٥ – ١٠٠ كيلومتر . يتكون هـــذا

المستطيل الزراعي من هضبتين شرقية وغربية معدل ارتفاعهما ٩٠٠ متر فوق سطح البحر ومعدل سقوط الامطار على سطحهما يبدأ من خمسماية مليمتر في السنة في الطرف الشمالي الغربي وينزل حتى (٤٠٠) ملم في اطراف الرقعة الشرقية ثم يهبط فجأة على خط الصحراء وبينهما منخفض غور الاردن على عمق يتفاوت من (٢٠٠) الى (٤٠٠) متر تحت سطح البحر . وغور الاردن من اخصب مناطق الاردن الزراعية طوله حوالي (١٠٠) كيلومتر وعرضه بتفاوت من (٥ الى ٤٥) كيلومتراً ومساحته حوالي (١٠٠٠) كيلومتر . وفي جنوب الغور يقع البحر الميت وطوله حوالي ٧٠ كيلومتراً على عمق ٤٠٠ م تحت سطح البحر وهو من اقوى وأزخر الموارد الصناعية في الاردن .

وتقطع هضبتي الاردن سلسلة من الاودية المتوازية كخطوط العرض تصب كلها في غور الاردن اهمها اليرموك والزرقاء .

وهذه الاودية تكون الموارد المائية للبلاد معدل جريانها السنوي حوالي (٧٠٠) مليون متر مكعب اي ما يكفي لارواء حوالي (٥٠٠ر٠٠٠) دونم. ويضاف الى هذه المياه حقوق اراضي الغور من مياه نهر الاردن .

والاردني في طولكرم يرى البحر على بعد (١٠) كيلومترات ولكنه لو شاء ان يصله او ينال منه لكان عليه ان يسافر (٥٠٠) كيلومتر الى بيروت او الى العقبة على السواء . والاخيرة هي منفذ الاردن الوحيد على البحر الاحمر تقع في طرف البلاد الجنوبي على بعد (٣٦٠) كيلومتراً من العاصمة .

هذه هي معالم الطبيعة في الاردن .

السكان :

عدد السكان في الاردن حسب آخر تعداد هو :

(١ر٣٥٠ر٠٠٠) انسان منهم (٨٥٠ر٠٠٠) يقيمون في منازلهم و (٥٠٠ر٠٠٠) لاجئون في الخيام .

ويزيد عدد السكان بمعدل ٣٪ في العام في خيـــام اللاجئين واقل قليلاً بين سكان المنازل وقد كانت صورة هذه المجموعة البشرية عند توحيد الخطأين سنة ١٩٤٩ كما يلي :

أ – ٤٠٠ر٠٠٠ في فلسطين منهم ٤٥٪ يعيشون على الزراعة و ١٥٪ عمال خدمات مستخدمون (اي ٦٠٪ عمال مستخدمون) و٢٠٪ مزارعون متعطلون معظمهم فقدوا اراضيهم عبر خط الهدنة و ٢٠٪ عمـال خدمات فقدوا اعمالهم (اي ٤٠٪ متعطلون كلياً) .

ب – و ٤٥٠ر٠٠٠ في شرقي الاردن منهم ٧٠٪ عـــاملون على الزراعة والخدمات و ٣٠٪ متعطلون كلياً .

جـ – و ٥٠٠ر٠٠٠ في الخيام متعطلون كلياً.

اي ان المجموعة الانسانية في الاردن تكونت من .

أ – متعطلين :

٥٠٠ر٠٠٠ لاجيء بلا عمل يمثلون ١٠٠ر٠٠٠ عامل معطل .

٣٠٠ر٠٠٠ من السكان في منازلهم يمثلون ٦٠ر٠٠٠ عامل متعطل .

ب – عاملين

٥٥٠،٠٠٠ من السكان في منـــازلهم يعيشون على موارد ثابته يمثلون ١١٠،٠٠٠ عامل مستخدم اي ان عدد العمال العاطلين (١٦٠،٠٠٠) رجل من اصل (٢٧٠،٠٠٠) رجل .

ونسبة التعطل في هذه المجموعة ٦٠٪ تقريباً .

الارصدة النقدية :

عند توحيد الخطأين في سنة ١٩٤٩ كان النقد لفلسطين المتداول ٦٠ مليون جنيه مقسمة كما يلي :

٢٧ مليون محجوزة في المنطقة المحتلة من فلسطين .
٥ ملايين متداولة في شرقي الاردن
١٨،٥ مليون مع سكان فلسطين العربية واللاجئين اليها والى الاردن .
٥،٣ مليون مع سكان غزة واللاجئين اليها .
٤،٢ مليون مع اللاجئين لبقية الدول العربية .

اي ان الاردن ابتدأ سنة ١٩٤٩ بثروة نقدية قدرها (٢٣،٥) مليون جنيه بدأت تهبط سنة بعد سنة مجارية تدهور الحالة الاقتصادية بالتدريج وهبوط مستوى المعيشة . واهم اتجـــاه اخذه النقد هو الايداع في الابنية . ولذلك اتسعت حركة البناء خلال السنوات الثلاث التي تلت التوحيد (ويقدر انهـــا استنفذت على الاقـــل ١٠ ملايين جنيه من الرصيد النقدي) كما استنفدت الحاجات الاستهلاكية الاخرى ٥ ملايين وفي سنة ١٩٥٣ كان النقد المتداول حوالي (٨ ١/٢) مليون دينار اي بنقص (١٥) مليون عن مجموع الرصيد النقدي، منها ٧ ١/٢ نقص في الارصدة الاسترلينية في لندن . وقـــد بلغت صفراً في تلك السنة (وسبعة ملايين ونصف نقص في النقد المتداول) .

من هنا بدأنا . من هذه الارض التي ٩٠٪ منها صحراء
ومن هذه المجموعة البشرية التي ٦٠٪ منها متعطلون
ومن هذه الثروة النقدية التي تعادل ٦ ١/٢ دينار لكل رأس
بدأ الاقتصاد الاردني يسير نحو اهدافه .

الى اين

ان تحديد المشكلة الاقتصادية في الاردن هو اول خطوة للعمل على حلهـا وقد جرت عدة محاولات لتحديد المشكلة من ناحية الكم من قبل خبراء افراد او جماعات، في نطاق توجيه وزارة الاقتصاد ونتجت عن دراستهم نتائج اولية جرى تحسينها على مراحل . وسانقل احدث تقدير لتحديد المشكلة الاقتصادية وبالتالي تحديد اهداف الفعالية الاقتصادية في الاردن .

وساحاول ان اتجنب التفصيلات الفرعية التي يصر الخبراء على انها اهم من الكل – واصور بارقام كبيرة هدف الاقتصاد الاردني من ثلاث زوايا تلتقي في نقطة واحدة .

اولاً – تحديد الهدف من ناحية العمالة والبطالة :

سبق واسلفت ان عدد المتعطلين عن العمل في الاردن هو ١٦٠،٠٠٠ رجل منهم ١٠٠،٠٠٠ من اللاجئين .

ولا بد عند بدء التخطيط الاقتصادي من تبني عدة فروض واعتمادها اساساً للحساب واحد الفروض الذي تبناه التخطيط الاقتصادي الاردني هو فصل مجموعة اللاجئين في هذه المرحلة عن نطـــاق التخطيط باعتبار الموارد الاردنية ليست مسؤولة عنهم . وهم كذلك لا يرغبون في ان يتم استيعابهم بصورة تمس حقهم بالعودة الى مواردهم الاصلية . ولذلك تقتصر الحلول على السكان في منازلهم .

ولهذا تحدد مشكلة الاقتصاد من ناحية البطالة بايجاد عمل ل (٦٠،٠٠٠) متعطل (وهنا يعتمد فرض ثان هو ان يبقى مستوى المعيشة على ما هو عليه حالياً رغم انخفاضه) .

ومن فروض التخطيط الضرورية . تحديد الفترة الزمنية لانجازه .

ولنفرض قبول ١٠ سنين (وهي فترة مقبولة لاسباب عملية) لبلوغ الهدف من هذه الزاوية . في نهايتها يكون عدد السكان قد زاد (٣٠٠،٠٠٠) وعدد المتعطلين قد بلغ (١٢٠،٠٠٠) فينتج ان امام المخطط ايجاد عمل ل(١٢٠،٠٠٠) عامل في ١٠ سنين .

ولو قبلنا الارقام المتحفظة التي قدمها الخبراء عن الرأس المال اللازم لتشغيل واعالة عـامل واحد وعائلته المؤلفة من خمسة اشخاص على المعدّل ، والتي تبلغ (٧٠٠) دينار لنتج من ناحية البطالة ان هدف الاقتصاد الاردني يمكن بلوغه بايداع (٨٤) مليون دينار في مشروعات منتجة خلال عشر سنين .

ولو فرضنا – وهو فرض معقول – ان ٥٠٪ من الايداع المنتج يجب ايداعه للخدمات والمواصلات والادارة لنتج ان رأس المال اللازم لانهاء البطالة في الاردن خلال عشر سنين هو (١٢٦) مليون دينار اي بمعدل ١٢،٦ مليون دينار (٣٨) مليون دولار في السنة اعتباراً من سنة ١٩٥٥ – تنتهي في سنة ١٩٦٥ .

ثانياً – تحديد الهدف من ناحية ميزان المدفوعات :

ساعتمد ميزان المدفوعات لسنة ١٩٥٣ اساساً لتحديد الهدف من هذه الزاوية .

يتبين من تلك السنة ان مصروفات الاردن الحقيقية بلغت ١٥،٨٨ مليون دينار وعائداتها الحقيقية بلغت ٨،٠٨ مليون دينار (بما فيها الصادرات والسياحة وتحويلات المهاجرين) اي ان الحساب الجاري مدين بحوالي ٨ ملايين دينار – في السنة .

ولنفرض اننا نستهدف سد هذا العجز في السنة العاشرة من البداية اي سنة ١٩٦٥ .

ويجب ان نفرض انه في تلك السنة جرى تشغيل جميع المتعطلين عن العمل اي ١٢٠ الف متعطل وراءهم (٦٠٠،٠٠٠) نفس فينتج ان ترتفع المستوردات الاستهلاكية (١١٠٪) اي يصبح العجز في ميزان المدفوعات سنة ١٩٦٥ حوالي ١٧،٥ مليون يجب تسديده عن طريق الانتاج للاستهلاك المحلي وتخفيض الاستيراد او زيادة الانتاج للتصدير .

ومن تجربتنا خلال السنين الثلاث السابقة من المشروعات الانتاجية بلغت نسبة الرأسمال المودع لقيمة الوفر في ميزان المدفوعات (٣ الى ١) (وهذا ينطبق على المشروعات الكبيرة كالاسمنت والبوتاس ومصفاة البترول والفوسفات) .

اي يلزم ايداع حوالي (٥٣) مليون دينار في المشروعات الانتاجية لسد العجز في ميزان المدفوعات خلال عشر سنين، (٥٠٪) من هذا المبلغ ثمن ادوات انتاجية مستوردة يلزم لصيانتها خلال عشر سنين ٦٠٪ من ثمنها (بمعدل ٦٪ في السنة) اي ١٥ مليون دينار اضافية .

وهذا يجعل مجموع الاموال المودعة لسد عجز الميزان التجاري حوالي (٧٠ مليون) دينار .

وفوق هـــذا الايداع الانتاجي يجب ان يضاف حوالي (٤٠) مليوناً للخدمات العامة والمواصلات والادارة فيبلغ المجموع (١١٠) ملايين دينار .

اي بمعدل (١١) مليون دينار في السنة .

ثالثاً – تحديد الهدف من ناحية الدخل الاهلي :

قدر الدخل الاهلي في الاردن سنة ١٩٥٣ باقل من (٣٠) مليون دينار . بما فيها الاعانات الاجنبية التي بلغت (١٠) ملايين دينار اي ان الدخل الاهلي المحلي كان حوالي (٢٠) مليون دينار (وهذا يعادل ٦٠ دولاراً للفرد تقريباً).

فلو فرضنا لغايات التخطيط الاقتصادي اننا نستهدف هذا الرقم خلال عشر سنين لنصل بالدخل الاهلي في الاردن لمستوى سوريا اليوم (اي ١٥٠ دولاراً للفرد وهذا ليس طموحاً بعيداً) لكان معنى ذلك ان الدخل الاهلي سنة ١٩٦٥ يجب ان يبلغ حوالي ٦٢ مليون دينـــار . وبالرغم من صعوبة تقدير نسبة الرأسمال المودع للدخل القائم الناتج بدقة مقبولة في الاقتصاد البدائي الا ان الدراسات التي لدينا عن المشروعات الكبيرة كاليرموك والبوتاس والسوبر فوسفات والفوسفات تدل ان نسبة (٢ الى ١) هي اقرب ما تكون الى الواقع .

وهـــذا يعني وجوب ايداع مبلغ ١٢٤ مليون دينـار خلال عشر سنين ليكون دخل الفرد الاردني في نهايتها معادلاً لدخل الفرد في سوريا اليوم .

اي بمعدل ١٢،٤ مليون دينار في السنة .

هذه الزوايا الثلاث تحدد (الى درجة معتمدة لغـــايات التخطيط) مدى الايداع اللازم في الاردن خلال عشر سنوات بمبلغ (١٢٦) مليون دينار من زاوية القضاء عـــلى البطالة و (١١٠) ملايين دينار من زاوية تسوية ميزان المدفوعات و (١٢٤) مليون دينار من زاوية رفع الدخل الاهلي .

ومعدل هذه الارقام الثلاث (١٢٠) مليون دينار اي ١٢ مليون دينار في السنة .

هذه المبالغ محسوبة لحل مشكلة « السكان في منازلهم » . ومن يرغب لغايات الحساب ان يدخل اللاجئين فعليه ان يضرب الارقام بـ ٢ر٥ فتصبح ٣٠٠ مليون في عشر سنين و ٣٠ مليون في السنة . وهذه الارقـام الاخيرة (احلام) تدل على انه من المؤكد من ناحية واقعية وبصرف النظر عن عواطفنا ولو توفرت الاموال فان الامكانيـات من حدود الاردن تعجز عن استيعاب اللاجئين وفي الحقيقة تعجز عن استيعاب اي منهم. وكل استيعاب يفرض خلال هذه السنين العشر سيكون على حساب ازاحة احد « السكان في منازلهم » عن عمله وعلى طول الامد خلق طبقة جديدة من اللاجئين بعدد من يجري استيعابهم.

ولهذا يعتمد التخطيط في الاردن الاقتصار على حل مشكلة السكان المقيمين وذلك وحده يستدعي ايداع (١٢٠) مليون دينار في عشر سنين بمعدل (١٢) مليون دينار .

من هنا تبدأ الطريق .

وتثار بطبيعة الحال عدة اسئلة .

هل الاموال ممكنة التوفر ؟؟ واجيب بان هـذا ليس اصعب سؤال اذ اعتقد ان الاموال لن تكون العقبة الاولى .

ثم هل تتوفر الامكانيات ؟ وهذا هو السؤال الاصعب. وسأجرب الاجابة عنه فيما بقي من الحديث .

١ – امكانيات الانماء في الاردن

في الاردن ثلاثة ميادين انماء : الزراعة – والصناعة ، والمناجم ، والخدمات .

اولا – ميدان الزراعة

١ – سبق وذكرت رقماً اختلط لا شك بغيره وهو (٩٢٠٠) كيلو متر مربع (اي ٩ر٢ مليون دونم) مساحة الاراضي القابلة للزراعة الجافة ومن اصعب الامور تقدير قيمة الاموال الممكن ايداعها في الزراعة الجافة وقيمة مرتجع هذه الاموال لان (نَفَس) الزراعة طويل وخطواتها بطيئة وتعتمد على عوامل خارجة عن التحكم – (المطر في الدرجة الاولى ثم الآفات والطوارىء) .

ولكن بعض الخبراء قد رأوا امكانية زيادة الدخل الزراعي الجاف حوالي ٤٠٪ خلال عشر سنين اي حوالي (٤) ملايين دينار في السنة العاشرة . وتقدر الاموال اللازمة لذلك ب (١٥) مليون دينار يصرف منها (٥) ملايين لزيادة موارد المياه الجوفية ، والمراعي والثروة الحيوانية ، وبناء مستودعات للحبوب ويصرف (١٠) ملايين للتوسع في زراعة الفواكه والعنب والزيتون حيث تزيد المساحات المزروعة من هذه الاصناف حوالي نصف مليون دونم جديدة .

٢ – اما في ميدان الري ففي الاردن امكانية واحدة رئيسية هي غور الاردن . وهذا المشروع مكانه في راس القائمة بين مشروعاتنا الانتاجية .

خطوط المشروع الرئيسية يمكن وصفها كما يلي :

يكون غور الاردن سهلاً مستوياً محمياً بالمرتفعات من كل جانب طوله (١٠٠) كيلومتر وعرضه يتفاوت من (٥ الى ٤٥) كيلومتراً يبدأ قبل مصب اليرموك على نهر الاردن في الشمال بمنسوب (٢٠٠) متر تحت سطح البحر ويميل نحو الجنوب بتدريج متساو حتى يصل البحر الميت بمنسوب (٤٠٠) م تحت

سطح البحر . احواله الجوية مثالية للحياة الزراعية والحيوانية وكانمـــا خلقته الطبيعة ليكون ارضاً مثالية للزرع . اقدم ما سمعنا عن اخصاب زرعه ما قاله ابو جهل قبل ثلاثة عشر قرناً لقريش يحـارب اراء محمد اذ قـال لهم : « لا تصدقوه ، فانه يعدكم جنة كجنان الاردن » واحدث مـــا قيل فيه رأى للبروفسور باندیني استاذ الزراعة في جامعة روما قبل شهرين وقد دعي لزيارة الغور فكان مما قاله في ابحاثه : « لا توجد في حوض البحر المتوسط بقعة اكثر ملاءمة واستعداداً للانتاج الزراعي من غور الاردن » .

مساحة الغور (٩٤٠،٠٠٠) دونم صنفت اراضيه حديثاً من قبـــل شركة خبراء دولية فوجد ان (٥١٣،٠٠٠) دونم منهـا قابلة للاستثمار والري كما هي ويمكن استصلاح جزء من الباقي مع الزمن .

موارد الغور المـائية هي نهر الاردن بعد ان يغادر بحيرة طبريا وجريانه الطبيعي هنـاك (٥٤٠) مليون متر مكعب في السنة ثم نهر اليرموك وجريانه الطبيعي (٤٦٠) مليون متر مكعب في السنة ، ومجموع هذين النهرين (١٠٠٠) مليون متر مكعب في السنة ، ويضاف اليهما عدد من الاودية الداخلية في الاردن مجموع جريانها الطبيعي حوالي (٢٢٠) مليون متر مكعب في السنة ، تقابلها اودية داخلية في المنطقة المحتلة جرياتها الطبيعي حوالي (٩٠) مليون متر مكعب في السنة منها – حوالي (١٧٠) مليون متر مكعب حقوقه ثابتة لسوريا – ولبنان في اعـــالي الانهر خارج الغور والبـاقي ومقداره حوالي (١١٤٠) مليون متر مكعب في السنة تتنازعها الاراضي الواقعة على ضفتي نهر الاردن .

وقد بدأت دراسة مشروع ري غور الاردن من قبل حكومـة الاردن في سنة ١٩٥٢ وعقدت اتفاقية مع سوريا لهذه الغاية في حزيران سنة ١٩٥٣ وتمت مؤخراً جميع الدراسات في الميدان وسيقـدم التقرير بالمواصفات النهائية للمشروع في نيسان القادم (١٩٥٥) .

خطوط المشروع النهائية

مر المشروع منذ الجد في دراسته بمراحل عديدة وآخر ما وصلت اليه خطوط المشروع الرئيسية ما يلي :

الانشاءات :

١ – ينشأ سد للتخزين على اليرموك سعته (٣٠٠) مليون متر مكعب في موقع المقارن او وادي خالد في ارض عربية . ويستوعب هذا السد كل تصريف نهر اليرموك العادي بما فيه مياه الفيضانات . ما عدا الفيضانات فوق العادة « وتحدث مرة كل سبع سنين » . تكاليف هذا السد ٢٩ مليون دولار « ويلاحظ اني بدأت باستعمال الدولار وحدة للعملة لاني ارجح ان مول هذا المشروع لن يكن ممن سبق لهم التعامل بعملة هارون الرشيد » .

٢ – ينشأ سد تحويل على العدسية مهمته تحويل مجرى مياه السد العالي الى قناة الري في الغور الشرقي وكذلك توليد طاقة كهربائية وبالاضافة يمكن لهذا السد تحويل مياه الفيضانات العالية الى بحيرة طبريا وتكاليف هذا السد ١٫٥ مليون دولار .

٣ – تنشأ قناة ري اساسية سعتها (٢٠ م ٣) في الثانية تمتد من سد العدسية في الشمال بمحاذاة طرف الغور الشرقي حتى طرف البحر الميت طولها حوالي (١٥٠) كيلو متراً وتكاليفها (١٥،٦) مليون دولار .

٤ – ينشأ « سيفون » من نقطة جنوب وادي اليابس « على بعد حوالي ٥٠ كيلو متراً من بداية القناة الشرقية » يقطع غور الاردن غرباً ليغذي قناة الغور الغربية الاساسية التي تمتد بمحاذاة الغور الفلسطيني حتى طرف البحر الميت وتكاليف ذلك (٩٫٤) مليون دولار .

٥ – تنشأ قناة من سد التحويل من العدسية الى بحيرة طبريا لتصريف مياه الفيضانات العالية وقناة اخرى من طبريا الى قناة الري الشرقية لاستجرار حصة

الاردن من مياه نهر الاردن . وتكاليف ذلك (٤) ملايين دولار .

٦ – تنشأ اعمال ري على الاودية الداخلية في الاردن للتحكم بمياهها وكذلك تنشأ مضخات نضح لارواء الاراضي الصالحة فوق مستوى القناة « ومساحتها حوالي ١٠٠ الف دونم اي خمس مساحة الغور » وتكاليف ذلك (١٧٫٢) مليون دولار .

٧ – تنشأ شبكة اقنية ري فرعية واقنية تصريف لكل الاراضي الواقعة بين القناتين الرئيسيتين ومجرى نهر الاردن . وتكاليف ذلك (٣٥،٧) مليون دولار .

٨ – تنشأ محطات توليد – كهربائية على السد العالي والعدسية لتوليد طاقة قدرتها (٥٥،٠٠٠) كيلوات تنتج (٢٠٠) مليون كيلوات ساعة في السنة . وتكاليف ذلك (١٧) مليون دولار .

٩ – وبالاضافة يتم تحويل مجرى السكة الحديدية من محاذاة نهر اليرموك وهذه علاوة على بعض النفقات الطارئة الاخرى تكلف (٤،٦) مليون دولار .

– وبذلك يكون المجموع الكلي لتكاليف المنشآت من السد العالي حتى شبكة التصريف حوالي (١٣٥) مليون دولار اي (٢٦٠) دولاراً الدونم .

وهذه تقديرات اعدتها شركة اميركية وقد لوحظ انها تميل الى الارتفاع اذا روعي مستوى اجور العمال والخدمات في بلادنا بالنسبة لما هو في اميركا مما قد يوفر في التقديرات .

ب – ينشأ المشروع على مراحل تبدأ من سنة ١٩٥٦ وتنتهي سنة ١٩٦٣.

ج – حقوق المياه

اعد نمط زراعي لاستثمار اراضي الغور الاردنية يتطلب حاجات مائية تعادل حوالي (٨٢٥) مليون متر مكعب في السنة . ولكن الحصة المقترحة للاردن في المباحثات التي دارت مؤخراً في بيروت تعادل (٧٧٧) مليون متر

مكعب. وما زالت هذه النقطة بين ما يجب استكمال بحثه في مراحل مباحثات جونستون المقصود اجراؤها فيما بعد.

د – الانتاج

اعد النمط الزراعي الوارد ذكره في الفقرة السابقة من قبل هيئة خبراء مختصين لاستثمار اراضي الغور. واهم معالم هذا النمط ما يلي :

١ – تكون المساحة المروية (٥١٣،٠٠٠) دونم.

يزرع منها ٥٦٪ دورة ثنائية و ٤٤٪ محصولات ثابتة.

يدخل في الدورة الثنائية ٨٪ رز وهذا ينتج ١٢،٠٠٠ طن ويسد كامل حاجة السوق المحلية و ٦٪ قطن وهذا ينتج (٢٠٠٠) طن ويسد كامل حاجة السوق المحلية و٨٪ شوندر وهذا ينتج ٢٠،٠٠٠ طن سكر ويسد حاجة السوق المحلية و ١٤٪ قمح والباقي خضار صيفية وشتوية للاستهلاك المحلي وللتصدير.

ويدخل في النبـــاتات الثابتة ٢٠٪ لزراعة العلف وهذه تكفي لتربية (٨٠،٠٠٠) رأس من البقر والحيوانات العاملة.

وباقي المساحة اشجار فواكه وحمضيات وموز وبلح.

وتبلغ قيمة هذه المنتجات السنوية بالاسعار الدولية السائدة حوالي (٤٠) مليون دولار.

تستوعب فترة انشاء المشروع حوالي (٤٠،٠٠٠) عامل. ويستوعب بعد اتمامه حوالي (٢٠،٠٠٠) عامل على الزراعة يقابلهم حوالي (١٠،٠٠٠) استخدام غير مباشر.

وعلى ذلك تكون اسس مشروع اليرموك هي ارواء (٥١٣،٠٠٠) دونم بمنشآت تكلف (٤٨) مليون دينار وينتج عنها دخل سنوي تعادل قيمته حوالي (١٣) مليون دينـار (اي نصف مجموع الدخل الاهلي في الاردن حاليـــاً) ويعطي عملاً دائماً لحوالي (٣٠،٠٠٠) عامل يعيلون (١٥٠،٠٠٠) شخص.

وخلاصة ميدان الزراعة هي انفاق (٦٣) مليون دينار تقابلها زيادة متوقعة في الدخل قيمتها ١٥ مليون دينار في السنة .

ثانياً – ميدان الصناعة والمناجم :

ينقسم التخطيط في ميدان الصناعة الى قسمين :

١ – الصناعات المشبعة

وهذه هي صناعات تقام لسد الاحتياج المحلي في الاردن وبقدرة سعة السوق المحلية والتصدير فيها مجرد احتمال . وهي على العموم صناعات صغيرة تدرس من قبل وزارة الاقتصاد وتقرر تصميماتها النهائية ثم توضع موضع التنفيذ من قبل الافراد او بالتعاون مع الحكومة .

وقد قام منها حتى الآن الصناعات التالية التي اصبحت بسبب انجازها خارج التخطيط .

	مليون انتاجه طن	القيمة صافيه بالدنانير	
مشروع الاسمنت ٥١/٥٤ رأسماله	١	٧٠،٠٠٠	٥٠٠،٠٠٠
مصانع الكحول ٥١/٥٤	٠،٢	٤٠٠	٦٠،٠٠٠
مصنع تكرير الزيوت ٥٣/٥٥	٠،٢	٦٠٠٠ فرق القيمة	١٨٠،٠٠٠
النباتية	١،٤		٧٤٠،٠٠٠

ويقع ضمنها مشروعات صناعات فردية صغيرة كالصابون والمعلبات الغذائية والمعكرونه والمسامير والاحذية والاثاث والملابس الجاهزة والامتعة الجلدية والزخارف والطوب الناري وتلبيس الاطارات والسكب المعدني والحرف اليدوية والسجاد والمشروبات الروحية والكبريت وهذه كلها صناعات اهلية قائمة تسد حاجة السوق المحلية يقدر انتاجها حالياً بحدود ما قيمته (٣) ملايين دينار في السنة وهي قادرة على التوسع بمدى مرونة الاستهلاك المحلي ولذلك لا تدخل في التخطيط الذي نحن بصدده الا بقدر مراقبتها للابقاء على كفائها وصيانتها واستمرار توسيعها لمباراة المرونة في استهلاك انتاجها .

ويقع ضمن التخطيط من الصناعات المشبعة ما يلي :

السنة	رأس المال مليون دينار	طن الانتاج	قيمة الانتاج مليون دينار
مصفاة تكرير البترول ٥٨/٥٥	١٬٥	١٥٠٬٠٠٠	١٬٠٠٠
الدباغة ٥٧/٥٥	٠٬١	٦٠٬٠٠٠	٠٬٧٠٠
السكر ٥٨/٥٥	٠٬٥	٢٥٬٠٠٠	٠٬٧٥٠
البيرة ٥٧/٥٥	٠٬١	٥٠٠	٠٬٠٧٥
النسيج ٥٩/٥٥	٢٬٥	١٬٥٠٠	١٬٠٠٠
الصابون ٥٧/٥٥	٠٬١	— —	— —
المرجرين ٥٧/٥٥	٠٬١	٤٠٠	٠٬٠٨٠
المجموع	٥٬٠٠		٣,٦٠٥[1]

وبذلك فهذه الصناعات المشبعة تتطلب ايداعاً قدره (٥) ملايين دينار وتوفر انتاجاً قيمته حوالي مليوني دينار وهي اذا درست بمستوى الاسعار السائدة حالياً — اكثر المشروعات ربحاً. والاتجاه قائم على اساس انشائها برأسمال محلي على طريقة الاشتراك بين الحكومة والشعب . وهي طريقة تبنتها وزارة الاقتصاد منذ ثلاث سنين ونجحت ويسميها الرأسماليون في الاردن بطريقة (المصائد) وخلاصتها ان وزارة الاقتصاد عندما تتم دراسة مشروع وتقرر قيامه ترصد في موازنة الحكومة جزءاً بسيطاً من رأسماله ثم تؤسس شركة تساهم بها بالجزء المرصود وتدفعه لتغري الناس بالمساهمة ويتجمع حول هذه النواة رأس المال الاهلي لتغطية باقي اسهم المشروعات .

واول مصيدة بهذا المعنى كانت مشروع الاسمنت اذ دفعت الحكومة ٥٠٪ من رأسماله سنة ١٩٥٢ وبدأ انتاجه سنة ١٩٥٤ ونجح . حقق في السنة الاولى ربحاً قدره ١٨٪ وكانت حصة وزارة المالية من دخل المشروع (١٥٠) الف

(١) بعد القاء المحاضرة ووضع بعض هذه المشروعات موضع التنفيذ تبدلت هذه التقديرات واهم تبديل تم كان في مشروعي تكرير البترول والنسيج فازداد تقدير حدود المشروعين وقيمة انتاجها .

دينار « اي حوالي ٣٠ من رأسمالها » وهذا اغراها هي بدورها برصد اموال لمشروعات جديدة .

وقد سهل هذا النجاح تطبيق سياسة المصائد فاصبحنا نرصد نسبة اقل من « الطعم » كل سنة .

– وفي نيسان ١٩٥٥ يتضمن مشروع الموازنة خمس « مصائد » لا تزيد نسبة المرصود في اي منها عن عشرة بالمئة من رأسمال مشروعاتها .

٢ – الصناعات الرسمية :

هذا هو ميدان الانتاج الثاني في الاردن بعد مشروع اليرموك وهدفه ان يجعل من الاردن مصنع سماد للشرق الاوسط واسيا .

يقوم التخطيط في هذا الميدان على ثلاث صناعات رئيسية هي الفوسفات والسوبرفوسفات والبوتاس .

١ – الفوسفات:

هذا مشروع الاردن الاول. وكأني اتصور الطبيعة التي قست على الاردن من جوانب عدة تركت باباً مفتوحاً يمكن ان نعبر منه الى الفرج .

مادة الفوسفات (وهي مركب ثالث فوسفات الكلس) مادة اساسية لحياة النبات تشكل في عصرنا الحاضر اكثر من خمسين بالمئة من مجموع الاسمدة التي يعطيها الانسان للارض .

يستهلك العالم منها حوالي ١٨ مليون طن في السنة . والحاجة اليها مؤخراً تتزايد بنسبة ١٠ بالمئة سنوياً .

مواردها الرئيسية في الوقت الحاضر شمال افريقيا « وهي ارض عربية » وفلوريدا ، والاردن وهي المورد الثالث .

يكوّن الفوسفات في الاردن طبقة ارضية تمتد من شمال عمان نحو الجنوب محاذية للسكة الحديد وموازية لاتجاه غور الاردن حتى تبلغ مشارف العقبة .

وهذه الطبقة متقطعة ومتنوعة في درجتها واتساعها على طول خط امتدادها . وقد جرى كشفها في موقعين اولهما في الرصيفة (وهو المنجم الرئيسي) على بعد ١٤ كيلومتراً شمالي عمان ، والثاني في الحسا على بعد (١٦٠) كيلومتراً جنوبي عمان (٢٠٠ كيلومتر شمالي العقبة) .

تقدر موجودات منجم الرصيفة بحوالي (٣٢) مليون طن فوسفات بنسبة (٧٢ – ٧٤) بالمئة وهذه تعادل اعلى موجود الفوسفات التجاري في العالم . وليس مقدار الـ (٣٢) مليون طن هو حدود الموجود في الرصيفة وانما هو الذي جرى تقديره وليس ما يمنع الترجيح باتساع هذا الرقم باتجاهي الشمال والجنوب حتى ضعف هذا المقدار .

ومنجم الرصيفة مستغل الان تقوم عليه شركة اردنية رأسمالها مليون دينار دفع منها اربعمائة الف دينار، للحكومة منها (٢٥٠) الف دينار والباقي يملكه الاهلون .

– وتخطيط مشروع الفوسفات قائم على اساس ابقائه مشروعاً اردنياً في تمويله . وسيجري توسيعه بالتدريج – بحسب التوسع في قدرة النقل – بايداع اموال سنوية فيه حتى يبلغ رأسماله مليون دينار سنة ١٩٥٨ وعندها يبلغ انتاجه فوق نصف مليون طن في السنة .

ومنجم الحسا في الجنوب في دور الاعداد لبدء الانتاج ويرجح ان يباشر الانتاج فيه في نهاية سنة ١٩٥٥ والمقادير التي تم مسحها في الحسا تعادل (١٤) مليون طن ليست بجودة فوسفات الرصيفة لانها اكثر تنوعاً اذ تتراوح درجتها من (٦٢ – ٧٢) بالمئة ولكنها مع ذلك وبدرجتها هذه مطلوبة لسوق الشرق الاقصى . وتخطيط المشروع قائم على اساس ادماجه بمشروع الرصيفة واستثماره من قبل الشركة نفسها وايداع نصف مليون دينار فيه بالتدريج حتى سنة ١٩٥٨ حيث يستهدف انتاجه نصف مليون طن يشحن عن طريق العقبة الى اسواق الشرق الاقصى .

والمرحلة الثانية من تخطيط الفوسفات تنتهي في سنة ١٩٦٥ حيث يكون

الرأسمال المودع بحدود (٣) ملايين دينار يقابلها مبلغ مماثل يجب ايداعه في وسائط النقل ويكون الانتاج السنوي (٢) مليون طن . ونقدر ان هذا سيكون قريباً من درجة الاشباع لتوسع هذا المشروع .

وتكون قيمة الانتاج في هذه الحالة حوالي (٨) مليون دينار سنوياً وعدد العمال (٦٠٠٠) عامل مباشرة و (٣٠٠٠) اضافي .

وقبل ان اترك الحديث عن الفوسفات يحضرني خاطر جانبي لا علاقة له بالموضوع ولكنه جدير بالذكر .

كشف الفوسفات الاردني في الرصيفة سنة ١٩٣٢ وكانت امارة شرقي الاردن تحت ادارة الانتداب تتلقى اعانة سنوية لفقرها وتشكو من البطالة . وبقي الفوسفات متعثراً هزيلاً حتى سنة ١٩٥١ . عشرون سنة بلغ مجموع الانتاج خلالها (٥٧،٠٠٠) طن اي بمعدل (٢٨٠٠) طن في السنة . وفي سنة ١٩٥١ وضعت الحكومة الاردنية يدها على المشروع وهي يد وطنية توصف في تقارير ادارة الانتداب بانها (غير كفؤة لادارة شؤونها...) ومع ذلك كانت تلك اليد قادرة على احياء الفوسفات . ارتفع الانتاج السنوي الى (١٠،٠٠٠) طن سنة ١٩٥٢ و (٤٠،٠٠٠) طن سنة ١٩٥٣ و (٨٠،٠٠٠) طن سنة ١٩٥٤ والشركة الآن متعاقدة على بيع ونقل (١٥٠،٠٠٠) طن سنة ١٩٥٥ ، ولم اعرف من قبل توسعاً في ميدان المناجم اسرع من التضاعف سنوياً . ولا اقول هذا للتعريض بادارة الانتداب فهي في نظري ادارة غريبة لا شأن لها بالاردن وانما لتأكيد حقيقة في اذهاننا تخفف من وهم الشعور بالنقص . وللتأكيد بان بلادنا لا تعمر الا بسواعدنا ، ولن نجد اكفأ على إعمارها من كفاءات ابنائها . كما قلت هذه نقطة فرعية .

٢ – السوبرفوسفات :

صناعة السوبرفوسفات فرع من الفوسفات . وتخطيط المشروع قائم على اساس اكفاء حاجات الوطن العربي والشرق الاوسط وبعض التصدير للشرق

الاقصى . ويستهدف المشروع انتاج (١٠٠،٠٠٠) طن سوبرفوسفات قيمتها (٣،٥) دينار ويستخدم الجبس المحلي او الكبريت المستورد من العراق لانتاج الحامض الكبريتيك اللازم لهذه الصناعة .

٣ – البوتاس :

مشروع البوتاس الاردني احياء لميت . فقد كان المشروع قائماً حتى سنة ١٩٤٧ ثم جرى تدميرة نتيجة لحوادث فلسطين . وفرع منه ما زال قائماً جنوب البحر الميت وتدل المعلومات التي لدينا على انه ينتج (٤٠،٠٠٠) طن في السنة وفي سنة ١٩٥٢ تقرر اعادة السير بتأسيس المشروع في الاردن واستخدم لهذه الغاية خبراء قدموا الدراسة المفصلة للمشروع في حزيران سنة ١٩٥٤ ودلت الدراسة على ان المشروع اقتصادي ومربح واسواقه موفورة وخاصة في الشرق الاقصى .

يقوم المشروع الاردني على اساس انتاج (٧٠،٠٠٠) سنوياً في المرحلة الاولى ويمكن التوسع فيها لحدود (١٠٠،٠٠٠) طن سنوياً فيما بعد ، ويكلف المشروع (٤،٤) مليون دينار وقيمة انتاجه (١،٥) دينار في السنة .

ويتفرع عن صناعة البوتاس صناعات فرعية ذات شأت منها انتاج البرومين وبرميد الكلس المغنيزيوم ومما يذكر ان الدول العربية ابدت اهتماماً بالمشروع . وقد عرض على المجلس الاقتصادي العربي في نهاية سنة ١٩٥٤ فأقر انشاء المشروع برأسمال عربي على الاسس التالية :

١ = تدفع الاردن من رأس المال مبلغ ٧٥٠،٠٠٠ دينار على ثلاث سنوات وقد رصد ثلث هذه المبالغ في موازنة نيسان ١٩٥٥ .

٢ = تطرح باقي اسهم المشروع وقيمتها (٣،٦٥٠،٠٠٠) دينار للاكتتاب العام في الاسواق العربية (لرأس المال الاهلي) .

٣ = ما لا يغطى بعد طرح الاسهم تغطيه حكومات الدول العربية مساهمة منها في المشروع .

٤ = تضمن الحكومة الاردنية ربحاً لرأس المال الاهلي لا يقل عن ٥٪ في السنة .

٥ = تعفى الحكومة الاردنية الشركة من كل الضرائب لمدة عشرة سنين من بدء الانتاج .

وجميع هذه الشروط المفصلة ترجح ان ينجح العرب في انشاء مشروع مشترك هذه المرة .

وينتظر ان تكون الحكومات العربية قد اعطت اجوبتها بشأن هذا القرار قبل نهاية الشهر الحالي ويجتمع المجلس الاقتصادي العربي ثانية في القاهرة في ١٥ آذار المقبل لاتخاذ قرار نهائي خاص بتأسيس المشروع .

وبذلك تكون خلاصة التخطيط في ميدان الصناعات والمناجم كما يلي :

٥ ملايين دينار في الصناعات المشبعة قيمة انتاجها (٣) ملايين دينار .

١٤ مليون دينار في الصناعات الواسعة قيمة انتاجها (١١) مليون دينار .

ومجموع التخطيط في ميدان الصناعة والمناجم يستدعي ايداع (١٩) مليون دينار قيمة انتاجها في نهاية السنين العشر (١٤) مليون دينار .

وبالاضافة إلى هذه الصناعات المتسعة توجد امكانيات لم تصل غاياتها بعد تشير الى امكانية استثمار مناجم الحديد والمنغنيز والبترول والغاز الطبيعي . وهذه ما زالت في قيد الدراسة ولا يمكن ادخالها في التخطيط في هذه المرحلة ولكن يمكن اضافتها في اي وقت تصل الدراسات الى نتائج ايجابية .

ثالثاً — ميدان الخدمات :

للتمكن من تنفيذ التخطيط الذي سبق وصفه في ميادين الانتاج الزراعي والصناعي يجب ان يرافقه ايداع متناسب في الخدمات وقد قدرت المبالغ اللازمة لحفظ التوازن السليم بحوالي (٤٠) مليون دينار في العشر السنين المرسومة لبرامج الانماء .

وينقسم هـذا المبلغ باتجاهين متساويين : المواصلات ، والخدمات الاجتماعية ويدخل فيها التعليم والصحة .

المواصلات :

لبلوغ اهداف المشروعات السابقة يجب انجاز المشروعات التـالية في حقل المواصلات :

١ – طريق للنقل الثقيل من شمـال البحر الميت بمحـاذاة طرفه الشرقي عبر وادي العربة حتى العقبة . تخدم جزئيـاً لنقل منتجات مشروع غور الاردن والبوتاس طولها ٢٧٠ كيلومتراً وتكاليفها (٤) ملايين دينار .

٢ – طريق للنقل الثقيل من عمان جنوبـاً عـلى خط الصحراء تعبر خط الفوسفات حتى العقبة طولها ٣٦٠ كيلومتراً منها ٨٠ كيلومتراً معبدة الآن والباقي (٢٦٠) كيلومتراً غير معبد وتكاليفها (٢،٥) مليون دينار .

٣ – تحسين خط سكة الحديـد وتمديده مسافة (٨٠) كيلومتراً من نهـايته الجنوبية ليصل العقبة وزيادة قطعه المحركة لسعة (١،٥) مليون طن في السنة، وتكاليف ذلك حوالي (٨) مليون دينار .

٤ – انشاء شبكة من الطرق الفرعية لغايات حيوية واجتماعية طولها(٦٠٠) كيلومتر وتكاليفها حوالي (٣) ملايين دينار .

٥ – بناء ميناء العقبة :

وهذا المشروع الآن قيـد التنفيذ على مرحلتين الاولى تكلف (١) مليون دينار يبدأ تنفيذهـا في النصف الثاني من سنة ١٩٥٥ وتستهدف انشاء رصيف للفوسفات والبوتاس قدرته مليون طن في السنة ورصيف للبضائع التجارية سعته (٢٠٠،٠٠٠) طن في السنة وتتم هذه المرحلة خلال ثلاث سنين .

والمرحلة الثـانية تكلف (١،٥) مليون دينار تتم في نهاية السنين العشر تستهدف انشاء رصيف ثان للفوسفات ورصيف ثان للبضائع التجارية .

٦ – توسيع تسهيـــلات السكن والمتعة في الامكنة السياحية وتأمين المواصلات اليها والتوسع في الدعاية والنشر وتشجيع الصناعات السياحية وهذا البرنامج يستدعي ايداعاً يقدر بمبلغ (٥) ملايين دينار في العشر السنين القادمة.

وبذلك تستوعب مشروعـــات المواصلات والسياحة ايداعاً مجموعه (٢٥) مليون دينار وينتج عنها زيادة في الدخل تقدر بـ (٥) ملايين دينار.

الخدمات العامة

يشمل تخطيط الخدمات العامة توسعاً يتناسب مع برامج الانتـاج في حقل ابنية المدارس والمستشفيات وانتاج القوى الكهربائية والاندية والمساعدات الاجتماعية وتقدر نفقات هـذا الحقل بحوالي (١٥) مليون دينار خـلال العشر السنين القادمة وهي لا تضيف مباشرة الى ارقام الانتاج.

تلخيص مشاريع الانماء

	الاموال المودعة مليون د	الزيادة في الدخل م دينار	الاولوية في الكفاءة	الاولوية بالنسبة للكفاءة
الزراعة المتسعة	١٥	٤	٤	٪٢٦	٤
مشروع اليرموك	٤٨	١٣	١	٪٢٩	٣
الصناعات المشبعة	٥	٣	٥	٪٦٠	٢
الصناعات الواسعة والمناجم	١٤	١١	٢	٪٧٨	١
المواصلات	٢٥	٥	٣	٪٢٠	٥
الخدمات الاجتماعية	١٥	–	٦		٦
	١٢٢	٣٦		٪٢٩	

ومن المفيد ان يلاحظ اثر هذه المشروعات في موازنة الحكومة الاردنية

وامكان تسديد عجزها. فموازنة الحكومة الآن من مواردها المحلية تعادل (٥) ملايين دينار تقريباً اي بنسبة ٢٥٪ من مجموع الدخل الاهلي المحلي .

والعجز في الموازنة البالغ حوالي (١٠) ملايين دينار يؤمن من الاعانات .

— واذا طبق برنامج الانشاء مع بقاء نسبة الضريبة للدخل كما هي الآن أصبحت موارد الحكومة (١٥) مليون دينار وبهذا يسد العجز الذي نتلقاه الآن من موارد اجنبية...

وستكون هناك زيادة في متطلبات الموازنة بسبب ارتفاع مستوى المعيشة والادارة ولكن سيكون ايضاً نقص بسبب عدم اضطرار الحكومة انذاك لتخصيص اموال للاغاء بنفس النسبة اللازمة حالياً .

هذه هي خطوط الاعمار في الاردن للعشر السنين القادمة وهي مجموعة ارقام تدل على هدف واحد هو ان تصبح المجموعة الانسانية في الاردن بمستوى حياة انسانية كريمة حرة وكل الارقام رغم بلاغتها لا توضح معنى الهدف الصحيح الذي نرمي اليه اكثر مما وضحته كلمات سمعتها في مخيم لاجئين في غور الاردن اذ وقف شيخ مهدم في حلقة يقول :

« اننا نريد الخبز الذي تعطيه لنا وكالة الاغاثة ولكننا نريد اكثر من ذلك ان ننتهي من بقائنا عالة على احسان الوكالة » .

وردد المعنى ذاته شاب حدث تكلم في نادٍ رياضي في عمان، وكانت عبارته: « اننا بحاجة الى الاعانة من الانجليز ولكننا بحاجة اكثر الى الشعور بكرامة الاعتماد على انفسنا . »

هذه هي خطوط الهدف . وهذه خطوط الطريق اليه . ونحن ندرك انها لن تكون في الحياة سهلة كما هي على الورق .

ندرك ندرة رأس المال . وان توفر ندرك ان له انياباً حادة تجرح ان لم تعالج بحذر .

وندرك ان التنفيذ يتطلب ثقة وخبرة وجهداً متواصلاً . ويتطلب عقولاً متسعة تقود وتدفع. هذه ليست من البضائع التي يشكو الاردن من توفر فائض لديه منها .

وندرك ان النجاح في تطبيق هذا البرنامج يتطلب ايماناً بحق الناس في الحياة والكرامة وايماناً بقدرتهم على الكفاح وايماناً بقيمة ثروتهم الطبيعية والبشرية .

كنت اتحدث في اجزاء من هذا البرنامج بين آن واخر في الاردن. وكان دائماً بين الحضور من يسمي الحديث «تخطيط الاحلام» ومن اشدهم مغالاة في ذلك شاب متشكك له نفس شاعرية جاءني يوماً اثر حديث من تلك الاحاديث يهدي اليّ دعاء مترجماً عن شاعر قديم وقال لي متهكماً ان هذا الدعاء هو خير سبيل لتحقيق احلام الاقتصاد الاردني . سأتلو عليكم الدعاء المترجم الذي توجه به الشاعر لربه :

« اللهم رب هبني ان اؤمن بك . ثم هبني قوتك الخارقة وعقلك الشامل وحبك للجمال . ثم دعني اسير في الارض احرث السهول فتنتج وتملأ السلال خبزاً وازرع الجبال لتملأ الفضاء خضرة واريجاً وافتح الطرق وابني المدن لتزين وجه الارض . واشيد المصانع يتصاعد دخانها للسماء يسبح بحمدك . ثم انيرها بالنور الساطع لتشع في الفضاء كالجوهرة .

اللهم هبني ذلك كله ثم اعدني اليك وحاسبني لاقول لك مباهياً رب لقد اعطيتني الارض جرداء مظلمة كئيبة وها انا اعيدها اليك تفيض جمالاً يسبح في الفضاء » .

وكان صديقي الشاعر يظن انه بدعائه يقيم سداً بين الواقع والاحلام . ولكنه في ذلك اخطأ . لان دعاءه خير طريق تصل الاحلام بالواقع .

لم يعطنا الرب كل قوته وكل جماله لنعمر بها الارض . ولكنه اعطانا بعض قوته وبعض عقله وبعض حبه للجمال . ثم اعطانا بعض الارض .

وهذا البعض يكفي لاعمار ذلك البعض .

واعل اله شاعرنا ان سمعه يبتهل بالدعاء يرده عليه قائلًا له :

« الى نفسك وجّه الدعاء ايها الشاعر » .

حمد فرحات

ملاحظة – في الفقرة الخـــاصة بالثروة النقدية في الصفحة ١١٣ يقصـد بالثروة النقدية الرصيـد بالاسترليني ومبالغة في التدقيق يرجى ادخال التصحيح التالي على عباراتها :

بعد كلمة « نقدية » في السطر الاول من الفقرة تضاف كلمتا «بالارصدة الاسترلينية» وبعد كلمة « النقدي » قبل اغلاق القوس في السطر الخامس تضـــاف كلمة « بالاسترليني » وفي اول السطر السادس يضاف « الزيادة في الارصدة الاسترلينية المستعملة لاستيراد » ... وكلمة « بالاسترليني » بعد كلمة « ٥ ملايين » في السطر نفسه .

يحذف السطران ٨و٩ من الفقرة .

البحث العلمي في الصناعة والانشاء

المحاضرة التي القتها الدكتورة سلوى نصار رئيسة دائرة الفيزياء في الجامعة الاميركية في بيروت في سلسلة المحاضرات العامة عن «مشروعات الانماء والتعمير في البلاد العربية»

في اواخر سنة ١٩٣١ اعلن العالمان الالمانيان بوته وبكر Bothe & Becker انهما لاحظا اشعة نفاذه تتولد عند تفاعل قطعة من معدن البريليوم وبعض دقائق الفا المنبعثة من الراديوم او ما شابهه . ولم يمض بضعة اشهر حتى توصل تشادوك Chadwick العالم البريطاني الى حقيقة هذه الاشعة ومعرفة طبيعتها ، اذ تبين له انها اجسام صغيرة كنواة الايدروجين ولكنها محايدة لا كهرباء لها ولذلك اطلق على وحدتها اسم « نيوترون » Neutron . فاستقبل العلماء هذا الاكتشاف باهتمام عظيم وذلك لما رأوه في هذا الجسم المحايد من امكانات غنية في اختراق نوى الذرات على اختلافها ، ومنح تشادوك جائزة نوبل لهذا الاكتشاف العلمي الذى ساعد ولا يزال يساعد على تقدم المعرفة الاساسية وعلى تفهمنا تركيب الذرة .

أكبّ العديد من الفيزيائيين على درس النيوترونات وكيفية تفاعلها مع ذرات العناصر المختلفة . وفي سنة ١٩٣٤ ، اي بعد مرور سنتين على اكتشاف تشادوك ، قام فرمي والمشتغلون معه في جامعة روما ببعض الابحاث مصوبين عدداً من النيوترونات على بعض املاح اليورانيوم وذلك لدرس كيفية تفاعلاتها وللتوصل الى عناصر جديدة اثقل وزناً من اليورانيوم

وهذه العناصر « فوق اليورانيوم » transuranic لا توجد في طبقات الارض ولا في اي قسم آخر من الكون. وانتشرت المعلومات المستنتجة من اختبارات فرمي بين الفيزيائيين وبعض الكيميائيين لخطر شأنها، ولما قارنها من غموض والتباس علمي . وفي سنة ١٩٣٩ اعلن هان Hahn وستراسمن Strassman استنتاجهما من ابحاثهما المشابهة لبحث فرمي عند تفاعل النيوترونات مع اليورانيوم ، وتمّ اكتشافهما لظاهرة انشطار نواة اليورانيوم فتوافد الفيزيائيون الى مختبراتهم لتكرار اختبار هان وستراسمن وللتأكد من هذه الظاهرة لما لها من امكانات في اظهار مكنونات النواة ونوع القوى فيها وكشف غوامضها ، كما وان للطاقة الحاصلة من الانشطار مستقبلاً كمصدر للطاقة ربما تم المصادر الاخرى كالفحم والنفط وغيرهما .

اما اليوم بعد مرور ٣٣ سنة على اكتشاف النيوترون و ١٦ سنة على اكتشاف ظاهرة الانشطار ، فالنيوترون المسبب الانشطار وعنصر اليورانيوم المنشطر وما ينتج عن تفاعلهما تكون اعظم قوى صناعية عرفها التاريخ واكبر وحدة صناعية في العالم اليوم واسرعها نشوءاً ومن اخطرها او اسلمها نتائج وابعدها مدى في كل حقل عرفته المدنية، واوسعها تنوعاً في الاستخدام للعمل وادقها مقياساً لامتحان حقيقة الميول الانسانية وذلك عن طريق استخدامها للخير العام او للشر المدام . ان الترسمل في الافران النووية «Nuclear Reactors» وما يتبعها في الولايات المتحدة فقط يفوق ترسمل اكبر الصناعات (منفردة واحياناً مجتمعة) ومنها صناعة السيارات والحديد والنفط والانسجة . وهي اليوم تستخدم ٣،٥٪ من مجموعة الطاقة الكهربائية المولدة في الولايات المتحدة . وفي مركز من المراكز (وهو واحد من عشرات من نوعه) قائم على مساحة ١٦٠٠ مليون متر مربع اي ما يعادل ٤٠٪ من مساحة لبنان ، وحيث يعمل ٦٥ الف بنّاء وعامل في تشييد الابنية واتمامها بلغ الترسمل ٩٠٠٠ مليون دولار. وعندما كانت مدام كوري تشتغل بعزلتها لتنقية بضعة اطنان من خام اليورانيوم ، قليلاً ما خطر لها انه في اقل من نصف قرن سيتقاضى

صاحب منجم من خامات اليورانيوم في صحاري كولورادو مبلغ ١٥٠ مليون دولار ثمن ما يمكن استخراجه من ذلك المنجم ، ولا تصور بكرل مكتشف خاصة الاشعاع النووي بواسطة الواحه الفتوغرافية البسيطة ان الدخل السنوي من صنع الآلات لكشف الاشعاع النووي (في الولايات المتحدة وحدها) سيبلغ ٢٠ مليون دولار ويشتغل في صنع هذه الآلات ما يربي على ١٥ الف عامل ، بعد مرور ٥٥ سنة على اكتشافه العلمي . (لقد قامت مؤسسة صناعية في كلفورنيا باستخدام العناصر المشعة لتعيين درجة الافناء في المحركات (Wear and Tear) عند الاحتكاك استغرقت ٤ سنوات وكلفت ٣٥٠٠٠ دولار ولكن لو اتبعت الطرق التقليدية في تلك التجارب لاستغرقت ستين سنة وكلفت مليون دولار) .

لا اريد ان اثقل على حضراتكم بكثرة الارقام ، لكني اذكر بكل تحفظ ان عدد المشتغلين من علماء وتكنيكيين وبنائين وشركات مساهمة في النواحي المتعلقة باليورانيوم وما يدور حوله في الولايات المتحدة وبريطانيا يزيد على المليوني عامل في الوقت الحاضر . فيكون النيوترون ، هذا الجسيم المحايد الذي نتج عن بحث علمي صرف قد احدث ثورة في عالم الصناعة وانقلاباً في التكنيك. ان غوامض النواة لم تنجل تماماً حتى الآن وقد يكون من الابحاث القائمة اليوم ما يؤدي الى انقلابات مشابهة في وقت قريب .

وليست هذه المرة الاولى التي فيها يُحدث العلم ثورة صناعية ويفتح لها ابواباً تنقذها من الخمود ، فها هوذا جيمز واط يخترع الالة البخارية يوم كان مساعداً في المختبر العلمي للعالم بلاك احد اساطين علم الثرموداينمك في جامعة كلاسكو ولا اظنني بحاجة الى تبيان الانقلاب الصناعي الذي احدثته الآلة البخارية .

وبينما كان رنتجن العالم الالماني يتابع ابحاثه في كيفية انسياق التيار الكهربائي في الغازات سنة ١٨٩٥ لاحظ اشعة نفاذة ترافق هذا التيار وتخترق غلاف الانابيب حيث يوجد الغاز . وهكذا كان اكتشاف اشعة رنتجن او اشعة X.

وتأثير هذا الاكتشاف في الصناعة لم يقف عند خدمة التكنيك فحسب بل تعداه الى خلق صناعات جديدة لصنع الاجهزة المولدة والكاشفة ولصنع المواد الجديدة فضلًا عن الخدمة التي أسداها الى الطب والتشخيص .

ان البحث العلمي الساعي وراء المعرفة وتفهم نواميس الطبيعة هو في الحقيقة الينبوع الذي منه يستقى التكنيك كلما وجد نفسه في حالة قحط وانحطاط . واتباع الطريقة العملية في الصناعة هو المسلك الوحيد في هذا العصر للنجاح وللاستمرار في التقدم بل في استمرار البقاء نفسه. ومن المعروف أن التكنيك يتبدّل عادة تبدلاً كاملًا في مدة لا تزيد على السنوات العشر . وكل صناعة تتبع تكنيكاً واحداً وتتقيد به دون العمل المستمر لايجاد مبادىء جديدة ومواد جديدة واساليب للتحسين والانتاج جديدة لا شك انها ستجد نفسها معرضة لانحطاط اقتصادي يقضي عليها يوماً ما ويكون السبق دائماً للمؤسسة الصناعية التي تغذّي البحث العلمي الصرف وتُغذّى منه. ان ايجاد مواد جديدة وطرق مبتكرة يعتبر من مستلزمات الصناعة الحديثة ومن الحوافز التي تبعث فيها الحياة. وبالنظر لحاجة الصناعة المستمرة الى التجدد ترى نفسها مضطرة لاعتماد البحث العلمي مهما بعد ظاهره عن الفوائد التطبيقية . لقد اخترت وحدتين من الصناعة للتوضيح احداهما في مؤسسة بل تلفون Bell Telephone Laboratories والاخرى في مصانع دوبون Dupont فالاولى تعطف على الابحاث الفيزيائية وتهتم بها والثانية لها شأنها في الابحاث الكيميائية .

من احدث واجلّ الخدمات التي اداها البحث العلمي لانشاء الصناعة وتجديدها هو الاكتشاف الذي قامت به منذ ست سنوات مؤسسة «بل تلفون» وهي المؤسسة التي تشرف على ٤٣ مليون تلفون ، وهذا الاكتشاف يعتبر من اطرف الامثلة في الجهد المشترك والتعاون بين العلماء من فيزيائيين ورياضيين وكيميائيين وعلماء معادن من جهة والتكنيك الصناعي من جهة اخرى. وتؤمن مؤسسة « بل » بضرورة وجود جو جامعي للبحث العلمي الخلاق ولذلك فهي تفسح المجال الواسع وتؤمن الحرية التامة للبحث في المبادىء الاساسية حتى

وان لم يكن للبحث من منفعة تطبيقية واضحة .

بينما كان شاكلي الخبير في حالة الصلابة Solid State Physics والفيزيائي النظري يتفحص وينقب في بعض نظريات انسياق الالكترونات في المعادن نصف الموصلة للكهرباء توصل الى استنتاج امكانية ضبط حركة الالكترونات في هذه الاوساط باستعمال مجال كهربائي خارجي . فاستعان لامتحان نظريته هذه بعالمين احدهما اخصائي في الفيزياء الرياضية والآخر في الفيزياء العملية. فوضع الاول باردين Bardeen الاسس النظرية لما يحدث للالكترونات على سطح المادة واهتم الآخر براتين Brattain بامتحان هذه الاسس عملياً فاستعان بالكيميائي والمعدني Metallurgist لامداده بما احتاج اليه من بلورات الجرمانيوم النقية ، وكانت النتيجة صنع جهاز صغير الحجم بسيط المنظر سمي ترانزستر Transistor فهو يحل محل الانابيب المفرغة وهي القطع الاساسية في جميع الاجهزة الالكترونيكية كالراديو والريدار والاجهزة الكاشفة للاشعة النووية، هذا الجهاز خفيف نافع لا يحتاج الى التسخين والفراغ كالانابيب المفرغة ويستهلك من الطاقة ١/١٠ ما يستهلكه الانبوب المفرغ للقيام بالعمل نفسه ويحتاج الى ضغط كهربائي Voltage هو ١/٢٠ مما يحتاج اليه الانبوب وبذلك يمكن ان تكون القطع الداخلة في بناء الاجهزة (condenser, transfer, etc.) صغيرة بنسبة معادلة فضلا عن ان الترانزستر يعمر طويلاً اذ ليس فيه ما يستهلك في حالة الاستعمال ، وهو قد برهن عن كونه نقطة انطلاق في تكنيك المواصلات في القرن العشرين .

وكثيراً ما تكون الاكتشافات حافزاً لاكتشافات اخرى وتستلزم تكنيكاً جديدا وهذا التكنيك بدوره قد يؤدي الى استنباطات جديدة. ففي سياق صنع الترانزستر توصل التكنيك الى صنع بلورات الجرمانيوم على درجة من النقاوة لم تعرف من قبل اذ ان الترانزستر يستلزم نقاوة جزء في ١٠٠ مليون اي لكل مئة مليون ذرة من الجرمانيوم ذرة واحدة غريبة ضرورية وكافية.

اذاً التنقية يجب ان تبلغ مبلغاً افضل من ذلك. وقد استفادت مؤسسة «بل»، من هذا التكنيك في التنقية وصنعت كميات من الجرمانيوم النقي تستخدم الآن في الابحاث القائمة لحصر الطاقة الشمسية وتوليد الكهرباء منها مباشرة وشحنها في البطاريات.

ويشتغل اليوم في مختبرات بل تلفون ٩٥٠٠ عامل منهم ٣٠٠٠ عالم وخبير تكنيكي.

لقد وجد البحث العلمي طريقه الى الصناعة بشكل فعال في اوائل القرن العشرين وكلما زادت المنافسة في الاسواق ازدادت رغبة الصناعة في الاستفادة من البحث العلمي والطريقة العلمية وكثيراً ما ترى نفسها مضطرة الى طلب مساعدة العلم لحل مشاكلها. ويترتب على الصناعة الحديثة ان تكون بعيدة النظر كالعذارى الحكيمات فتملىء سراجها من زيت المعرفة قبل ان ينضب من السراج الزيت. فالتجارب العلمية في معظم الاحيان تحتاج الى الوقت الطويل والكثير منها مغامرة صناعية قد لا يؤدي الى نتائج قابلة التطبيق. وبالنظر لهذا الوضع (المربوط الى حد بعيد بصدف النجاح والفشل) يترتب على الصناعة ان تسهر سهراً متواصلاً على تغذية الابحاث العلمية وانمائها بشكل فعال ومستمر.

في سنة ١٩٢٨ استدعي عالم شاب دكتور في الكيمياء العضوية لينظم منهاجاً للابحاث العلميه في الكيمياء وليشرف على تحقيقه. وكان هدف هذا العالم الكيميائي، كاروثر، استقصاء المعلومات عن كيفية تركيب الجزيئات الضخمة Giant Molecules من الجزيئات الاصغر منها. والجزيئات الضخمة هذه تعرف بـ «Polymers» او «Super Polymers» كجزيئات المطاط مثلاً. وبعد درس دام سبع سنوات تمكن كاروثر والمشتغلون معه من صنع العديد من المركبات الضخمة الجزيئات وهي ذات اهمية عظمى من الوجهة العلمية منها ما يزيد وزنه الجزيئي على ١٠،٠٠٠. ولكن معظم هذه الجزيئات لها

درجة ذوبان منخفضة وسهلة الانحلال في الماء ، الا انه امتاز واحد من هذه المركبات بكونه قابل الانسحاب الى خيوط نحيفه مرنة ومطاطة ذات لامعية جميلة وصلابة تمكنها من الصمود دون انقطاع حتى لو سحبت بنحافة خيوط العنكبوت وهي قابله للغسيل والتنظيف واحتمال الحرارة. وهكذا تمت ولادة اول خيوط تركيبية Synthetic صنعت من الاوكسجين والايدروجين والنيتروجين والكاربون او من الماء والهواء والفحم. فسلم كاروثر هذا المركب الى المشرفين على الانشاء والانتاج ، وبعد انفاق ٢٧ مليون دولار وجهود ١٣٠ كيميائياً ومهندساً وفناناً خلال ١١ سنة اطلت دوبون على الاسواق بكلسات النيلون وبعدها بانواع الاقمشة المصنوعة من خيوط النيلون ولم يمض الوقت حتى احتل مركب كاروثر مركزاً رئيسياً في عالم الصناعة وفي حاجيات الجيوش ، واليوم تصنع منه الحبال الضخمة والاقمشة الشفافة ويمتد استعماله من صنع البراشوت الى السجاد ومن الصحون الى القطع الالية Gears ومجموع ما تورد معامل دوبون من النيلون الخام في السنة يزيد على ٤٠،٠٠٠ طن او ما يقابل ٤٠٠ مليون دولار وهذه المواد الخام تصدر الى المئات لا بل الالوف من المصانع الصغيرة والكبيرة التي تحول النيلون الخام الى القطع والاقمشة الجاهزة للاستهلاك .

لا شك في ان الكثير من الابحاث التي تقوم بها الصناعات لا تدر عليها اي نفع مادي على الاطلاق وتطمئن الشركات الصناعية للنتائج اذا ما تبين لها ان ما يعادل دولاراً واحداً من اصل كل خمسة دولارات تنفق في البحث العلمي يؤدي الى نتائج عملية لها قيمتها في التطبيق الصناعي .

ان الموازنة التي خصتها دوبون مثلاً للبحث (والانشاء) في سنة ١٩٥٤ بلغت ٦١ مليون دولار صرفت على الوجه التالي .

١) ايجاد الاساليب لتحسين المنتوجات المعروفة .

٢) ايجاد مواد جديدة للانشاء والانتاج .

٣) البحث العلمي الاساسي .

وكان نصيب هـــذا الاخير ١٥٪ من المجموع اي ما يزيد على ٩ ملايين دولار للبحث العلمي الذي لا ينتظر منه الاستخدام التطبيقي ، ويقوم بهـذه الابحاث ٢٥٠٠ شخص منهم ٨٩٠ عالماً وخبيراً تكنيكياً .

وفي السنة الماضية بلغ دخل المبيع من المواد والمنتوجات التي لم تعرف ل ٢٠ سنة خلت ، ٨٤٤ مليون دولار ، امـا انتاج هذه المواد وبيعها فكان مصدر تشغيل ٣٤٠٠٠ عامل .

لقد ذكرت مبالغ ضخمة تنفقهـا صناعات كبيرة عريقة بالانشاء والانتاج اما الصناعات الصغيرة منفردة فلا تتمكن مطلقاً من دعم مشاريع بحث فعال . وصناعاتنا في البلدان العربية (مع كونها بامس الحاجة الى الارشاد العلمي) لم تصل بعد الى الحجم ولا الى المستوى الذي يمكنها من رصد الموازنات الكبيرة لتجهيز المختبرات بالعدة اللازمة وايجاد العلماء للبحث العلمي على المستوى المرغوب فيه . مع العلم انها بامس الحاجة الى الارشاد العلمي . فالمستحسن اذا هو ان تقوم الصناعات مجموعة في كل بلد بالاتفاق مع الحكومات بتعهد معهد للبحث العلمي (لا البحث الصناعي) تدعمه مالياً وتتغذى منه صناعياً عندمـــا يقود البحث لما هو قابل الانشاء الصناعي على ان يبقى رجال العلم بعيدين عن الانشاء ومغرياته وان تستوفى شروط العمل فيه ، ويشرف على معهد كهذا مجلس للابحاث العلمية .

يتوقف مدى نجـــاح المعهد العلمي وتأثيره في الصناعة وفي تقوية معنويات الامة وامكاناتها على الاشخاص القائمين بالابحاث شرط ان تتوفر لديهم المستلزمات المادية (والجو الملائم) . ان حيوية البحث العلمي صورة منعكسة عن حيوية الباحثين فيه . فالتصميم الاساسي اذا في مشروعاتنـــا الانشائية يجب ان يبدأ بتصميم شامل لتدريب الفيزيائي والرياضي والكيميائي والخبير التكنيكي . ان التدريب العلمي يلقى اهتماماً محسوساً في معظم بلدان العالم ففي الاتحاد السوفياتي

مثلاً تخرج من الجامعـــات والمعاهد التكنيكية في السنة الماضية اكثر من ١٢٠٫٠٠٠ اخصائي في العلوم والتكنيك يضـــاف اليهم ٢٥٠٫٠٠٠ متمرن تكنيكي مساعد من المدارس المهنية .

ايها السيدات والسادة ،

اسمحولي ان اختم كلمتي هذا المساء بالاقتراحات التالية :

١) تأليف مجلس وطني للبحث العلمي تنحصر عضويته بالعلماء الاكفاء .

٢) القيام بتصميم شامل لتدريب العلماء والتكنيكيين في نواح معينة والى مستوى رفيع .

٣) اعداد معهد للبحث العلمي تدعمه الصناعات والحكومات مادياً دون ان تقيده بما يتنافى والانتاج العلمي .

وفيما يلي صورة دستور مقترح لمجلس وطني للابحاث العلمية في لبنان :

المجلس الوطني للابحاث العلمية
في لبنان

مهامه :

١) ان ينصح للحكومة في الامور العلمية على الصعيد الوطني او الدولي .

٢) ان يدير مشاريع المباحث العلمية التي تتبناها الحكومة وان يعين طرق صرف مخصصاتها المالية .

٣) ان يمنح المساعدات المالية للدرس او التخصص في لبنان او في الخارج والمجلس يقرر نوع التخصص . مسؤوليته تكون تجاه رئيس الجمهورية وحده .

لجانه .

١) علوم الحياة

٢) علوم طبقات الارض والمواد الطبيعية والاحوال الجوية
٣) الكيمياء
٤) الفيزياء
٥) الاحصاء العلمي
٦) تعريب المصطلحات العلمية الفنية
٧) المقاييس والمكاييل والاوزان (؟؟؟)

الميزانية السنوية :

١٧٠٠٠٠٠ ليرة لبنانية (اي ١٪ تقريباً من ميزانية الحكومة السنوية التي تتراوح بين ١٧٦،١٣٤ مليون ليرة لبنانية) .

اعضاء المجلس :

يجب ان يحمل المرشحون لعضوية المجلس شهادة الدكتوراه في احد العلوم الطبيعية او ما يعادلها (التعادل يقرره اعضاء المجلس) .

يتألف المجلس في البدء من اعضـــاء يعينهم رئيس الجمهورية ثم ممن ينتخبهم المجلس بالاكثرية

المدة ٣ سنوات

(١) رئيس (٢) نائب رئيس (ج) سكرتير - خازن (د) مدراء اللجان .

المنشورات :

(١) التقرير السنوي (يضم هذا تقارير اللجان والميزانية وتقرير الرئيس مشيراً الى خطط المستقبل) .
(٢) الابحاث المفردة حسب مقتضى الحال (بالعربية) او الانكليزية او الفرنسية مع موجز بلغات اخرى .
(٣) نشرة نصف سنوية على الاقل للاعلان (بالعربية) او الانكليزية او الفرنسية مع موجز بلغات اخرى .

تركيبه :

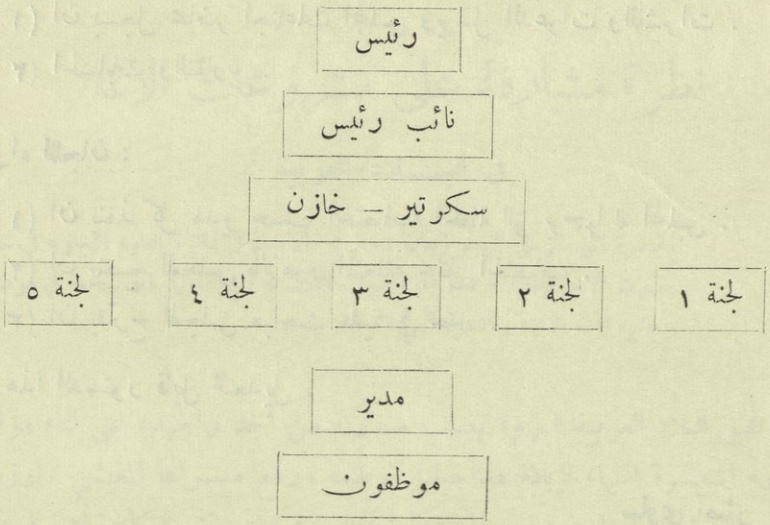

هذا التركيب قابل التعديل

واجبات

الرئيس :

١) ان يرأس جميع اجتماعات مجلس المباحث العلمية .

٢) ان يوحد جميع وجوه النشاط .

٣) ان يضع تقريراً سنوياً ويقدمه لرئيس الجمهورية .

٤) ان يمثل مجلس المباحث في المهام الخارجة عن جهازه الداخلي .

نائب الرئيس :

١) ان يقوم بواجبات الرئيس في غيابه .

٢) ان يساهم في وضع التقرير السنوي وان يأخـــذ المسؤولية الكاملة في تحضير النشرة والابحاث المفردة .

السكرتير – الخازن :

١) ان يسجل محاضر اجتماعات المجلس ويرسل الدعوات والنشرات .
٢) الحسابات والتقارير .

مدراء اللجان :

١) ان ينفذ كل مدير حسب اختصاصه الخطة التي يرسمها له المجلس .
٢) ان ينصح للمجلس بالامور المتعلقة بحقل اختصاصه .
٣) ان يقترح المجلس مباحث علمية في حقله .

هذا الدستور قابل التعديل .

سلوى نصار

نظرة مشارفة على مشروعات الانماء

في البـــلاد العربية

المحاضرة التي ختم بها السيد برهان دجاني ، الاستاذ في دائرة العلوم التجارية في جامعة بيروت الاميركية ، سلسلة المحاضرات العـــامة التي نظمتها الجـــامعة في موضوع « مشروعات الانماء والتعمير في البلاد العربية » .

تقبل البلاد العربية اليوم، بنسب متفاوتة من الجد والجهد، على انماء موارد الثروة المتيسرة لديها، لزيادة مداخيلها الوطنية ورفع مستواها المعيشي ، وزيادة فرص العمل لابنائها . يدفعها الى هذا الجهد ، عوامل شتى ، كلما زاد توفرها ، كلما زاد الجهد معها واتسع .

فمن هذه العوامل الدافعة ، التحسس ، على الصعيد القومي ، بان الاستقلال والحرية وهم ، ما لم تتوفر الدعائم المادية لحمايتهما ، وما لم ينجم عنهما خير يشعر به سواد الشعب ، فيدفعه الى الذود عنهما ، والشعور ، بان الطمع لا يكون في الموارد المستغلة ، بل في الموارد السائبة، وان العالم على العموم ، اقرب الى الاقرار بان الارض لمن استغلها لا لمن قطنها . ومنها على الصعيد الاجتماعي ، انتشار العلم ، ومحاولة محاكاة النمو الغربي في المعيشة والتنظيم ، ونشوء طبقة متوسطة من التجار والمتمولين والصناعيين ، اخذت تدرك امكانيات الربح في توظيف الاموال في مختلف حقول الانتـاج ، واخيراً نشوء طبقة من العمال ، ونشوء الوعي لدى هؤلاء العمال ولدى غيرهم من ابناء الطبقات الفقيرة، بالفارق الفادح في مستوى المعيشة بينهم وبين غيرهم من اصحاب الاموال — والتخوف من ان يؤدي هذا الوعي الى اتجاهـات وحركات ثورية تستهدف قلب النظم والاوضاع السائدة كلهـــا — هذا المزيج من الاسباب العامة هو الذي يدفع

الحكومات والافراد، الى وضع المشروعات الانمائية ومحاولة تطبيقها. ومما يزيد في حدة هذه العوامل في بعض الاحيان ظروف خاصة او احداث خاصة تمر بها بعض البلاد العربية اليوم .

فمصر مثلاً ، كما اخبرنا السيد حسين فهمي ، تعاني مشكلة حادة من جراء تزايد السكان المستمر، بشكل يفوق الزيادة المقابلة في الانتاج ، بحيث انه بات من الصعب المحـــافظة على المستوى المعيشي السائد في مصر اليوم ، رغم شدة تدنيه وانخفاضه ، الا بمجهود كبير في الحقل الانتـــاجي . فاذا لم يبذل هذا المجهود ، فليس بعيداً اليوم الذي يتجاوز الشقاء الانسانيفيه هناك كل احتمال . ويعاني الاردن، كما اوضح لنا السيد حمد الفرحان مشكلة اعظم واخطر ، فهو الى جانب تزايد سكانه ، بمثل تزايد السكان في مصر ، يؤوي نصف مليون من اللاجئين الفلسطينيين ، الذين فقدوا معظم مقومات عملهم ، دون ان يكون لهم امل يذكر في ان يجدوا عنها بديلاً في الاردن ذاته. وليس ما ذكره السيد الفرحان عن اللاجئين الفلسطينيين في الاردن ، سوى جزء من هذه المشكلة الكبرى التي تتناول مليوناً من ابناء الشعب العربي ، يعيش معظمهم الان على الاغاثة الموقتة ، في غزة ولبنان وسوريا ، الى جانب اولئك الذين يعيشون في الاردن ، ولو وجد من يتحدث لنـا عن المؤسسة المسؤولة عنهم ، وكالة اغاثة اللاجئين الفلسطينيين ، لكان قد اخبرنا عمـا يفكر به بشأن عملهم ومعيشتهم ، وعما ينتظر ان يكون لذلك من اثر على الانماء الاقتصادي في البلاد العربية .

ولقد تضاعف عامل الخوف السياسي مرات عديدة بنشوء اسرائيل واصبحت الحاجة الى الانمـاء الاقتصادي ملحة غاية الالحاح ، لا لتقوية المجهود العسكري فحسب، بل ايضاً لملء الفراغ الاقتصادي بأقصى ما يمكن من السرعة ، وقبل فوات الاوان ، وزاد في قوة العامل الاجتماعي ، انتشار الافكار الاشتراكية الحديثة .

ويجدر بنا عندما نتكلم عن الانماء الاقتصادي ان نتذكر قبل كل شيء ان

عزل الانماء الاقتصادي كموضوع للبحث لا يعني امكان عزل الانماء الاقتصادي من الناحية التطبيقية في واقع الحياة . بل ان اول خطوة في سبيل الانماء الاقتصادي ، لا بد حتماً ان توضح بأن هذا الانماء لا يمكن ان يكون الا جزءاً من محاولة شاملة للانماء في نواحي الحياة كافة . فالانماء الاقتصادي مثلاً لا يمكن ان يتم الا اذا توفر حكم صالح يفرض الامن ويوطد العدل ، ويتفهم امكانات البلاد وحاجاتها ، ويعمل على استغلال الامكانات وتلبية الحاجات . وايجاد مثل هذا الحكم هو مشكلة السياسة . ويحتاج الانماء الى معرفة فنية وادارية ، لا يمكن ايجادها الا ضمن برنامج تعليمي يدرك مدى الحاجة الفنية ونوعها فيعمل على تأمينها وهذه مشكلة من مشاكل التربية والتعليم . ولا يمكن لشعب تفتك به الامراض فتخفض فعاليته ونشاطه من ان يحقق انماء اقتصادياً ملحوظاً . وهكذا .

وعلى ذلك فان البرنامج الصحيح للانماء الاقتصادي ، حتى اذا وجد ، هو في حد ذاته جزء من برنامج اوسع واشمل للانماء العام لجميع نواحي الحياة . غير ان النواحي الاخرى ليست موضوع بحثنا الآن ولذلك فاننا سنقصر البحث على الناحية الاقتصادية .

ان الانماء الاقتصادي يعرض عادة الى الناس في صورة زاهية ، باعتباره املاً في مستقبل أرغد واسعد . وهكذا مثلاً سمعنا السيد الازري يتحدث عن تقدم الزراعة المرجو في العراق ، فيخبرنا بأنه لن يمضي ربع قرن من الزمن الا ويصبح دخل المزارع العراقي — اذا لم يزد عدد المزارعين العراقيين عما هو عليه الآن واذا استغلت جميع موارد الزراعة في العراق احسن استغلال — بمقدار ستة اضعاف ونصف ، اي بما يجعل ذلك المزارع في مصاف المزارع البريطاني او الالماني . وسمعنا السيد الفرحان يقدم لنا الارقام الكبيرة عما ينتظر من تقدم في الانتاج الاردني ، ومن ارتفاع في مستوى معيشة السكان — ما عدا اللاجئين منهم . وسمعنا عن الخيرات والبركات المنتظرة للجزيرة

العربية ، وعن المياه والقوى التي يزخر بها لبنان ، والتي اذا مـــا استغلت ، جلبت لسكانه الخير العميم واشعت على البلاد العربية الشقيقة .

ولست اجادل في ان هذه الصور الزاهية ممكنة كلها. غير ان الحقيقة الاولى التي يجب ان لا ننساها عندما ندرس الانماء الاقتصادي ، ان هذا الانماء تضحية قبل ان يكون املا ، وانه جهد مضن ، قبل ان يكون حلماً زاهياً ، وانه اذا كان علينا ان نؤكد الآن شيئاً في شأنه ، فهو شرف الجهد المبذول فيه . الانماء الاقتصادي تضحية يقدمها جيل في سبيل الاجيال القادمة . واذا شئنا ان نضع هذا القول في مصطلح اقتصادي فني ، قلنا بأن الانماء الاقتصادي لا يمكن ان يتم بدون توفير محلي ، طوعي او قسري ، والتوفير هو امتنـــاع عن الاستهلاك اليوم ، في سبيل بناء القوة الانتاجية التي تستطيع ان تؤمن المزيد من بضائع الاستهلاك في الغد . وهذا الغد قد لا يكون قريباً ، وقد لا يشاهده الجيل او الاجيال التي تعاني الحرمان في سبيله ومن اجله. كذلك فان الانماء الاقتصادي لا يمكن ان يتم الا بتأكيد العمل والجهد ، فهو اذن تضحية في كونه تأكيداً للامتناع بدلا من الاستهلاك ، وللعمل بدلاً من الراحة فاذا ما صور الانماء الاقتصادي لنا اموالاً توظف ومشاريع تبنى، فيجب ان لا ننسى لحظة واحدة ان العملية المستترة وراء هذا كله ، هي عملية الحرمان، والعمل.

وقد لا يكون هذا القول واضحاً تماماً بالنسبة الى البلاد العربية التي تعتمد اليوم موارد البترول ، في سبيل مجهودها الانمائي ، باعتبار ان هذه الموارد لكونها عارضة وحديثة العهد ، لم تكن تدخل في السابق في حساب الانفـاق الاستهلاكي . غير اننا نلاحظ انهـا لا تختلف ابداً عن سائر الموارد الاخرى ، وان الاختيار ما بين انفاقها على الاستهلاك ، او توفيرها للتوظيف الانمـائي ، هو ايضاً اختيار ما بين زيادة اشباع ، او ابقاء الحرمان لفترة من الزمن في سبيل البناء . واننا لنشهد هذه الحقيقة في واقع الحيـاة . فبينما اختار العراق مثلاً جانب الانماء فخصص له سبعين بالمئة من عائدات النفط ، نجد ان جميع

المشروعات التي نفذت في المملكة السعودية، او التي يفكر بها حالياً ، لا تكاد نفقاتها المالية تبلغ ايراد سنة واحدة من عائدات النفط ، وان جميع ما تبقى من ايرادات هذا المورد ، مضافاً اليه ما استلف على حساب السنوات القادمة يذهب الى الغايات الاستهلاكية . وحتى في العراق نفسه فاننا نلمس بين الحين والحين ضغطا في سبيل تخصيص المزيد من عائدات النفط للغايات الاستهلاكية بحجة ان سواد الشعب لم يلمس الى الآن اثر زيادة دخل العراق من النفط ، في حياته ومعيشته .

وكثيراً ما يصور الانماء الاقتصادي وكأن مشكلته الاولى مشكلة تمويل، اذا حلت امكن الانماء، واذا لم تحل استعصى. والواقع الذي لا ريب فيه ان التمويل مشكلة مهمة من مشاكل الانماء، خصوصاً عندما يحتاج الى مشروعات كبيرة من طرق وجسور وخزانات واقنية وموانىء وما شاكلها من الرساميل الاجتماعية ، وسنعود الى الاشارة الى هذه المشكلة بعد قليل . غير ان هذه ليست هي الانماء كله ، وهنالك حقول كثيرة يمكن البدء فيها بأقل التكاليف والحصول بواسطتها على زيادة هامة في الانتاج تيسر فيما بعد تمويل المشروعات اكثر كلفة . فمن ذلك مثلاً في حقل الصناعة زيادة الانتاجية الصناعية بادخال الطرق الحديثة في الادارة ومراقبة العمال وتدريبهم على وظائفهم، وفي تسويق المنتوج . فمن الامور المعروفة ان الانتاجية الصناعية في البلاد العربية منخفضة كثيراً عما هي عليه في البلاد النامية. ويصدق القول نفسه على الانتاجية الزراعية التي يمكن زيادتها زيادة كبيرة عن طريق تحسين طرق الزراعة ، ومكافحة الحشرات والآفات ، او عن طريق ادخال بعض المحاصيل الجديدة ، او تحسين البذور والنسل للنباتات والحيوانات ، وكلها وسائل تحتاج من العلم اكثر مما تحتاج من المال ، ولعل في ادخال زراعة القطن الى سوريا وزراعة التفاح الى لبنان امثلة لمجهود غير منظم في هذا الحقل من الانماء الاقتصادي ويظهر ان هذا الحقل ، لم يخضع بعد ، الا في مصر ، لاي نوع من انواع التنظيم والتخطيط .

اما المشروعات الكبرى فهي من غير شك محتاجة الى تمويل. ولقد رأينا ان مشكلة التمويل هذه يمكن ان تكون محلولة تماماً في البلاد المنعمة بالايراد من النفط . بل ان المشكلة في بعض هذه البلاد ، وعلى الاخص في العراق ، ستنقلب بعد فترة غير طويلة من الزمن من التأكيد على الانفاق الانمائي ، الى التأكيد على ضبط هذا الانفاق بحيث لا ينجم عنه تضخم ضار . الا ان البلاد التي لم يتوفر لها ايراد من النفط ، مضطرة الى الاعتماد على موارد اخرى في سبيل الانماء .

واول هذه المصادر هي بطبيعة الحال التوفيرات الداخلية التي يجب تجميعها بمختلف الوسائل المعقولة ، ووضعها في خدمة التوظيف والانتاج — وذلك عن طريق الضرائب والقروض الداخلية ، التي تزيد ما في متناول الحكومة من اموال للتوظيف العام، وعن طريق انماء النظم المصرفية والاسواق المالية ، التي تزيد ما لدى المجهود الفردي من اموال للتوظيف الخاص . وهذا كله يستدعي تطويراً في النظم والمؤسسات المالية ، وفي مؤسسات العمل الفردي ، بحيث يوجد من يجمع الاموال بكفاءة ومن يستغل هذه الاموال بكفاءة مماثلة ، بما يعود بالنفع على الجميع .

وثاني هذه المصادر ، خصوصاً بالنسبة الى البلاد المزدحمة بالسكان ، كمصر والاردن ولبنان، هو استثمار الطاقة الموفرة الكامنة في البطالة المستترة والظاهرة في سبيل البناء الانمائي . فمن الامور المعروفة بالنسبة الى مثل هذه البلاد ان عدداً كبيراً من الناس يعيشون في حالة بطالة مستترة وظاهرة اي انهم اما يعملون جزءاً من الوقت فحسب ، او انهم يعتالون على غيرهم من المنتجين او ان من الممكن سحبهم من عملهم بدون حصول اي تدنٍّ في الانتاج ، لان المنتجين الباقين ، وهم عادة من الفلاحين العاملين على الارض ، قادرون على انتاج نفس المقدار من الحاصلات . ففي هذه الحالة يمكن استخدام هذا الفائض من العمال بدون كلفة ، وذلك بأن يفرض على المنتجين من فلاحين وغيرهم

ضريبة تساوي حاجة فائض العمال الى الطعام ، ومن ثم تشغيل هذا الفائض في بناء الطرق والجسور والسدود ، اي تشغيلهم بدلاً من ان يبقوا عاطلين . على ان تشغيلهم يستلزم انفاقاً عليهم ، يزيد عما كان يكفيهم يوم كانوا في بطالة ظاهرة او مستترة ، وذلك لأن حاجة الفرد الى الطعام اثناء العمل تزيد عن حاجته اليه اثناء العطل ، ولأنه لا بد ، من اجل استخدامهم في سبيل العمل من استخدام بعض الآلات معهم ومن استقدام بعض المواد الاولية لعملهم . وهذا الانفاق الزائد – طعاماً وآلات ومواد – يمكن تأمينه اما من التوفير العام وإما من المصادر الاجنبية. الا ان استخدام العمال العاطلين ، او بالاحرى فائض العمال الزراعيين على هذا الشكل من شأنه ان يخفض تكاليف الانماء لانه يستخدم طاقة كامنة ويحولها من العطل الى العمل .

وعندما استقدمت الحكومة المصرية الدكتور شاخت الالماني لدرس اوضاعها الاقتصادية كان من اول ما اقترحه فرض العمل الوطني الاجباري ، كما تفرض الخدمة العسكرية الاجبارية لمدة معينة من الوقت . وهذا الاقتراح هو بطبيعة الحال وسيلة عملية لاستغلال هذه الطاقة . غير انه لا الحكومة المصرية ولا اية حكومة عربية أخرى قد فكرت حتى الآن في استغلالها . ولقد حاولت وكالة اغاثة اللاجئين الفلسطينيين استغلال طاقة اللاجئين الكامنة على هذا الشكل في سبيل اعمال انمائية ، تجعلهم من ناحية يستعيضون بالاجور عن الاغاثة ، وتفيد البلاد التي يعملون بها من ناحية اخرى . الا ان تشابك حياة اللاجئين بالموضوعات والقضايا السياسية كان احد الاسباب الرئيسية في عرقلة هذه المحاولة .

ومن طرق التمويل التي يلجأ اليها الكثير من البلدان المتخلفة ، التمويل عن طريق التوفير القسري او التضخم المالي . وهي طريقة تبدو في ظاهرها سهلة لانها في متناول الحكومة . غير انها في جميع الاحيان محفوفة بأعظم الاخطار ، فالتدهور في قيمة النقد ، الذي يرافق التضخم المالي ينال في الصميم

رغبة المجتمع في التوفير الفردي ، ولذلك فان ما يبدو بأن المجتمع يكسبه عن طريق المنشآت الحكومية المبنية بواسطة التضخم قد يفوقه خسارة اعظم ناجمة عن تضاءل المجهود الانمائي الفردي . ناهيك عي اضرار التضخم على اصحاب الدخل الثابت من موظفين وعمال ، وعن آثاره المعنوية السيئة التي تظل عالقة بالاذهان طويلًا فتؤثر في التطور الاقتصادي لمدة طويلة من الزمن . وقد تشعر بعض الحكومات العربية ، اما بضغط الحوادث او بضغط الوعود التي تكيلها، برغبة في انتهاج هذا الطريق الشائك للانماء . غير ان من الضروري ان لا تطغى هذه الرغبة ابداً على جانب الحكمة والاعتدال .

ومن اهم مصادر التمويل بطبيعة الحال ، التمويل الاجنبي ، عير ان مكانه في سلم مصادر التمويل يجب حتماً ان يلي التمويل الداخلي ، لان الاصل في الانماء هو الاعتماد على النفس . وهذا ايضاً له طريقان : التمويل الاجنبي للحكومات في سبيل مشروعات الانماء العام ، والتمويل الاجنبي للمجهود الفردي اما اقراضاً او مساهمة في رأس المال، وإما توظيفاً مباشراً في مشروعات انتاجية فردية .

فأما من ناحية التمويل العام فان النظام الحالي للتوظيف الدولي ، المرتكز الى الولايات المتحدة الاميركية وهي البلد الوحيد الذي لديه فائض الآن من رأس المال ، في العالم غير الشيوعي، يتدرج من المنحة ، الى الدين السهل الذي تقدمه خزينة الولايات المتحدة الاميركية، او مصرف التصدير والاستيراد التابع لتلك الخزينة ، الى القرض المبني على اسس التقصي الاقتصادي الصحيح الكامل، مع ميل الى التصعيب ، وذلك هو القرض الذي يمنحه المصرف الدولي للتعمير والانشاء .

ولقد حالت ظروف سياسية كثيرة دون نيل البلاد العربية شيئاً من المساعدات والمنح الاميركية — ما عدا منحاً لا تكاد تذكر جاءت عن طريق برنامج المساعدة الفنية الاميركية، كما تلقت مصر في العام الفائت مساعدة مالية

بمقدار اربعين مليون دولار لبعض المشروعات الانمائية – وجلها من مشروعات المواصلات. كما لم تنل هذه البلاد – بخلاف قروض لا تكاد تذكر تلقتها مصر والسعودية – اية قروض من مصرف التصدير والاستيراد الاميركي .

اما من ناحية قروض المصرف الدولي ، فان العراق هو البلد الوحيد الذي نال قرضاً لمشروع وادي الثرثار ، ما لبث ان تخلى عنه بعد زيادة عائداته من النفط . ويفاوض لبنان للحصول على قرض لمشروع الليطاني ، وتفاوض سوريا للحصول على قروض لبعض مشروعاتها الانمائية . وكان يحول دون حصول سوريا على القروض حتى الآن عدم انجاز دراسة المشروعات التي كانت القروض تطلب من اجلها ، وتهيّب الحكومة السورية من عقد قروض اجنبية . وربما كان المصرف الدولي نفسه على شيء من التردد ايضاً ، لان القوة السياسية التي تهيمن من وراء ستار على اعماله ليست متحمسة بعد لتهيئة الوسائل اللازمة لانماء البلاد العربية . ويبدو ان مصر ايضاً تفاوض المصرف الدولي لتمويل مشروعاتها، كما تفاوض بعض مصادر التمويل الافرنسية والالمانية للغرض نفسه.

ومن ناحية التمويل الفردي ، نجد على العموم ، اننا اذا استثنينا صناعة البترول التي تقوم كلها على اساس من التوظيف الاجنبي، فان التوظيف الاجنبي يكاد يكون معدوماً ، كما ان الرغبة لم تتوفر بعد في تهيئة الأحوال التي تساعد فعلاً على مجيء الاموال الاجنبية – وربما كان لبنان هو الاستثناء الوحيد لهذا القول في البلاد العربية كلها . وهذا راجع الى الشك المتأصل في الرساميل الاجنبية ، وهو الشك الذي يعود الى عهد الاستعمار والاستغلال ، يوم كانت الرساميل الاجنبية تنظر الى البلاد التي تعمل فيها كمناجم تستنزف لا كبلاد تبنى.

ولقد قامت منذ سنة ١٩٤٥ فكرة بانشاء مصرف للتمويل الانمائي في بلاد الشرق الاوسط ، يعتمد في امواله على فائض اموال النفط في البلاد التي تنال مثل هذه الاموال ، وعلى قسم من ارباح شركات النفط . وقد وضع الاستاذ سعيد حمادة مشروعاً لمثل هذا المصرف قدم الى الدول العربية ، غير ان هذه الدول ما زالت غير جادة بأمره ، مع انه ، وهو المشروع الذي لا

يكلفها كثيراً ، يساعدها على تجميع اموال كثيرة تستطيع ان تقدم للانمـــاء الاقتصادي معونة جوهرية كبيرة .

والانماء الاقتصادي يتضمن ، في الوسائل المختارة في تطبيقه ، اختياراً لنوع النظام الاقتصادي الاجتماعي الذي ينوي المجتمع اقامته. فاذا كان الانماء يؤكد مجهود الدولة على حساب مجهود الفرد ويرمي الى تجميع اكبر نطاق ممكن من الحياة الاقتصادية في يد الدولة، كان معناه ان المجتمع سائر في طريق الحكومية او الاشتراكية . ومن الناس من يعدُّ الانماء الاقتصادي فعلًا طريقاً مختصرة نحو الاشتراكية لا تكون معهـا حاجة الى ذلك النمو البطىء الذي لا يؤدي إلى الاشتراكية الا بعد النضوج الصناعي واكتمال قوة الطبقة العاملة. والطريقة الشيوعية في تنظيم المجتمع تعتمد على المجهود الانمائي الصناعي كوسيلة في سبيل خلق الصناعة لايجاد الطبقة العاملة وبالتالي توطيد النظام الاشتراكي الماركسي ، الذي يكون قد اسس قبلًا بنتيجة ثورة ناجحة قامت بهـا الاقلية الشيوعية او بنتيجة التظلل بظل الحكم السوفييتي .

الا ان البلاد التي لا تريد ان تطبق مثل الاجراءات الجذرية التي يستعملها النظام الشيوعي اما حرصاً على قيم اخرى اهم منها، وإما اقتناعاً بالوسائل التطورية او لاي سبب آخر — هذه البلاد تقع في تناقض خطير اذا مارست من التدخل الحكومي اكثر مما تسمح به كفاءة حكومتها ، واكثر من القدر الذي يصبح التدخل الحكومي فيه سببـــاً في تنفير المجهود الفردي . والبلاد التي تنهج غير النهج الشيوعي الماركسي ، لن تستطيع ان تحقق الانماء الصحيح الثابت لنفسها الا اذا حددت عمل الدولة بالتنظيم لا بالتأميم ، وقصرت ملكية الدولة للصناعة على امتلاك المنـافع العامة والصناعات التى لا يقبل الافراد بمفردهم عليهـــا ، وحاولت بعد ذلك تكييف تشريعها ومؤسساتها بمـــا ينشط المجهود الفردي ويقويه ويشجعه .

وهذا القول لا يعني ابداً اطلاق المجهود الفردي على غاربه من غير رقابة .

بل تجب رقابته لمنع استغلاله للشعب في سبيل الثراء الشخصي ، ويجب ابتداع الوسائل والانظمة التي اذا كانت لا تنفره ، فهي ايضاً تؤمن للمجتمع نصيباً عادلاً من ربحه ، بحيث لا يكون ظلم اجتماعي او سبب صحيح للشكوى والتذمر من جانب الشعب . بل اكثر من ذلك ، يمكننا القول بأن الانماء الاقتصادي لا يمكن ان يتم الا في ظل سعي صارم نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، لان الانماء مجهود يشارك فيه المجتمع بأسره. ومن هنا كانت هذه المهمة الدقيقة العسيرة ، مهمة حفظ التوازن الصحيح بين حرية الفرد وحق المجتمع ، بحيث لا يمتنع الفرد عن بذل جهده سعياً وراء الربح ، ولا يمتنع المجتمع عن بذل معونته ومؤازرته ، خوفاً من استغلال او شعوراً في ظلم، من اصعب المهمات التي تواجه الحكم في البلاد العربية في هذه الفترة الحرجة من تاريخها . وليس هنالك حتى الآن في الواقع تقدير كاف بخطر شأنها ولما تتطلبه من ضبط وحكمة واعتدال .

ومن هنا كانت بعض الاجراءات التي تظهر عزم الحكومة على تحقيق العدالة الاجتماعية امراً ضرورياً في سبيل الانماء . ولعل اجرأ تجربة في هذا السبيل هي تلك التي اقدمت عليها مصر في تحديد ملكيات الاراضي ، سعياً وراء تأمين تلك العدالة المنشودة . كما ان انظمة الضرائب يجب ان تعدل وتكيف لتفي بهذا الغرض المزدوج ، ولئن خطت البلاد العربية خطوات في التشريع لهذا المقصد ، فان بينها وبين اكمال التشريع اللازم من جهة ، وبينها وبين حسن تطبيق التشريعات الموجودة من جهة اخرى هوة بعيدة تحتاج الى وصل سريع . الا انها متى فعلت هذا كله فيجب ان لا تبذل من الحديث والوعود ما يتعارض مع حاجة البلاد الى تشجيع المجهود الفردي .

وكما قلنا بأن الانماء الاقتصادي يتضمن اختياراً للنظام الاقتصادي الداخلي، فانه يتضمن ايضاً اختياراً للعلاقة الاقتصادية مع البلاد الاخرى . ولما كانت هنالك منافع اكيدة تجنى من تنظيم اقتصادي غير منكفىء ولا منعزل ، بل

متعاون تعاونا صحيحاً مع الاقليم الذي يوجد فيه ، ومن خلال ذلك الاقليم مع العالم كله ، وجب عند تخطيط الانماء الاقتصادي اخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار . وهذا يصدق بشكل خاص على البلاد العربية التي تبغي لاسباب وحوافز جوهرية من القومية الواحدة والاشواق الواحدة والخطر الواحد ، ان تبني لنفسها عالماً موحداً . فاذا لم تسرع هذه البلاد من الآن في تنسيق تخطيطها الاقتصادي بما يتلاءم مع هدفها الجوهري في الوحدة ، فقد تجد بعد مرحلة من المجهودات المنعزلة المجزأة المنكفئة انها قد وضعت في طريق وحدتها المنشودة سداً اقوى من كل ما وضع في وجهها حتى الآن من السدود. والبلاد العربية بجمعها الى جانب الوحدة السياسية تكامل اقتصادي طبيعي. فلئن غلبت عليها صفة الزراعة ، فان زراعاتها متنوعة ومتكاملة . مصر تنتج القطن وتحتاج الحبوب . سوريا لديها فائض من الحبوب . لبنان لديه فائض من الفواكه . الاردن ينتج في مواسم خاصة به دون سواه وهكذا . والى جانب هذا هناك بلاد غنية بالقوة الشرائية ولكنها غير منتجة وتلك هي الجزيرة العربية التي تشكل امكانية سوق مثالي للانتاج الزراعي وللكثير من انواع الانتاج الصناعي في البلاد الاخرى. وهذا عدا عن الاشتراك في الانهار وفي ممرات النفط ، وفي المشاكل الاقتصادية في الداخل ومع الخارج . اضف الى هذا كله ان حاجة التصنيع تفترض سوقاً واسعة تفوق الاسواق المحلية الحالية ، ليمكن انشاء الصناعة الواسعة ، والاستفادة من انخفاض الاكلاف . هذا كله يستدعي من الآن تنسيقاً للمجهودات الانمائية الفردية بحيث تتكامل هذه المجهودات ولا تتعارض . اما البداية التي اختطتها الدول العربية في هذا الحقل ، بالاتفاقية التجارية الجماعية وبتأسيس المجلس الاقتصادي العربي ، فما زالت غير وافية وما زالت مفتقرة الى الجد .

اخيراً احب ان اعود الى تأكيد نقطة اشرت اليها في بدء هذا الحديث لماماً، ولكنني اعتبرها من عظم الشأن بحيث تحتاج الى تأكيد خاص. علينا ان نفهم اولاً وقبل كل شيء ان الانماء الاقتصادي جهد وتضحية . ان الذي

يشوش علينا فهم هذه الحقيقة ، استيرادنا للكثير من الآراء الحديثة في تنظيم دولة ومجتمع بلغا من الرقي الاقتصادي والاجتماعي اكثر بكثير مما بلغنا ، فاصبحا يفكران في الراحة والرفاه بمقدار ما يفكران بالجهد والعمل. فاذا كنا نريد زيادة في اجور العمال فيجب ان لا ننسى بأن هذه الزيادة ليست ممكنة الا اذا تحقق المزيد من الانتاجية . وعندما نبالغ في المطالبة بالمنافع للافراد والجماعات ، يجب ان ندرك ان المقومات المادية التي تمكننا من تلبية هذه المنافع لم تخلق بعد . انا لا اقول بأن هذه وامثالها اشياء غير واردة او غير صحيحة . بل اقول بأنها تستحق المكان الثاني او الثالث من التأكيد . اما المكان الاول فيجب ان يذهب الى العمل الدائب ، والى محبة البناء ، وارادة البناء . كتب الدكتور شاخت الالماني في تقرير له ، عن اندونيسيا ، وضعه بناء على دعوة من الحكومة الاندونيسية يقول : « ان فكرة « دولة الترفيه» (Welfare Stade) التي تستهدف خدمة الشعب وتخضع الى توجيه حكومة واحدة هي احدى السخافات ، ولا تؤدي الا الى الشيوعية والا الى القضاء على الحرية. فالانكليز الذين اقتحموا اهوال البحر وهاجروا اول مرة الى امريكا لم يجدوا فيها بيوتاً جاهزة ، ولا طرقاً معبدة ، ولا مشروعات ري قائمة ، ولا مستشفيات مشيدة . وكان عليهم ان يشيدوا كل شيء بأنفسهم . وهكذا فقد خلقوا من الغابة اغنى قطر في العالم ، ومن المهاجرين اعظم امة . ولم تكن لديهم مؤسسات للترفيه في النواحي الاجتماعية والصحية . بل كان عليهم وحدهم لا على الدولة ، ان يشيدوا صرح سعادتهم ، فليست الهبات والترفيه هي التي تقرب افراد الامة بعضهم من بعض ، بل الآلام والمتاعب » .

وليس في وسعي ان اجمل جوهر الانماء بأفضل من هذا القول .

برهان الدجاني ١٩٥٥/٥/٢٥

DATE DUE

21 OCT 1973

SAFET LIB.
DEC 1977

SAFET LIB.
1 FEB 1993

A.U.B. LIBRARY

338.956:M397mA:c.2
دجاني ،برهان
مشروعات التعمير والانشاء في البلاد ا
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01018119

338.956:M397mA c.2
مشروعات التعمير والانشاء في البلاد العربية
: سلسلة المحاضرات العامة التي القيت
في بيروت ، ١٩٥٤ / ١٩٥٥ ٠

338.956
M397mA
c.2

338.956
M397mA
c.2